خليجي بنك ش.م.ب

البيانــات المــالية الموحــدة
٣١ ديسمــبر ٢٠٢٥

رقم السجل التجاري	:	٥٥١٣٣ (مسجل لدى مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي - قطاع التجزئة)
المكتب المسجل	:	مرفأ البحرين المالي برج جي إف إتش ص.ب: ٦٠٠٠٢ - المنامة - مملكة البحرين
أعضاء مجلس الإدارة	:	يوسف عبدالله تقي (عيّن كرئيس مجلس الإدارة بتاريخ ١١ مايو ٢٠٢٥) الشيخ أحمد بن عيسى خليفة آل خليفة - نائب رئيس مجلس الإدارة علي مراد سعادة السيد أيمن توفيق المؤيد داوود الغول الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة مازن إبراهيم عبدالكريم رياض عيد آل يعقوب رازي المرباطي (عيّن بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٢٥) صلاح عبدالله شريف
عضو مجلس الإدارة (لغاية ١١ مايو ٢٠٢٥)		هشام أحمد الريّس – رئيس مجلس الإدارة
الرئيس التنفيذي	:	سطام سليمان القصيبي
سكرتير مجلس الإدارة	:	محمد عبدالله صالح
مدققو الحسابات	:	كي بي إم جي فخرو - البحرين

خليجي بنك ش.م.ب

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

المحتويات	الصفحة
تقرير مجلس الإدارة	١ – ٣
تقرير هيئة الرقابة الشرعية	٤
تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين	٥- ١٠
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	١١
بيان الدخل الموحد	١٢
بيان الدخل الشامل الموحد	١٣
بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد	١٤
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١٥ – ١٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٧
بيان التغيرات في الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة الموحد	١٨
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٩– ١٠٧

KHALEEJI

تقرير مجلس الإدارة

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

خليجي بنك

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

السيدات والسادة المساهمين الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أستعرض معكم تقرير مجلس الإدارة عن أداء خليجي بنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والتي جاءت في ظل ظروف اقتصادية ومالية متغيرة، وشكلت محطة مهمة ومتميزة في مسيرة البنك نحو ترسيخ نموذج مصرفي إسلامي أكثر مرونة وابتكاراً واستدامة.

فقد أولى مجلس الإدارة خلال العام الماضي اهتمامًا خاصًا بتعزيز الإشراف الاستراتيجي والتخطيط بعيد المدى وترسيخ نهج متوازن يجمع بين تحقيق النمو وتعزيز الاستقرار المالي والانضباط المؤسسي، بما يضمن استدامة أعمال البنك وقدرته على التكيّف.

لقد واصل خليجي بنك خلال عام 2025 تحقيق أداء إيجابي مدعوم باستراتيجية واضحة ترتكز على النمو المتوازن والانضباط المالي والتوسع المدروس في الأنشطة التمويلية، إلى جانب الاستثمار المستمر في التحول الرقمي وتعزيز تجربة العملاء. وقد انعكس ذلك في تحقيق نتائج مالية مستقرة، حيث سجل البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 نمواً في صافي الأرباح العائدة على المساهمين بنسبة 10.27% مقارنة بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مدفوعاً بارتفاع إيرادات عقود التمويل وتحسن الكفاءة التشغيلية، بما يعكس متانة نموذج أعمال البنك وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية.

كما حقق خليجي بنك العديد من الإنجازات النوعية التي أسهمت في تعزيز حضوره في السوق المصرفي وتوسيع قاعدة عملائه، حيث سجل البنك نمواً ملحوظاً في عدد العملاء بنسبة 16%، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي العام. وارتفع إجمالي الدخل الشامل العائد إلى المساهمين بنسبة 2.96% مقارنة بالعام السابق، فيما حقق إجمالي الإيرادات نمواً بنسبة 27.91%، بما يعكس فعالية المبادرات التشغيلية وجودة الخدمات المقدمة.

وشهد عام 2025 استمرار البنك في تنفيذ توجهاته الاستراتيجية المعتمدة، بما يدعم تعزيز محفظته التمويلية وتنويع مصادر الدخل، إلى جانب تحسين جودة الأصول وتطبيق أطر متقدمة لإدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات والمعايير الرقابية المعتمدة. كما شكل العام الماضي محطة مهمة في مسار التخطيط الاستراتيجي للبنك، حيث ركّز مجلس الإدارة على مراجعة الأولويات وتعزيز مرونة النموذج التشغيلي ومواءمة خطط البنك المستقبلية مع المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية، بما يدعم تحقيق نمو مستدام على المدى المتوسط والطويل.

وفي إطار توجهه الاستراتيجي، واصل البنك تعزيز استثماراته في تطوير بنيته المؤسسية والتقنية، بما يدعم رفع كفاءة العمليات وتعزيز الجاهزية التشغيلية وضمان استمرارية الأعمال، مع الالتزام بأعلى معايير الحوكمة والأمن السيبراني والامتثال الرقابي. وضمن جهوده المبذولة لدعم الاستقرار المؤسسي وتعزيز دوره ضمن المنظومة المالية، حرص خليجي بنك على ترسيخ علاقاته مع الجهات الرقابية والشركاء الاستراتيجيين والمؤسسات ذات العلاقة، بما يسهم في دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة بالمنظومة المصرفية والمساهمة في تحقيق الأولويات الاقتصادية والتنموية على المستوى الوطني، بما ينسجم مع التوجهات العامة ويخدم أهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بدعم وتأهيل الكوادر الوطنية، ركز البنك على الاستثمار في رأس المال البشري عبر برامج تدريبية نوعية، من أبرزها تنظيم زيارات ميدانية للطلبة وبرامج أقيمت بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، بما يعزز جاهزيتهم المهنية ويفتح أمامهم آفاقاً أوسع لفهم المنظومة المالية. كما واصل البنك تعزيز ثقافة التميز الوظيفي من خلال برنامج تكريم الموظفين المتميزين تقديراً لعطائهم ودورهم في تحقيق أهداف البنك. أما على صعيد التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، واصل البنك دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن سياساته وقراراته، بما يعكس دوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة تسهم في دعم المجتمع والاقتصاد الوطني على المدى الطويل.

وختاماً، نتطلع بثقة وتفاؤل إلى المرحلة المقبلة، مستندين إلى قاعدة مالية متينة واستراتيجية واضحة وشراكات فاعلة وفريق عمل على قدر عالٍ من الكفاءة. وسنواصل العمل على تعزيز نموذج أعمالنا ودعم الابتكار المؤسسي وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا، بما يرسخ مكانة خليجي بنك كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة في مملكة البحرين والمنطقة.

KHALEEJI

وبهذه المناسبة، أتقدم باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي خليجي بنك، بأسمى آيات الشكر والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، على الدعم المتواصل للقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني. كما نعرب عن تقديرنا لمصرف البحرين المركزي وكافة الجهات الرسمية على تعاونهم الدائم، والشكر موصول لمساهمينا وعملائنا الكرام على ثقتهم الغالية ودعمهم المستمر وولائهم الدائم.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى فريق عمل خليجي بنك، الذين كان لإخلاصهم وكفاءتهم المهنية وروحهم الإيجابية الدور المحوري في تحقيق ما أُنجز خلال العام، وترسيخ ثقافة الأداء المتميز والالتزام بتقديم تجربة مصرفية عالية الجودة تلبي تطلعات العملاء وتعزز ثقتهم بالبنك.

وانطلاقاً من التزام البنك بأحكام قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، وإعمالاً لأحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (3) لسنة 2022، وحرصاً على ترسيخ مبدأ الشفافية مع المساهمين الكرام، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه الذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يقوم الإطار العام للمكافآت بالبنك على أساس تقديم مستوى تنافسي من المكافآت بهدف جذب والأحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء، وذلك بهدف تعزيز ثقافة الأداء المبنية على فكرة المواءمة بين مصالح كلٍ من الموظفين والمساهمين في البنك. بحيث يتم المواءمة بين مكافآت كل موظف وحجم المخاطر المرتبطة به. يطبق هذا النظام على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، نتيجة للمناصب المهمة التي يشغلونها في البنك وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك.

حيث بلغ إجمالي ما تحَصَّل عليه أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك ممن تقاضَوا خلال السنة المالية أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمسؤول المالي الأعلى، متضمِّنةً أية رواتب ومنافع ومزايا وأسهم ونصيب في الأرباح خلال العام 2025 مبلغ 2,114,834 دينار بحريني.

- **تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:**

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2025	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,156,251	818,124	140,459	2,114,834

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

مجموع المكافآت:

*أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)،المدير العام (GM)، العضو المنتدب (Director Managing) ...الخ). هذا يشمل الرؤساء التنفيذيين السابقين والقادمين.

**أعلى مسؤول مالي بالشركة (CFO، المدير المالي، ...الخ).

ملاحظة 1 - المكافآت تشمل مكافآت نقدية وأسهم. يخضع جزء كبير من مكافآت الإدارة التنفيذية للتأجيل على مدى فترة لا تقل عن 3 سنوات وفقًا للوائح مصرف البحرين المركزي.

ملاحظة 2 – يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.

كما تخضع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني. كما يحق لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على بدل حضور مقابل حضور إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. حيث تخضع مكافآتهم السنوية لموافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية نهاية كل سنة.

KHALEEJI

وفيما يلي بيان شامل لكل ما حصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كُل على حِدَة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من مكافآت، بما في ذلك أية منافع ومزايا ونصيب من الأرباح وبدل حضور وبدل تمثيل ومصروفات وغيرها، وبيان ما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية أو أية أعمال أخرى:

- **تفاصيل مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:**

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	أخرى*	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى**	المجموع			
اولاً: الأعضاء المستقلين:											
1- الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة	22,500	27,500	-	50,000	-	-	-	-	-	**50,000**	-
2- رياض عيد اليعقوب	36,000	27,500	-	63,500	-	-	-	-	-	**63,500**	-
3- الشيخ عيسى بن خالد آل خليفة	36,000	15,000	-	51,000	-	-	-	-	-	**51,000**	-
4- داوود محمد الغول	23,000	15,000	-	38,000	-	-	-	-	-	**38,000**	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
1- علي مراد علي مراد	23,000	15,000	-	38,000	-	-	-	-	-	**38,000**	-
2- مازن ابراهيم عبدالكريم	24,000	15,000	-	39,000	-	-	-	-	-	**39,000**	-
3- يوسف عبدالله تقي	25,500	27,500	25,500	78,500	-	-	-	-	-	**78,500**	-
4- سعادة السيد أيمن توفيق المؤيد	24,000	15,000	-	39,000	-	-	-	-	-	**39,000**	-
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:											
1- هشام أحمد الريّس	5,000	11,500	-	16,500	-	-	-	-	-	**16,500**	-
2- صلاح عبدالله شريف	33,000	15,000	-	48,000	-	-	-	-	-	**48,000**	-
3- رازي المرباطي	11,000	10,000	-	21,000	-	-	-	-	-	**21,000**	-
المجموع	**263,000**	**194,000**	**25,000**	**482,500**	-	-	-	-	-	**482,500**	-

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

المكافآت الأخرى:

*** وتشمل المزايا العينية – مبلغ معين – مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).**

**** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).**

ملاحظات:

1. ***لا يوجد لدى المصرف أي مكافآت متغيرة أو مكافآت نهاية الخدمة أو مخصصات للمصروفات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة.***
2. ***تمثل مكافآت مجلس الإدارة المكافآت المقترحة للعام 2025م و التي تخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية و التي ستعقد بتاريخ 12 مارس 2026م.***

يوسف عبدالله تقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

KHALEEJI

02 فبراير 2026م
14 شعبان 1447هـ

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين
عن أنشطة خليجي بنك ش.م.ب
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للبنك؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أنشطة خليجي بنك والشركات التابعة له وفقا للبيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2025.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد هيئة الرقابة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسئولية التأكد والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على ما تمت مراجعته لعمليات البنك وفي إعداد هذا التقرير.

أساس الرأي

بناءً على فتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية والتزاما بضوابط الحوكمة الشرعية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومن خلال اجتماعات الهيئة الدورية، واجتماعات اللجنة التنفيذية، قامت هيئة الرقابة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفق خطة التدقيق الشرعي، واستعراض تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد – ما أمكن– من التزام البنك وأنشطته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تم الاطلاع على تقرير المدقق الشرعي الخارجي بالإضافة إلى التنسيق مع إدارة التنسيق والتنفيذ الشرعي بمراجعة العقود والاتفاقيات والهياكل التمويلية والاستثمارية والمنتجات المطروحة والسياسات الداخلية ذات العلاقة، والبيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

الرأي

بناءً على ما تقدم من مراقبة ومراجعة وتدقيق، ترى هيئة الرقابة الشرعية الآتي:

1. أن العقود والاتفاقيات والمعاملات التي أبرمها البنك واطلعنا عليها متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة –إن وجدت– على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت بغير قصد من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم توجيهها إلى حساب الخيرات.
4. أن أسس حساب الزكاة تم وفقا للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسئولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على عاتق المساهمين كما هو وارد في دليل الزكاة.
5. أن البنك وفق ماعرض علينا التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة، بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد.

والله الموفق، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فضيلة الشيخ الدكتور	فضيلة الشيخ الدكتور	فضيلة الشيخ الدكتور	فضيلة الشيخ الدكتور
فريد يعقوب المفتاح	فريد محمد هادي	نظام محمد يعقوبي	محمد يوسف عبدالسلام
رئيس الهيئة	نائب الرئيس والعضو التنفيذي	عضو الهيئة	عضو الهيئة التنفيذي

كي بي ام جي فخرو
التدقيق
الطابق الثاني عشر، برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : +٩٧٣ ١٧٢٢٤٨٠٧
فاكس : +٩٧٣ ١٧٢٢٧٤٤٣
الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com/bh
س.ت : ٢ - ٦٢٢٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

خليجي بنك ش.م.ب
ص.ب ٦٠٠٠٢
المنامة – مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة خليجي بنك ش.م.ب ("البنك") والشركات التابعة له (ويشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، والبيانات الموحدة للدخل، والدخل الشامل، والدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ، ونتائج أعمالها الموحدة والدخل والاسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتدفقات النقدية الموحدة والتغيرات في الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة أيضاً التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما حددتها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة " من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و مدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (ويشار إليهما معاً بـ "المدونة")، وذلك بالقدر المنطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمنشآت ذات المصلحة العامة في مملكة البحرين. كما أننا قد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً للمدونة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

© ٢٠٢٦ كي بي إم جي فخروهي شركة تضامن بحرينية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين وهي عضو في شبكة مجموعة الشركات الاعضاء المستقلة المنتسبة الى كي بي إم جي الدولية المحدودة وهي شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. كل الحقوق محفوظة.

مخصص انخفاض القيمة على عقود التمويل

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٥ (ط)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم (٣٠)، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم (٤٠) من البيانات المالية الموحدة.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: • أهمية عقود التمويل التي تمثل ٤٨٪ من مجموع الموجودات (بالقيمة)؛ • تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لعقود التمويل يتضمن ممارسة اجتهادات وتقديرات جوهرية. المجالات التي حددنا فيها مستوى عالٍ من ممارسة الاجتهادات والتقديرات من قبل الإدارة هي كالتالي: ➢ *استخدام نماذج معقدة* استخدام نماذج معقدة بطبيعتها تتطلب ممارسة اجتهادات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي تشمل تحديد احتمالات حدوث التعثر، الخسارة الناتجة عن التعثر عن السداد، والتعرضات عند التعثر عن السداد. نماذج احتمالات التعثر عن السداد تعتبر محركات الخسائر الائتمانية المتوقعة. ➢ *السيناريوهات الاقتصادية* الحاجة إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مستقبلي غير منحاز ويعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. ➢ *تعديلات الإدارة* تقوم الإدارة بادخال تعديلات على نتائج نماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعامل مع قصور معروفة بنموذج انخفاض القيمة أو المخاطر الناشئة. إن مثل هذه التعديلات غير متيقنة بطبيعتها وتستدعي ممارسة اجتهادات جوهرية من قبل الإدارة لتقدير هذه المبالغ.	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ***اختبار أنظمة الرقابة*** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب خسائر ائتمان المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار أنظمة الرقابة على ما يلي: • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود تمويل الشركات المنتظمة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ • اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. • اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها. ***الاختبارات التفصيلية*** • اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات منتظمة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المقبولة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف والائتمان ووضعه في المرحلة الصحيحة؛ • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية للبيانات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة. • *إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛*

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
	• اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ • اختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. • تقييم كفاية المخصصات لعقود التمويل منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الواجب تطبيقها. ***الاستعانة بالمتخصصين*** بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك مختصين لدينا لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات وتحدي افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي: • لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • قد قمنا بإشراك اخصائينا في إدارة مخاطر الائتمان لمساعدتنا في: ➢ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ➢ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ➢ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ➢ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي. ***الإفصاحات*** قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لعقود التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة و الذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي و من المتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع البنك للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- تخطيط وتنفيذ أعمال تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية الداخلة ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال تدقيق المجموعة، ونبقى وحدنا المسئولين عن رأي التدقيق الصادر عنا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠٠١ (وتعديلاته) والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ (وتعديلاته)، أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو السيد ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي ام جي فخرو
رقم قيد الشريك ١٣٧
١٠ فبراير ٢٠٢٦

بيـان المركـز المـالـي الموحـد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	٦	٥١,٤٨٤	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧	١٥٣,٠٣٨	٧١,٠١٧
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٨	٥٦٨,٥٩٩	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	٩	٨٣٠,٢٠٦	٧٢١,١٦٧
استثمارات في أوراق مالية	١٠	١٧,٤٥٣	٢٠,٨٩٥
استثمارات في عقارات	١١	٤٥,٩٣٣	٣٩,٨٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	١٢	٦,٩٤٨	٦,٥١٦
موجودات أخرى	١٣	٢٣,٢٤٣	٢٥,٥٤٩
عقارات ومعدات	١٤	٢٨,٢٢٠	٣,٥٦٢
إجمالي الموجودات		**١,٧٢٥,١٢٤**	**١,٤٩٦,١٢٩**
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية		١٩٦,٨٩٩	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٥	٣٤٣,٩٨٣	٣٢٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	١٦	٢٢٢,٠٠٥	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء		٩٥,٨٤٢	١١٧,٣٧٢
مطلوبات أخرى	١٧	٢٨,٦٧٤	٢٠,٦٠٢
إجمالي المطلوبات		**٨٨٧,٤٠٣**	**٨٤٨,٢٨٦**
شبه حقوق الملكية			
- من مؤسسات مالية		١٤٢,٤٥٨	١٠,٦٦٢
- من مؤسسات غير مالية وأفراد		٥٥٣,٣٩٣	٥٠٨,٥٣٤
إجمالي شبه حقوق الملكية	١٨	**٦٩٥,٨٥١**	**٥١٩,١٩٦**
حقوق الملكية			
رأس المال	١٩	١١٣,٠٤٤	١١٣,٠٤٤
احتياطي قانوني		١٤,٦١٨	١٣,٤٦٠
أسهم خزينة		(٥,٩٠٧)	(٦,٢٥٤)
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		(٥,١٩٥)	(٥,٨١٦)
أرباح مستبقاة		١٧,٧١٠	١٣,٦٢٦
حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		١٣٤,٢٧٠	١٢٨,٠٦٠
حصة غير مسيطرة		٧,٦٠٠	٥٨٧
إجمالي حقوق الملكية		**١٤١,٨٧٠**	**١٢٨,٦٤٧**
إجمالي المطلوبات وشبه حقوق الملكية وحقوق الملكية		**١,٧٢٥,١٢٤**	**١,٤٩٦,١٢٩**

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ١٠ فبراير ٢٠٢٦، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

يوسف عبدالله تقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
إيراد من عقود التمويل	٢١	٥٤,٨٩٢	٤٧,٨٣٤
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية		٤,٤٨٢	٧,٧٣٣
إيراد من صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٢٢	٢٨,٩٤٨	٢٤,٩٩٣
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد		(٢٠,٠٢٢)	(٢٩,٩٠٤)
مصروفات التمويل على التمويل لأجل من مؤسسات مالية		(١٥,٠٩٥)	(١٥,٤٤٨)
صافي دخل التمويل		**٥٣,٢٠٥**	٣٥,٢٠٨
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٢٣	٢,١٢٦	٦,١٥٨
إيراد من استثمارات في عقارات، صافي	٢٤	٥,٠٣٦	١,٨٠٨
الحصة من نتائج استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية، صافي	١٢	٤٣٢	(٥٠٤)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	٢٥	٣,١٠٤	٧,٢٩٠
إجمالي الدخل		**٦٣,٩٠٣**	٤٩,٩٦٠
تكلفة الموظفين	٢٦	٩,٤٧٩	٧,١٢٧
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٧	١١,١٢٢	٩,٣٨٧
إجمالي المصروفات		**٢٠,٦٠١**	١٦,٥١٤
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية		**٤٣,٣٠٢**	٣٣,٤٤٦
مخصصات انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي	٢٨	(٦,٠٢٣)	(١,٩٢٤)
الربح قبل العائد إلى شبه حقوق الملكية		**٣٧,٢٧٩**	٣١,٥٢٢
مطروحاً: صافي الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية		(٢٥,٦٩٨)	(٢١,٠١٩)
ربح السنة		**١١,٥٨١**	١٠,٥٠٣
العائد إلى:			
مساهمي البنك		١١,٥٨٢	١٠,٥٠٣
حصة غير مسيطرة		(١)	-
		١١,٥٨١	١٠,٥٠٣
العائد لكل سهم			
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)	٣٣	١٠,٦٧	١٠,٣٣

يوسف عبدالله تقي
رئيس مجلس الإدارة

الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

سطام سليمان القصيبي
الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ **بآلاف الدنانير البحرينية**	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
ربح السنة	**١١,٥٨١**	١٠,٥٠٣
الدخل الشامل الآخر		
بنود قد تم أو قد يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل		
- تغيرات القيمة العادلة على استثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٦٠	١,٥١٢
- تغيرات القيمة العادلة على استثمارات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤٧٧	(٩٠٣)
- مطروحاً: العائد إلى شبه حقوق الملكية	(١١٦)	٧٤٠
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة	٦٢١	١,٣٤٩
إجمالي الدخل الشامل	**١٢,٢٠٢**	١١,٨٥٢
العائد إلى:		
مساهمي البنك	١٢,٢٠٣	١١,٨٥٢
حصة غير مسيطرة	(١)	-
	١٢,٢٠٢	١١,٨٥٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل والإسناد المتعلق بشبه حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية	**٤٣,٣٠٢**	٣٣,٤٤٦
معدلاً لما يلي:		
مطروحاً: الدخل غير العائد إلى شبه حقوق الملكية	(١٠,٦٩٨)	(١٤,٧٥٢)
زائداً: مصروفات التمويل على المستحقات للمؤسسات المالية وغير المالية	٣٥,١١٧	٤٥,٣٥٢
زائداً: المصروفات غيرالعائدة إلى شبه حقوق الملكية	٢٠,٦٠١	١٦,٥١٤
مطروحاً: نصيب المؤسسة في الدخل من استثماراتها الخاصة / الحصة في الاستثمارات	(٥٣,١٢٣)	(٥٦,٨٧٧)
مطروحاً: المخصصات لانخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي - العائدة إلى شبه حقوق الملكية	(٨٠٩)	٧٣٢
مجموع الدخل المتاح لحاملي شبه حقوق الملكية	**٣٤,٣٩٠**	٢٤,٤١٥
احتياطي معادلة الأرباح - صافي الحركة	-	-
مجموع الدخل العائد لحاملي شبه حقوق الملكية	**٣٤,٣٩٠**	٢٤,٤١٥
مطروحاً: حصة المضارب	(٧,٦٥٥)	(٣,١٤٢)
مطروحاً: حافز وكالة	(١,٠٣٧)	(٢٥٤)
صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية	**٢٥,٦٩٨**	٢١,٠١٩
احتياطي مخاطر الاستثمار - صافي الحركة	-	-
الربح العائد إلى شبه حقوق الملكية	**٢٥,٦٩٨**	٢١,٠١٩
الدخل الشامل الآخر الذي قد يتم إعادة تصنيفه لاحقاً لبيان الدخل - العائد إلى شبه حقوق الملكية	١١٦	(٧٤٠)
إجمالي الدخل الشامل - العائد إلى شبه حقوق الملكية	**٢٥,٨١٤**	٢٠,٢٧٩
مطروحاً: الدخل الشامل الآخر غير الخاضع للتوزيع الفوري	(١١٦)	٧٤٠
إجمالي الدخل الشامل الخاضع للتوزيع الفوري	**٢٥,٦٩٨**	٢١,٠١٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٠٢٥	حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك						حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	رأس المال	احتياطي قانوني	أسهم خزينة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقاة	المجموع		
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥	١١٣,٠٤٤	١٣,٤٦٠	(٦,٢٥٤)	(٥,٨١٦)	١٣,٦٢٦	١٢٨,٠٦٠	٥٨٧	١٢٨,٦٤٧
ربح السنة	-	-	-	-	١١,٥٨٢	١١,٥٨٢	(١)	١١,٥٨١
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	٦٢١	-	٦٢١	-	٦٢١
مجموع الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**٦٢١**	**١١,٥٨٢**	**١٢,٢٠٣**	**(١)**	**١٢,٢٠٢**
المحوّل إلى الاحتياطي القانوني	-	١,١٥٨	-	-	(١,١٥٨)	-	-	-
المحوّل إلى صندوق الزكاة	-	-	-	-	(٨٢٧)	(٨٢٧)	-	(٨٢٧)
أرباح أسهم معلنة لسنة ٢٠٢٤	-	-	-	-	(٥,٤١٤)	(٥,٤١٤)	-	(٥,٤١٤)
إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين	-	-	٣٤٧	-	(١٦٤)	١٨٣	-	١٨٣
مساهمة الشركة الأم في خطة حوافز الموظفين	-	-	-	-	٦٥	٦٥	-	٦٥
شراء أسهم في شركة تابعة (إيضاح ٤٥)	-	-	-	-	-	-	٧,٠١٤	٧,٠١٤
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١١٣,٠٤٤**	**١٤,٦١٨**	**(٥,٩٠٧)**	**(٥,١٩٥)**	**١٧,٧١٠**	**١٣٤,٢٧٠**	**٧,٦٠٠**	**١٤١,٨٧٠**

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ *(يتبع)*

٢٠٢٤	حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك						مضاربة دائمة (رأس المال إضافي من الفئة الأولى)	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	رأس المال	احتياطي قانوني	أسهم خزينة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	أرباح مستبقاة	المجموع			
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٨٤,٧٨٣	١٢,٤١٠	(٦,٢٥٤)	(٧,١٦٥)	١٧,٧١٩	١٠١,٤٩٣	٤٧,٢٢٢	٨,٦٧٩	١٥٧,٣٩٤
ربح السنة	-	-	-	-	١٠,٥٠٣	١٠,٥٠٣	-	-	١٠,٥٠٣
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	١,٣٤٩	-	١,٣٤٩	-	-	١,٣٤٩
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	١,٣٤٩	١٠,٥٠٣	١١,٨٥٢	-	-	١١,٨٥٢
المحول إلى الاحتياطي القانوني	-	١,٠٥٠	-	-	(١,٠٥٠)	-	-	-	-
المحوّل إلى صندوق الزكاة	-		-	-	(٧٦٨)	(٧٦٨)	-	-	(٧٦٨)
استرداد رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ٢٠)	-	-	-	-	(١٢,٧٧٨)	(١٢,٧٧٨)	(١٨,٩٦١)	-	(٣١,٧٣٩)
تحويل رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (إيضاح ١٩، ٢٠)	٢٨,٢٦١	-	-	-	-	٢٨,٢٦١	(٢٨,٢٦١)	-	-
بيع أسهم في شركة تابعة (إيضاح ٢٤)	-	-	-	-	-	-	-	(٨,٠٩٢)	(٨,٠٩٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١١٣,٠٤٤	١٣,٤٦٠	(٦,٢٥٤)	(٥,٨١٦)	١٣,٦٢٦	١٢٨,٠٦٠	-	٥٨٧	١٢٨,٦٤٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحد

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	إيضاح	٢٠٢٥	٢٠٢٤
		بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		١١,٥٨١	١٠,٥٠٣
تعديلات:			
استهلاك		١,٣٨٤	١,٨٠٨
مصروفات تمويل على تمويلات لأجل		١٥,٠٩٥	١٥,٤٤٨
مخصصات انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي		٦,٠٢٣	١,٩٢٤
إطفاء العلاوة على الصكوك و استثمارات أخرى ذات عوائد، صافي		٤٩٤	٢,٢٤٨
(أرباح)/ خسائرالقيمة العادلة		(١,٩١٧)	٤٩
إعادة تقييم العملات الأجنبية، صافي		(١,٢١٥)	٦٧
إطفاء موجودات حق الاستخدام		٤١٦	٣٩٠
دخل من استثمارات أوراق مالية، صافي		-	(٣٠١)
ربح من بيع استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد		(٤,٠٩٩)	(٩٧٥)
ربح من بيع استثمارات في عقارات		(٤,٤٤١)	(٧,٦١٢)
الحصة من نتائج الشركات الزميلة، صافي		(٤٣٢)	٥٠٤
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٢٢,٨٨٩	٢٤,٠٥٣
إحتياطي إجباري لدى مصرف البحرين المركزي		(٣,٢٠٨)	(٣,٥٦٦)
عقود التمويل		(١٠٩,٠٣٩)	(٩٠,٨٨٥)
موجودات أخرى		٢,٣٠٦	٧٢٩
حسابات جارية للعملاء		(٢١,٥٣٠)	٣٩,٤٩٢
مطلوبات أخرى		(٣,٠٨٢)	(٢,١٢٤)
إيداعات من مؤسسات مالية		٤٩,٩٢٨	(١٠٢,٨٠٢)
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد		١٤,١٦٨	١٢٣,٢٩٧
شبه حقوق الملكية		١٧٦,٦٥٥	(١٦,٤٦٦)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة التشغيل		١٢٩,٠٨٧	(٢٨,٢٧٢)
أنشطة الاستثمار			
شراء صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد		(٣٣٥,٣١٢)	(١١٧,٥٨١)
مبالغ مستلمة من بيع / استحقاق صكوك		٢٧٦,٠٤٢	١٣٧,٧٧٠
مبالغ مستلمة من بيع استثمار في عقارات		-	١٨٠
مبالغ مستلمة من بيع / استحقاق استثمارات في أوراق مالية		-	٧,٦٢٣
شراء عقارات ومعدات ، صافي		(٥٣٣)	(٩٩٠)
صافي الحركة في حسابات هامشية تحت الطلب		(٤,٢٣٩)	٤,٢٠٩
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة الاستثمار		(٦٤,٠٤٢)	٣١,٢١١
أنشطة التمويل			
سحوبات من تمويلات لأجل، صافي		(٢٣,٥٢١)	(١٨,٨٣٥)
مصروفات تمويل مدفوعة على تمويلات لأجل		(١٥,٠٩٥)	(١٥,٤٤٨)
استحقاق رأس المال الإضافي من الفئة الأولى		-	(٣١,٧٣٩)
مدفوعات لمطلوبات الايجار		(٤٠٣)	(٣٨٤)
أرباح أسهم مدفوعة		(٥,٤١٤)	-
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		(٤٤,٤٣٣)	(٦٦,٤٠٦)
صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه		٢٠,٦١٢	(٦٣,٤٦٧)
النقد وما في حكمه كما في بداية السنة		١٣٨,٩٠٤	٢٠٢,٣٧١
النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة		١٥٩,٥١٦	١٣٨,٩٠٤
يشتمل النقد وما في حكمه على:			
نقد وأرصدة لدى البنوك (باستثناء الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)	٦	١٦,٣١٨	٧٣,٤٨٨
إيداعات لدى مؤسسات مالية تستحق خلال تسعين يوماً أو أقل (باستثناء حسابات هامشية تحت الطلب) *	٧	١٤٣,١٩٨	٦٥,٤١٦
		١٥٩,٥١٦	١٣٨,٩٠٤

*النقد وما في حكمه يظهر صافي من الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ ١٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١ ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في الموجودات خارج الميزانية تحت الإدارة الموحد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٥ **بآلاف الدنانير البحرينية**	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
استثمارات في عقارات		
الرصيد في ١ يناير	١,٥٣٣	١,٥٣٣
الإضافات	-	-
استردادات / استبعادات / سحوبات / مصروفات	-	-
صافي الحركة	**١,٥٣٣**	١,٥٣٣
رسوم الإدارة للبنك	-	-
التوزيعات	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٥٣٣**	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١. تقرير المنشأة

خليجي بنك ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية عامة مُدرجة في بورصة البحرين ، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ بموجب السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي في قطاع التجزئة. أسهم البنك مُدرجة في بورصة البحرين.

٨٢,٩٥٪ من الأسهم العادية للبنك (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٨٢,٩٥٪) مملوكة من قبل مجموعة جي إف إتش المالية ش.م.ب ("الشركة الأم")، وهي بنك استثماري بحريني يعمل بموجب رخصة مصرفية إسلامية بالجملة صادرة عن مصرف البحرين المركزي، وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين، وبورصة الكويت، وسوق دبي المالي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

تخضع أنشطة البنك لرقابة مصرف البحرين المركزي، ولإشراف هيئة رقابة شرعية، لضمان الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل البيانات المالية الموحدة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على البيانات المالية البنك والشركات التابعة له (معاً "بالمجموعة").

تشتمل أنشطة البنك الرئيسية على الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، والمنتجات الاستثمارية المهيكلة، وتسهيلات تمويل المشاريع التي تتوافق مع أحكام ومباديء الشريعة الإسلامية، وفقا لرأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

البيانات المالية الموحدة تتضمن نتائج للبنك والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (٪) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة الأسهم المسيطرة (٪) ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	طبيعة العمل
صروح المحدودة	جزر الكايمن	٧٥,٧٠٪	٧٥,٧٠٪	لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها"
صكوك خليجي بنك من الفئة الاولى	جزر الكايمن	١٠٠,٠٠٪	١٠٠,٠٠٪	لإصدار صكوك إضافية من الفئة الاولى
جي إف إتش تاور ليمتد	جزر الكايمن	٧١,٩٥٪	-	تقديم مقر عالي المستوى للبنك ومباني مكتبية وعقارات متخصصة

٢. بيان الإلتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأحكام والقوانين الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي للأمور التي لا تشملها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، تسترشد المجموعة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

٣. أساس القياس

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا بعض الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية واستثمارات أخرى ذات عوائد وأدوات الدين، والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني ، بإعتبارها العملة الوظيفية وعملة العرض للبنك، مقربة إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤. استخدام الأحكام والتقديرات الهامة

ان إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة تقديراً في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها هذا التعديل وأي فترات مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة أن الفرضيات المستخدمة مناسبة، وأن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تعرض المركز المالي والنتائج بشكل عادل. ان الأمور التي تتطلب قدر كبير من التقدير أو التعقيد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في (إيضاح ٣٠).

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت من قبل المجموعة، مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي باستثناء التغيّر في توزيع التكاليف في القطاعات التشغيلية (إيضاح ٣٦).

i) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة السارية المفعول إبتداءً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥

لا يوجد أي معايير جديدة أو تعديلات على المعايير، والتي أصبحت سارية المفعول كما في ١ يناير ٢٠٢٥، ذات صلة أو لها أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

ii) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد

تسري المعايير الجديدة التالية والتعديلات على المعايير للسنوات المالية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠٢٥ مع خيار التطبيق المبكر. غير أن المجموعة لم تطبق أيا من هذه المعايير مبكراً.

١) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة ٢٠٢٥. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "أشباه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب ، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. يوفر المعيار المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وأشباه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لأشباه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٢) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٦) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة ، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقابلية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت للإدارة.

٥.السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ii) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد (يتبع)

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسئوليات ائتمانية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٤٥) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٣) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٤٧) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة ٢٠٢٣. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.
يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات أخرى عدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٤) معيار المحاسبة المالي رقم (٤٨): الهدايا والجوائز الترويجية
يحدد هذا المعيار متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية المطبقة على الهدايا والجوائز الترويجية التي تمنحها المؤسسات المالية الإسلامية. ويصنفها المعيار إلى (أ) الهدايا الترويجية التي يتم فيها الاستحقاق الفوري؛ (ب) الجوائز الترويجية التي يتم الإعلان عنها مسبقًا ليتم منحها في تاريخ مستقبلي؛ (ج) برامج الولاء التي يتم فيها تراكم الالتزام على مدى الفترة.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ii) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد (يتبع)

٥) معيار المحاسبة المالي رقم (٥٠) - إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية (بما في ذلك الصناديق الاستثمارية)

يحل هذا المعيار محل "معيار المحاسبة المالي رقم (١٤) - الصناديق الاستثمارية"، ويحدّث إطار إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

وتشمل التحسينات الرئيسية الموائمة مع معيار المحاسبة المالي رقم (١) المعدّل والإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وإزالة البيان المنفصل لاستثمارات المحفظة (المتضمن الآن في الملاحظات)، وإلغاء مفهوم قيمة ما في حكم النقد، وإدخال مبادئ المحاسبة لشبه حقوق الملكية.

كما يوفر المعيار إرشادات للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية التي لديها كيانات افتراضية متعددة أو صناديق فرعية، ويقدم متطلبات بشأن فرق صافي قيمة الأصول، ويزيل المتطلبات السابقة للحوكمة وإعداد التقارير لأصحاب المصلحة، ويمنح إعفاءات من التوحيد أو المحاسبة بطريقة حقوق الملكية بناءً على نموذج الأعمال الفريد ونية الاستثمار للمؤسسات الاستثمارية الإسلامية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٦) معيار المحاسبة المالي رقم (٥١) – المشاريع التشاركية
يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٣) - (التمويل بالمضاربة) و معيار المحاسبة المالي رقم (٤) - (التمويل بالمشاركة)، ويوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر الشريك العامل والمشروع. تم توسيع نطاق هذا المعيار ليشمل أنواع إضافية من المشاريع، على سبيل المثال، المشاركة الجارية، والمشاركة المتناقصة، والمضاربة المقيدة.
المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٧) معيار المحاسبة المالي رقم (٥٢) – المبيعات مؤجلة التسليم: السلم والاستصناع
يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (٧) – السلم والسلم الموازي، معيار المحاسبة المالي رقم (١٠) – الاستصناع و الاستصناع الموازي. هذا المعيار يوفر إرشادات للمعالجة المحاسبية في دفاتر المشتري والبائع، بما في ذلك المعالجة المحاسبية للسلم والاستصناع الموازيان. يتوافق هذا المعيار مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المثقلة بالأعباء.
المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

٨) سحب معيار المحاسبة المالي رقم (٢٦) – الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية توجيهات تتعلق بسحب معيار المحاسبة المالي رقم (٢٦) – الاستثمار في العقارات، والأحكام الانتقالية ذات الصلة ("التوجيهات"). بعد السحب، سيتم احتساب الاستثمار في العقارات وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠) - العقارات الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقوم المجموعة بتقييم أثر تطبيق هذا المعيار؛ ومع ذلك، لا يتوقع أي تأثير جوهري حالياً من تطبيق هذا المعيار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ii) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والغير سارية المفعول بعد (يتبع)

أ) أساس التوحيد

(١) دمج العمليات
تقوم المجموعة باحتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ عندما تستوفي مجموعة الأنشطة والأصول المستحوذ عليها تعريف الأعمال التجارية، ويتم نقل السيطرة إلى المجموعة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يتم قياس الشهرة مبدئيًا بالتكلفة، وهي الزيادة في إجمالي المقابل المحول والمبلغ المعترف به للحقوق غير المسيطرة وأي حصة سابقة محتفظ بها على صافي الموجودات الملموسة وغير الملموسة القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتكبدة. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي. يتم تسجيل أي أرباح شراء مساومة فوراً في بيان الربح أو الخسارة الموحد. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أدوات دين أو أدوات حقوق الملكية.

يتم قياس أي مقابل طاريء بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طاريء والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طاريء آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطاريء في الربح أو الخسارة.

(٢) الشركات التابعة
الشركات التابعة هي تلك (بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة) التي يسيطر عليها البنك.

تسيطر المجموعة على المنشأة إذا ، وفقط إذا كان لديها أ) السلطة على الأعمال التجارية ب) التعرض ، أو الحقوق في العوائد المتغيرة من مشاركتها مع المنشأة ؛ و ج) القدرة على استخدام سلطتها على المنشأة للتأثير على مقدار عوائد المؤسسة.

يفترض وجود السلطة عندما تمتلك المنشأة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها أكثر من ٥٠ ٪ من حقوق التصويت. عندما يكون لدى المجموعة أقل من أغلبية حقوق تصويت ، قد توجد السيطرة من خلال أ) الاتفاق مع المساهمين الآخرين أو الشركة نفسها ؛ ب) الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى ؛ ج) حقوق التصويت للمؤسسة (سلطة الأمر الواقع) ؛ د) حقوق التصويت المحتملة ؛ أو هـ) مزيج منها.

تأخذ المجموعة في الاعتبار حقوق التصويت الحقيقية فقط في تقييمها لما إذا كانت لديها سلطة على المنشأة. ولكي تكون الحقوق حقيقية، لا بد أن تكون قابلة للممارسة عندما يقتضي الأمر اتخاذ قرارات ذات صلة ، ويجب أن يكون لصاحب هذه الحقوق القدرة العملية على ممارسة تلك الحقوق.

عند إجراء تقييم لما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة، فإنها تأخذ في الاعتبار حقوق التصويت والحقوق الأخرى المنبثقة عن الاستثمار في المنشأة الممولة على النحو الواجب من قبل المجموعة نفسها وشبه حقوق الملكية.

يجوز للمجموعة في سياق عملها الاعتيادي إدارة أصل أو منشأة لصالح أصحاب المصلحة بخلاف المساهمين، من خلال وكالة (عادة وكالة استثمار) أو ترتيب مماثل. لا تشمل السيطرة الحالات التي تتمتع فيها المؤسسة بالسلطة ، ولكن هذه السلطة يمكن ممارستها بصفة أمانة ، وليس للعوائد المتغيرة للمؤسسة نفسها. حوافز الأداء المستحقة القبض من قبل الوكيل تكون بصفة الأمانة، وبالتالي لا تعتبر عوائداً متغيرة لغرض تقييم السيطرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

أ) أساس التوحيد (يتبع)

الحصص غير المسيطرة
يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية من صافي الأصول القابلة للتحديد للشركة المستحوذة كما في تاريخ الاستحواذ. يتم احتساب التغييرات في حصة المجموعة في الشركة التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة كمعاملات حقوق ملكية.

الموجودات تحت للإدارة
تقوم المجموعة بصفتها مؤتمن بإدارة وتوجيه الموجودات المحتفظ بها في صناديق ائتمانية وأدوات استثمارية أخرى نيابة عن المستثمرين. لا يتم تضمين البيانات المالية لشركة الأغراض الخاصة في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة. إيضاح رقم ٣١ يشمل معلومات عن الأصول الائتمانية تحت إدارة المجموعة. لا يتم تضمين هذه الموجودات والدخل الناتج عنها في البيانات المالية للمجموعة لأنها ليست موجودات مملوكة للمجموعة.

(٣) الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية
حصص المجموعة في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية يشمل الاستثمار في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.

الشركات الزميلة هي الشركات الخاضعة لتأثير مهم من قبل المجموعة، ولكن ليس لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على السياسات المالية التشغيلية. المشروع المشترك هو ترتيبات يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الترتيبات، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها. تحتسب الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة بطريقة حقوق الملكية.

يتم احتساب هذه الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، شاملة تكاليف المعاملة، ويتم تعديل القيمة الدفترية لاحتساب حصة المجموعة في أرباح أو خسائر ما بعد الاستحواذ الشركة المستثمر فيها بعد تاريخ الشراء. التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها، تخفض القيمة الدفترية للاستثمار.

قد تكون التعديلات على القيمة الدفترية ضرورية للتغيرات في نصيب المستثمر في الشركة المستثمر فيها والناتجة من تغيرات حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الاستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف احتساب أي خسائر إضافية ماعدا في حال تكبدت المجموعة التزامات قانونية أو إعتيادية أو قامت بدفع مبالغ بالنيابة عن الشركة الزميلة.

تقوم المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. إذا كان الأمر كذلك، تحتسب المجموعة مبلغ انخفاض القيمة والذي يعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركات الزميلة والقيمة الدفترية، ويحتسب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

(٤) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية
تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ب) معاملات بالعملات الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل"). حدد البنك الدينار البحريني كعملة التعامل الوظيفية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة الدفترية، كبعض الاستثمارات في أسهم حقوق ملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قِبل شركات المجموعة الأخرى هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أسهم حقوق ملكية، واستثمارات في سندات دين. يُستثنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٥ (أ)).

(١) التصنيف

تقوم المجموعة بفصل استثماراتها إلى الفئات التالية:

١) *أدوات حقوق الملكية* - هي استثمارات تبرهن القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع مطلوباتها، وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية، وأدوات الاستثمار المهيكلة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية.

٢) *أدوات الدين*

أدوات الدين النقدية – الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام مالي/دين مثل المرابحة مستحقة الدفع.

أدوات الدين غير النقدية – الأدوات التي ينتج عن هيكل المعاملة إنشاء التزام غير مالي، مثل السلع (سلم أو استصناع) أو أصول حق الاستخدام (إجارة موصوفة في الذمة) أو الخدمات (خدمات إجارة) سيتم تقديمها في المستقبل.

تصنف المجموعة استثماراتها عند الاحتساب المبدئي إما: أ) بالتكلفة المطفأة، أو ب) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الاستثمار المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي كل من الشرطين التاليين:

أ) إذا كان الاستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل الهدف منه الاحتفاظ بالأستثمارات لتحصيل التدفقات النقدية المتوقعة لحين استحقاق الأداة؛
ب) ويمثل الاستثمار أداة دين أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.
ت) يستثمرالبنك في استثمارات أخرى ذات عوائد من خلال هياكل ذات أغراض خاصة، بهدفٍ أساسي هو الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ووفقًا لموافقة الهيئة الشرعية على هذا الهيكل، فإن أي أرباح ناتجة عن بيع هذه الأدوات بمبلغ يزيد عن دين التمويل (الأصل والربح) يتعين تحويلها للأعمال الخيرية. وبناءً على ذلك، تُعد هذه الأدوات جزءًا من نموذج الأعمال «الاحتفاظ للتحصيل»، وتُصنَّف بالتكلفة المطفأة.

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان يستوفي الشرطين التاليين:

أ) إذا كان الاستثمار يحتفظ به ضمن نموذج عمل يتحقق الهدف منه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة وبيع الاستثمار؛ و
ب) يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعلي معقول قابل للتحديد.

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

تصنيف لا رجعة فيه عند الاحتساب المبدئي

عند الاحتساب المبدئي، قد تتخذ المنشأة قراراً لا رجعة فيه لتصنيف استثمار معين كما يلي:

أ) أداة حقوق ملكية، والتي كان سيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل – لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في حقوق الملكية؛

ب) أداة دين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى – كمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا أدى ذلك إلى إلغاء أو خفض القياس أو التقليل من عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ من قياس الأصول أو المطلوبات المترابطة، أو أدوات شبه حقوق الملكية، أو احتساب الأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة. وسيخضع ذلك للمتطلبات الشرعية فيما يتعلق بإسناد وتوزيع مثل هذه الأرباح على أصحاب المصلحة المعنيين.

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم قياس جميع الاستثمارات الأخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

تقييم نموذج العمل

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركّز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج العمل هذا) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر؛ و
- وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك، لا يتم النظر في المعلومات حول نشاط البيع بشكل منعزل، ولكن كجزء من التقييم العام لكيفية تحقيق المجموعة للهدف المعلن لإدارة الموجودات المالية، وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة، أو التي تدار ويتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة.

يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما إنقضاء حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذلك بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وذلك في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد، ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بشبه حقوق الملكية. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة لتلك الاستثمارات والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية، إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس استثمارات الدين، عدا تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي، بعد طرح أي مخصصات للإنخفاض في القيمة.

يتم اتباع مبادئ القياس التالية:

أ. قياس التكلفة المطفأة

إن التكلفة المطفأة للاصل أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

ب. قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو سداد إلتزام بين طرفين ملمين بالمعاملة وعلى أسس تجارية بتاريخ القياس.

أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي يكون عادة سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم.

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توافرت هذه الأسعار.

يعتبر السوق نشطاً عندما تتوافر فيه الأسعار المدرجة بسهولة وبشكل منتظم وتمثل معاملات سوق حقيقية ومتكررة بانتظام على أسس تجارية.

كما تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة باستخدام طرق تقييم عندما يكون السوق غير نشط، وتشمل طرق التقييم استخدام معاملات تجارية حديثة بين طرفين ملمين، إن وجد، وتحليل التدفقات النقدية المخصومة، ومُضاعفات السوق لأدوات مماثلة.

قد يتكون بعض أو جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج غير قابلة للرصد في السوق، ولكن يتم تقديرها بناءًا على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الادوات المالية.

تنطوي تقديرات القيمة العادلة على أوجه عدم يقين ومسائل تحتاج أحكام جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية (مثل استمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية). وإنه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات.

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ج) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

عند تحديد القيمة العادلة، تعتمد المجموعة في كثير من الأحيان على البيانات المالية للشركات المستثمر فيها، وعلى التقديرات من قبل إدارات هذه الشركات، فيما يتعلق بأثر التطورات المستقبلية.

القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يحمل خاصية الطلب (مثل الوديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصوماً من أول تاريخ يمكن فيه طلب دفع هذا المبلغ.

تحتسب المجموعة التحويلات بين مستويات تراتبية القيمة العادلة كما في تاريخ بيان المركز المالي الذي حدث فيه التغيير.

د) عقود التمويل

عقود التمويل هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، وإستصناع، ووكالة، وعقود تمويل قائمة على الإيجار (موجودات إجارة). يتم احتساب عقود التمويل من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

تعديل عقود التمويل

إذا تم تعديل شروط عقود التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً ،فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من عقود التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب عقود التمويل الأصلية واحتساب عقود التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل عقود التمويل المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب عقود التمويلات، تقوم المجموعة أولا بإعادة احتساب مبلغ إجمالي القيمة الدفترية لعقود التمويل باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الربح أو الخسارة.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

د) –(١) تمويلات مرابحة (عقود قائمة على التداول)

المرابحة هي عقد يقوم بموجبه أحد الطرفين ("البائع") ببيع أصل إلى الطرف الآخر ("المشتري") بسعر التكلفة، زائداً الربح وعلى أساس الدفع المؤجل، بعد أن يكون البائع قد اشترى الأصل بناءً على وعد المشتري بشرائه على أساس المرابحة. يتكون سعر البيع من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه. يتم دفع سعر البيع (التكلفة زائداً مبلغ الربح) من قبل المشتري إلى البائع على أساس التقسيط على فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة أن تتصرف إما كبائع أو كمشتري، حسب الحالة.

د) –(٢) تمويلات مضاربة (عقود قائمة على المشاركة)

المضاربة هي عقد بين طرفين، حيث يقوم بموجبه أحد الطرفين (رب المال) بتقديم مبلغ معين من الأموال (رأس مال المضاربة) للطرف الآخر (المضارب). ثم يقوم المضارب بعد ذلك باستثمار رأس مال المضاربة في مشروع أو نشاط معين مستخدماً خبرته وتجربته مقابل حصة محددة متفق عليها مسبقاً في الربح الناتج. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة تقصيره أو إهماله أو مخالفته لأي من شروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن الخسارة يتحملها رب المال. وبموجب عقد المضاربة، يجوز للمجموعة أن تتصرف إما بصفتها مضارباً أو رب المال، حسب الحالة. عقود التمويل الخاصة بالمجموعة تتضمن شروطًا توفر معدل ربح فعالًا بناءً على شروط السداد المتفق عليها.

د) عقود التمويل (يتبع)

د) –(٣) موجودات الإجارة (عقود قائمة على التأجير)

تظهر الموجودات المشتراة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك)، بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المُؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير (على سبيل الهبة)، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم احتساب الاستهلاك باستخدام معدلات تقلل بشكل منهجي تكلفة الأصول المؤجرة على مدى فترة الإيجار في نمط المنافع الاقتصادية الناشئة عن هذه الأصول (عادة ما تكون مشابهة لطريقة الربح الفعلي). تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشتراة لغرض التأجير. خسارة الإنخفاض في القيمة هي المبلغ الذي تفوق به القيمة الدفترية للموجودات القيمة القابلة للإسترداد المقدرة. يتم إحتساب خسارة الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل، إن وجدت. تأخذ تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية بعين الإعتبار في حال الإعتماد على عميل واحد تقييم الإئتمان للعميل بالإضافة إلى عوامل أخرى.

د) –(٤) الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة هي موجودات ضعيفة ائتمانياً عند الاحتساب المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاحتساب المبدئي. نتيجة لذلك، لا تحمل الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة مخصصاً لانخفاض القيمة عند الاحتساب المبدئي. المبلغ المحتسب كمخصص خسارة بعد الاحتساب المبدئي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة منذ الاحتساب المبدئي للموجودات.

هـ) إيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على الودائع بين البنوك، والإيداعات المباشرة للعملاء التي تم إيداعها / استلامها باستخدام عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الإيداعات في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل النقد وما في حكمه على النقد، وأرصدة لدى البنوك (باستثناء الحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية (باستثناء هامش الحساب)، تستحق خلال ثلاثة أشهر أو اقل من تاريخ شرائها وهي غير معرضة لتغير القيمة العادلة، و تستخدم من قبل المجموعة لإدارة الالتزامات قصيرة الأجل.

ز) استثمارات عقارية

عقار استثماري

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كاستثمارية عقارية. تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي محتفظ بها لغرض غير محدد وعقارات مؤجرة لطرف ثالث. الأرض لايتم إستهلاكها.

عقارات قيد التطوير

تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

عقارات تجارية

يتَم قياس العقارات التجارية بالتكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما اقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هو سعر البيع المقدر في سياق الأعمال الاعتيادية مطروحاً منه تكاليف إتمام التطوير ومصروفات البيع. تشمل العقارات التجارية العقارات المعدة للبيع في سياق الأعمال الاعتيادية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ح) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة، بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لايتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت ليتم شطب تكلفة الموجودات على مدى العمر الإفتراضي المقدر لها والذي يتراوح كالتالي:

فئة الأصول	العمر الافتراضي
المباني	لغاية ٢٥ سنة
الأثاث والتجهيزات	٣ إلى ٥ سنوات
أجهزة الكمبيوتر	٣ إلى ٥ سنوات
المركبات	٣ إلى ٥ سنوات
الفنادق	لغاية ٤٠ سنة
معدات أخرى	٣ إلى ٥ سنوات

يتم مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإفتراضية للموجودات، وتعديلها إذا كان ذلك مناسبًا، في تاريخ كل تقرير.

ط) إنخفاض قيمة الأدوات المالية

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان

تحتسب المجموعة مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على:

- نقد وأرصدة لدى البنوك؛
- إيداعات لدى المؤسسات المالية؛
- عقود التمويل؛
- استثمار في الصكوك – أدوات دين واستثمارات أخرى ذات عوائد (بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)؛ و
- التزامات تمويلية غير مسحوبة وعقود الضمانات المالية الصادرة.
- موجودات مالية أخرى

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، ما عدا التالي، والتي يتم قياسها بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة إثني عشر شهراً:

- أدوات الدين التي تم تحديد أن لها مخاطر ائتمانية محدودة كما في تاريخ بيان المركز المالي؛
- الموجودات المالية الأخرى التي لم تتعرض مخاطرها الائتمانية (أي مخاطر العجز عن السداد التي تحدث خلال العمر المتوقع للأداة المالية) للارتفاع بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للتعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على التجربة السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً. (إيضاح رقم ٤٠)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ط) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون لجوء المجموعة لخطوات مثل تسييل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها) ؛ أو
- الموجودات المالية مستحقة من ٩٠ يوماً أو أكثر.

تعتبر المجموعة أن أداة الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون التصنيف الائتماني مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً "الدرجة الاستثمارية". تعتبر المجموعة أن هذه الدرجة تساوي -A أو أعلى وفقًا لوكالات التصنيف الائتماني الخارجية المعتمدة ذات الصلة بالبنوك. تعتبر المنشآت ذات المخاطر المرجحة بنسبة صفر في المائة أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان. ترحّل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:
المرحلة الأولى تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان عند الاحتساب المبدئي، والتي لم يكن لها أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، أو ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة من أحداث التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي، وهي ليست أحداث العجز النقدي المتوقعة خلال فترة الإثني عشر شهراً، لكن مجموع الخسائر الائتمانية على الأصل الموزون باحتمالية حصول حدث الخسارة خلال الإثني عشر شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة
المرحلة الثانية تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، ولكن لا يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من أحداث التعثر المحتملة على مدى الحياة المتوقعة للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط الموزون للخسائر الائتمانية مع احتمالية حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة
المرحلة الثالثة تشمل التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان التي يوجد لها أدلة موضوعية على انخفاض القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي، وفقاً للمؤشرات المحددة في كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. أقصى فترة تؤخذ بالاعتبار عن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي أقصى فترة تعاقدية تتعرض خلالها المجموعة لمخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية كما يلي:

- عقود التمويل غير منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- عقود التمويل منخفضة القيمة كما في تاريخ بيان المركز المالي: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ط) إنخفاض قيمة الأدوات المالية (يتبع)

١) التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان (يتبع)

- الالتزامات المالية غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة لو تم سحب الالتزامات، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.
- عقود الضمانات المالية: الدفعات المتوقعة لتعويض حامل العقد، مطروحاً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.
- الموجودات المالية المشتراة أو التي تم إنشائها والتي انخفضت قيمتها عند الاحتساب المبدئي. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة الثالثة).

يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية.

التعرضات المنخفضة ائتمانياً

في تاريخ كل بيان للمركز المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التعرضات الخاضعة لمخاطر الائتمان منخفضة ائتمانياً. يعتبر التعرض "منخفض ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للتعرض.

الأدلة على أن التعرض ضعيف ائتمانياً تشمل المعلومات القابلة للرصد التالية:

- صعوبات مالية جوهرية للمقترض أو المصدر؛
- خرق للعقد، مثل العجز أو التأخر في السداد، أو استحقاق الأصل المالي لفترة ٩٠ يوماً أو أكثر ؛
- إعادة هيكلة التسهيل المالي أو السلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة في ظروف أخرى؛
- من المحتمل أن المقترض أو المُصدِر سيعلن إفلاسه أو أي إعادة هيكلة مالية أخرى؛
- ركود أو اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الصعوبات المالية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي
يتم طرح مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وموجودات الإجارة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات. يتم إدراج الخسارة على الالتزامات المالية غير المسحوبة وعقود الضمانات المالية ضمن بند المطلوبات الأخرى. بالنسبة لأدوات الدين و استثمارات أخرى ذات عوائد المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم احتساب أي مخصص للخسارة في بيان المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الأصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصصات الخسائر في بيان الدخل، مع تسجيل التسوية المقابلة في بيان الدخل الشامل الآخر.

٢) انخفاض قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يعتبر وجود أي إنخفاض جوهري أو أي إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث إنخفاض في قيمتها. تَعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠٪ من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والمقاسة بالفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر إنخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم إحتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. خسائر الإنخفاض في قيمة أدوات حقوق الملكية والمحتسبة سابقاً في بيان الدخل، يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ي) إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (عدا العقارات قيد التطوير و العقارات التجارية المبينة أعلاه في ٥(ز)) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث إنخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إستردادها لهذه الموجودات. القيمة القابلة للإسترداد للموجودات هي القيمة المستغلة، أو القيمة العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أعلى. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم إحتساب خسائر الإنخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر، وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية بإستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو الوحدة المولدة للنقد. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها التقديرية المتوقع إستردادها. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إستردادها.

تقوم المجموعة بعمل تقييم لانخفاض قيمة عقاراتها الاستثمارية بشكل دوري باستخدام مقيمين خارجيين مستقلين لتقييم العقار. تقدر القيمة العادلة بناءً على القيمة السوقية للعقار إما باستخدام طريقة مقارنة المبيعات أو على أساس تقدير القيمة المتبقية، أو تكلفة الاستبدال، أو القيمة السوقية للعقار، مع الأخذ في الاعتبار لحالتها المادية الحالية . العقارات الاستثمارية للمجموعة توجد في البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. نظرا لاضطراب سوق العقارات، والمعاملات العقارية الغير متكررة، فإنه من المحتمل بناءً المعلومات المتوفرة حاليا بأن التقييم الحالي لانخفاض قيمة العقارات الاستثمارية قد يتطلب تعديل جوهري على القيمة الدفترية لهذه الأصول خلال السنة المالية القادمة نتيجة للتغيرات الجوهرية في الافتراضات المستخدمة في مثل هذه التقييمات.

ك) حسابات جارية للعملاء

يتم إحتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بمبلغ ما في حكم النقد المستلم من قِبل المجموعة بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

ل) شبه حقوق الملكية

تمثل شبه حقوق الملكية أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حسابات استثمار غير مقيدة، ولها حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب شبه حقوق الملكية المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال. موجودات شبه حقوق الملكية تشمل استثمارات مضاربة غير مقيدة، وأموال وكالة ممزوجة في وعاء المضارب للبنك.

تدير المجموعة وعاء مضاربة واحد، وتحتسب رسوم إدارة (رسوم مضارب) على شبه حقوق الملكية. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى العملاء إلى شبه حقوق الملكية بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المجموعة كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من شبه حقوق الملكية فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب شبه حقوق الملكية. تتحمل المجموعة مباشرة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولايتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

تخصص المجموعة مخصصاً جماعياً على أصحاب المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لأصحاب شبه حقوق الملكية وعلى حقوق ملكية المساهمين، ومخصصاً محدداً على حقوق ملكية المساهمين فقط. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين شبه حقوق الملكية وحقوق ملكية المساهمين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ل) شبه حقوق الملكية (يتبع)

تظهر شبه حقوق الملكية بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها تجاه إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات، إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات، إن وجدت. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات المضاربة، قبل إحتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب شبه حقوق الملكية. إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي تخصصه المجموعة من إيرادات شبه حقوق الملكية، بعد إحتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب شبه حقوق الملكية. ينتج عن إنشاء هذه الاحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بوعاء حسابات الاستثمار غير المقيدة. أصحاب شبه حقوق الملكية تشمل حسابات استثمار تشاركية (حسابات الاستثمار غير المقيدة).

م) الموجودات تحت الإدارة

الموجودات تحت الإدارة تشمل الأموال المقدمة من حاملي الحسابات الاستثمارية المقيدة، وما يعادلها من أموال مقاسة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة لتلك التي تتبعها المجموعة، وتديرها المجموعة بصفتها مدير استثمار على أساس عقود مضاربة أو وكالة. الحسابات الاستثمارية المقيدة مخصصة حصريًا للاستثمار في مشاريع/أصول محددة وفقًا لتوجيهات حاملي الحسابات الاستثمارية. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة كموجودات للمجموعة في البيانات المالية الموحدة، ويتم عرضها في بيان الموجودات المدارة خارج الميزانية العمومية.

ن) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تُلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مَدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

س) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصروفات التي لها علاقة مباشرة بعملية شراء أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ع) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من صافي ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني، والذي لايتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال البنك المدفوع.

ف) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب **إيراد عقود التمويل** على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب **إيراد من الصكوك و استثمارات أخرى ذات عوائد وأوراق مالية مهيكلة** وكذلك **إيرادات ومصروفات الإيداعات** بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب **إيرادات أرباح الأسهم** عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب **إيراد الإيجار** بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ف) إحتساب الإيراد (يتبع)

يتم احتساب **أرباح بيع الاستثمار في أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين واستثمارات أخرى ذات عوائد والأوراق المالية المهيكلة** في تاريخ التداول ووقت إلغاء احتساب الاستثمارات. الربح أو الخسارة هو الفرق بين القيمة الدفترية في تاريخ التداول والمقابل المستلم أو المستحق.

تعتبر **الرسوم وإيرادات العمولات** جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم إحتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

الإيراد الناتج عن بيع العقارات عند وقت البيع كمقدار الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم أو المستحق.

ص) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بعدم إحتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي تستخدمها المجموعة في أعمال الخير.

ق) الزكاة

تقوم المجموعة بإحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٣٩) *"الزكاة"* ، وبإستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بحساب و بإخراج الزكاة استناداً إلى أرصدة الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة المؤهلة في نهاية السنة، في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية وإخطارهم بها. كما تقوم المجموعة بدفع الزكاة عن رصيد أسهم الخزينة المحتفظ بها بتاريخ نهاية السنة، بناءً على الحصة التناسبية للزكاة. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات. بما أن الزكاة غير مطلوبة بموجب القانون أو بموجب وثائق الدستور الخاصة بالبنوك، فإن البنك يعتبر نفسه وكيلاً لدفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه، وأي مبلغ مدفوع فيما يتعلق بالزكاة يتم تعديله ضمن حقوق مساهمي البنك.

ر) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس التزامات منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكمي لدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة" بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المجموعة كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل كما في تاريخ بيان المركز المالي

٥. السياسات المحاسبية الجوهرية (يتبع)

ر) منافع الموظفين (يتبع)

اعتبارا من ١ مارس ٢٠٢٤، يتعين على جميع أصحاب العمل المقيمين في البحرين تقديم مساهمات شهرية فيما يتعلق بتعويض الموظفين الأجانب إلى المؤسسة الوطنية للتأمينات الاجتماعية، الذين سيكونون مسؤولين عن تسوية تعويضات مغادرة موظفين الأجانب في وقت انتهاء الخدمة. تظل أي التزام تعويضي قبل ١ مارس ٢٠٢٤ وفي انتظار التحويل إلى التأمينات الاجتماعية في الفترات اللاحقة التزاما على الشركة.

يوجد لدى المجموعة كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المجموعة والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المجموعة. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المجموعة كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحِقت.

(٣) برنامج حوافز الموظفين السنوية المؤجلة

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطراً جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى ٣ سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدارج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. بصورة عامة، يتم احتساب القيمة العادلة لترتيبات المدفوعات القائمة على الأسهم المسددة بحقوق الملكية الممنوحة للموظفين كمصروفات، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية، على مدى فترة استحقاق هذه المكافآت. يتم تسوية المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس عدد المكافآت التي من المتوقع أن يتم استيفاء شروط الخدمة ذات الصلة وشروط الأداء غير السوقية المتعلقة بها، بحيث يكون المبلغ المحتسب في النهاية على أساس عدد المكافآت التي تستوفي شروط الخدمة ذات الصلة وشروط الأداء غير السوقية كما في تاريخ الاستحقاق.

بالنسبة لمكافآت المدفوعات القائمة على الأسهم ذات الشروط غير المتعلقة بالاستحقاق، يتم قياس القيمة العادلة للمدفوعات القائمة على الأسهم لتعكس هذه الشروط، وليس هناك أي تسوية للفروقات بين النتائج المتوقعة والفعلية. تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع.

ش) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ت) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع معاملات البيع والشراء "الاعتيادية" بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل.

ث) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعتزم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

خ) المخصصات

يتم إحتساب مخصصات، بناءاً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حُكمية على المجموعة يمكن تقديرها بطريقة موثوقة، مع إحتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع إقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

ذ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي تحتفظ بها لدى المجموعة في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع و حسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠. يتم تقديم مساهمة سنوية للبرنامج ويتم إحتسبها كمصروف عند استحقاقها.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المؤهلة التي يُحتفظ بها لدى المجموعة وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

ض) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. تصنف العقارات المستردة غير المحتفظ بها لغرض البيع والتي لم يتم بيعها لأكثر من إثنا عشر شهراً على أنها استثمار في العقارات بناءً على الاستخدام المقصود منها.

ظ) تمويل لأجل من مؤسسات مالية

تمويل لأجل من مؤسسات مالية يمثل قرضاً تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة، والذي تم احتسابه بتاريخ نشوءه، ويظهر بالتكلفة المطفأة. يتم احتساب المصروفات على مثل هذه العقود على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

أ أ) العقود المرهقة

يتم إحتساب مخصص للعقود المرهقة عندما تكون المنافع المتوقعة التي ستحصل عليها المجموعة من العقد أقل من التكلفة الحتمية للوفاء بالتزاماتها بموجب العقد. يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للتكلفة المتوقعة لإنهاء العقد أو صافي التكلفة المتوقعة للاستمرار في العقد، أيهما أقل.

ب ب) الإجارة

تحديد الإجارة

عند بداية العقد، تقيّم المجموعة ما إذا كان العقد يمثل، أو يحتوي على صيغة إجارة. تعتبر الاتفاقية عقد إجارة، أو تحتوي على صيغة إجارة، إذا كان العقد ينقل أصل حق الانتفاع (لكن ليس السيطرة) من أصل محدد لفترة من الزمن، نظير مقابل مادي متفق عليه. بالنسبة لعقود الإجارة التي تحتوي على عدة مكونات، تقوم المجموعة باحتساب كل مكون إجارة ضمن العقد بصورة منفصلة عن مكونات عدا الإجارة (على سبيل المثال رسوم الخدمة، ورسوم الصيانة، ورسوم التصنيع، إلخ).

القياس

بالنسبة للعقد الذي يحتوي على مكون إجارة، أو مكونات إجارة أو عدا إجارة إضافية، تقوم المجموعة بتخصيص المقابل في العقد لكل من مكوّنات الإجارة، وذلك على أساس سعره النسبي المستقل، والسعر الإجمالي المستقل المقّدر لمكونات عدا الإجارة التي يمكن للمؤجر، أو لمزود مماثل، فرضها على المستأجر بتاريخ بداية العقد، يجب على المستأجر احتساب أصل حق الانتفاع من الأصل وصافي التزام الإجارة.

١) أصل حق الانتفاع :

عند الاحتساب المبدئي، يقيس المستأجر أصل حق الانتفاع من الأصل بالتكلفة، والذي يتكون مما يلي:

- التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع؛
- التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة من قبل المستأجر؛ و
- تكاليف تفكيك وإزالة الأصل المعني.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب ب) الإجارة (يتبع)

يتم تخفيض التكلفة المبدئية بالقيمة النهائية المتوقعة للأصل المعني. إذا لم تكن التكلفة الأولية لأصل حق الانتفاع قابلة للتحديد استناداً إلى طريقة التكلفة الأساسية (على وجه الخصوص في حالة الإجارة التشغيلية)، من الممكن تقدير التكلفة الأولية بتاريخ البدء استناداً إلى القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع/ المستحق (أي مجموع إيجارات الإجارة) مقابل أصول حق الانتفاع، بموجب معاملة مماثلة. في وقت التطبيق، قدرت المجموعة بأن القيمة العادلة لأصول حق الإنتفاع تساوي صافي التزام الإجارة.

بعد تاريخ البدء، يقوم المستأجر بقياس أصل حق الانتفاع بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، معدلة لأثر أي تعديل أو إعادة قياس للإجارة.

تقوم المجموعة بإطفاء أصل حق الانتفاع من تاريخ البدء إلى نهاية العمر الاقتصادي الافتراضي لأصل حق الانتفاع، على أساس منهجي يعكس نمط الاستفادة من منافع أصل حق الانتفاع. المبلغ القابل للإطفاء يتكون من أصل حق الانتفاع مطروحاً منه القيمة المتبقية، إن وجدت.

تقوم المجموعة بتحديد فترة الإجارة، بما في ذلك الفترة التعاقدية المُلزمة، بالإضافة لفترات اختيارية محددة معقولة، بما في ذلك:
- فترات التمديد، إذا كان البنك على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛ و/أو
- خيارات الإنهاء، إذا كان البنك على يقين معقول من عدم ممارسة هذا الخيار.

يتم خصم الإيجارات المدفوعة مقدمًا من إجمالي التزامات الإجارة.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لانخفاض القيمة بما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ – "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة" لتحديد ما إذا كان أصل حق الانتفاع منخفض القيمة، ولاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة. تقييم انخفاض القيمة يأخذ بالاعتبار قيمة الخردة، إن وجدت. أي التزامات ذات علاقة، بما في ذلك وعود شراء الأصل المعني، تؤخذ بالاعتبار هي الأخرى تماشياً مع معيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ – "انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية، والالتزامات المرهقة".

يتكون صافي التزام الإجارة من إجمالي التزام الإجارة، زائداً تكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة كالتزام مقابل). يجب احتساب إجمالي التزام الإجارة مبدئياً بإجمالي مبلغ إيجارات الإجارة المستحقة لفترة الإجارة. تتكون الإيجارات المستحقة من الدفعات التالية لحق الانتفاع من الأصل المعني خلال فترة الإجارة:

- دفعات إجارة ثابتة، مطروحاً منها أي حوافز مستحقة القبض؛
- دفعات إجارة متغيرة، شاملة الإيجارات التكميلية؛
- دفعات الإجارة الإضافية، إن وجدت، لإلغاء عقد الإجارة (إذا كان شرط الإجارة يعكس ممارسة المستأجر لخيار الإلغاء).

دفعات الإجارة المتغيرة هي تلك التي تعتمد على مؤشر أو معدل، مثل الدفعات المرتبطة بمؤشر أسعار المستهلك، أو الأسواق المالية، أو المعدلات المعيارية التنظيمية، أو التغيرات في معدلات الإيجار في السوق. دفعات الإيجار التكميلية هي إيجارات مشروطة ببنود معينة، كرسوم الإيجار الإضافية بعد تقديم خدمات إضافية أو تكبد تكاليف جوهرية للإصلاح أو الصيانة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم يكن لدى المجموعة أي عقود تحتوي على دفعات إيجار متغيرة أو تكميلية.

بعد تاريخ البدء، تقيس المجموعة صافي التزام الإجارة من خلال:
- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزام الإجارة (إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة)؛
- تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزام الإجارة ليعكس دفعات الإجارة المدفوعة؛
- إعادة قياس القيمة الدفترية في حالة إعادة تقييم أو التعديلات على عقد الإجارة، أو لتعكس دفعات الإجارة المعدلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٥. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب ب) الإجارة (يتبع)

تكلفة الإجارة المؤجلة يتم إطفاءها للدخل على مدى فترات الإجارة على أساس زمني متناسب، باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. بعد تاريخ البدء، تقوم المجموعة باحتساب ما يلي في بيان الدخل:
• إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة؛ و
• دفعات الإجارة المتغيرة (التي لم يتم تضمينها بالفعل في قياس التزام الإجارة) عند ومتى حصلت الأحداث/الظروف المسببة.

تعديلات عقد الإجارة
بعد تاريخ البدء، تحتسب المجموعة التعديلات على عقد الإجارة كما يلي:
• تغير في فترة الإجارة: إعادة احتساب وتعديل أصل حق الانتفاع، والتزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة؛ أو
• تغير دفعات الإجارة المستقبلية فقط: إعادة احتساب التزام الإجارة وتكلفة الإجارة المؤجلة فقط، بدون أي تأثير على أصل حق الانتفاع.

يعتبر التغيير في عقد الإجارة كمكون إجارة جديد ليتم احتسابه كإجارة جديدة للمستأجر، إذا كان التغيير ينقل الحق لاستخدام الأصل المعني القابل للتحديد، ويتم زيادة دفعات الإجارة بما يقابل أصل حق الانتفاع الإضافي، معاً.

بالنسبة للتعديلات التي لا تستوفي الشروط المبينة أعلاه، تعتبر المجموعة أن الإجارة كإجارة معدلة كما في تاريخ السريان، وتحتسب معاملة إجارة جديدة. تقوم المجموعة بإعادة حساب التزام الإجارة، وتكلفة الإجارة المؤجلة، وأصل حق الانتفاع، وإلغاء احتساب معاملة وأرصدة الإجارة الحالية.

المصروفات المتعلقة بالأصل المعني
المصروفات التشغيلية المتعلقة بالأصل المعني، بما في ذلك المصروفات التعاقدية المتفق على تحملها من قبل البنك، يتم احتسابها في بيان الدخل في الفترة التي يتم تكبدها فيها. بالنسبة لمصروفات الإصلاح والصيانة الجوهرية، والتكافل، والمصروفات الأخرى العرضية المتعلقة بملكية الأصل المعني (إذا تم تكبدها من قبل المستأجر بصفته وكيل) فإنه يتم تقييدها كذمم مدينة من المؤجر.

احتساب الإعفاءات والمعالجة المحاسبية المبسطة للمستأجر
اختارت المجموعة عدم تطبيق متطلبات احتساب وقياس الإجارة لاحتساب أصل حق الانتفاع وصافي التزام الإجارة لما يلي:
• الإجارة قصيرة الأجل؛ و
• الإجارة التي يكون في الأصل المعني ذي قيمة منخفضة.

من الممكن تطبيق إعفاء الإجارة قصيرة الأجل على فئة كاملة من الأصول المعنية التي تملك نفس الخصائص والمرافق التشغيلية. ومع ذلك، لا يمكن تطبيق إعفاء إجارة الأصول منخفضة القيمة إلا على الأصول / معاملات الإجارة الفردية، وليس على أساس المجموعة/الجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٦. نقد وأرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
نقد	٣,١٥١	٣,٧٢٩
أرصدة لدى البنوك	١٣,١٣٨	٥,٤٩١
أرصدة لدى مصرف البحرين المركزي:		
- حساب الإحتياطي*	٣٥,١٦٦	٣١,٩٥٨
- حساب جاري	٢٩	٨٩٢
أرصدة قصيرة الأجل أخرى	-	٦٣,٣٧٦
	٥١,٤٨٤	١٠٥,٤٤٦

*حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية. الأرصدة قصيرة الأجل الأخرى تمثل أرصدة ذات فترات استحقاق تبلغ ٧ أيام أو أقل.

٧. إيداعات لدى مؤسسات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
إجمالي ودائع المرابحات المستحقة	١٤٣,٢٧٢	٦٥,٥٣٢
حسابات هامشية	٩,٨٤٠	٥,٦٠١
يطرح: أرباح مؤجلة على مرابحة	(٦٢)	(١١٥)
يطرح: مخصص إنخفاض القيمة	(١٢)	(١)
	١٥٣,٠٣٨	٧١,٠١٧

الحسابات الهامشية عند الطلب مقابل التمويلات لأجل من المؤسسات المالية والاستثمارات في الصكوك المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير متاحة للأغراض التشغيلية اليومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٨. استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
أدوات دين – بالتكلفة المطفأة		
- صكوك مُسعرة *	٢٣٢,٢١٠	٤١٩,٢٦٧
- صكوك غير مُسعرة	١,٣١٧	١,٣١٧
- استثمارات مُسعرة ذات عوائد أخرى	٨٥,٧٠٠	-
يطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة	(١,٧٩٦)	(٢,٠٩٦)
أدوات دين – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
- صكوك مُسعرة *	١٩٦,٧٣٢	٥٤,٥٠٢
- استثمارات مُسعرة ذات عوائد أخرى	٢٥,٢٨٧	-
أدوات ملكية – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
- صكوك مُسعرة	٢٩,١٤٩	٢٩,١٤٩
	٥٦٨,٥٩٩	٥٠٢,١٣٩

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، من الصكوك البالغة ٤٢٨,٩٤٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤١٩,٢٦٧ ألف دينار بحريني) تم رهن صكوك بقيمة دفترية تبلغ ٢٨٦,١١٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٧٢,٠٢٨ ألف دينار بحريني) مقابل تمويلات لأجل من مؤسسات مالية بمبلغ ٢٢٢,٠٠٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٤٥,٥٢٦ ألف دينار بحريني).

** بلغ احتياطي خسارة القيمة العادلة ٤,٦٣٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤,٨٩٥ ألف دينار بحريني). بلغ مخصص الإنخفاض في القيمة على أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء ألف دينار بحريني). ويتم الاعتراف بمصروفات مخصص انخاض القيمة ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات في قائمة التغيرات في حقوق ملكية الملاك.

٩. عقود التمويل

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)*	٥٢٢,٧٣٧	٤٩١,٢٩٧
مضاربة	-	٦,٨١٨
موجودات الإجارة (إيضاح ٩,١)	٣٢٤,٢١٣	٢٤٤,٠٤٣
إجمالي عقود التمويل	**٨٤٦,٩٥٠**	٧٤٢,١٥٨
يُطرح: مخصص إنخفاض القيمة (إيضاح ٩,٣)	(١٦,٧٤٤)	(٢٠,٩٩١)
صافي عقود التمويل	**٨٣٠,٢٠٦**	٧٢١,١٦٧

* تظهر ذمم عقود تمويل المرابحات المدينة صافي أرباح مؤجلة تبلغ ٢٩,٢٧٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٥,١٧٨ ألف دينار بحريني).

٩,١ الحركة في موجودات الإجارة هي كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
التكلفة		
في ١ يناير	٢٤٤,٠٤٣	٢٧١,٣٣١
إضافات خلال السنة	١٧٣,١٥٥	٤٨,٧٤٦
سداد خلال السنة	(١٥,٩١٥)	(٥,٩٨٤)
كما في ٣١ ديسمبر	**٤٠١,٢٨٣**	٣١٤,٠٩٣
الإستهلاك / الإطفاء المتراكم		
في ١ يناير	٧٠,٠٥٠	٦٠,٥١٣
مخصص السنة	٢٤,٥٨٠	٢٣,٦١٦
سداد خلال السنة	(١٧,٥٦٠)	(١٤,٠٧٩)
كما في ٣١ ديسمبر	**٧٧,٠٧٠**	٧٠,٠٥٠
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر	**٣٢٤,٢١٣**	٢٤٤,٠٤٣

٩,٢ إجمالي الحد الأدنى للإيجارات المستقبلية المستحقة (باستثناء الأرباح المستقبلية) كانت كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
مستحقة خلال سنة واحدة	٢٤,٩٦٩	١٩,٠٧١
مستحقة خلال سنة إلى ٥ سنوات	١٧٠,٢٥٩	٢٤,٢٠٥
مستحقة بعد ٥ سنوات	١٢٨,٩٨٥	٢٠١,١٢٧
	٣٢٤,٢١٣	٢٤٤,٤٠٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٩ . عقود التمويل (يتبع)

٩,٣ الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

٢٠٢٥	المرحلة الأولى بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الثانية بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الثالثة بآلاف الدنانير البحرينية	الضعف الإئتماني المشترى أو الناشئ* بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
في ١ يناير ٢٠٢٥	٩٣٣	٤,٣٦٤	١٥,٢٤٢	٤٥٢	٢٠,٩٩١
صافي الحركة بين المراحل	(٥٩٢)	٨٦	٥٠٦	-	-
صافي المخصص	١,٨٤٥	(٣٩٦)	٢,٧٩٩	٣٠١	٤,٥٤٩
شطب	-	-	(٥,٢٩١)	-	(٥,٢٩١)
تسويات	-	-	(٣,٥٠٥)	-	(٣,٥٠٥)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢,١٨٦**	**٤,٠٥٤**	**٩,٧٥١**	**٧٥٣**	**١٦,٧٤٤**

٢٠٢٤	المرحلة الأولى بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الثانية بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة الثالثة بآلاف الدنانير البحرينية	الضعف الإئتماني المشترى أو الناشئ* بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
في ١ يناير ٢٠٢٤	١,٧٠٩	٥,٧١٧	١٥,٢٠٠	٣٢٥	٢٢,٩٥١
صافي الحركة بين المراحل	٣,٤٤٢	(٤,٢٢٤)	٧٨٢	-	-
صافي المخصص	(٤,٢١٨)	٢,٨٧١	٢,٦٥٢	١٢٧	١,٤٣٢
شطب	-	-	(٣,٣٩٢)	-	(٣,٣٩٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٩٣٣	٤,٣٦٤	١٥,٢٤٢	٤٥٢	٢٠,٩٩١

* يتم احتساب الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة مبدئياً بقيمتها العادلة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً لأي تغيير في الخسائر الائتمانية المتوقعة أو المبالغ القابلة للاسترداد المتوقعة. تظهر هذه الموجودات حالياً بنسبة ١٧,٢٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٤,١٧٪) مقارنةً بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة. على أساس تراكمي، تم تسجيل الموجودات منخفضة القيمة (المرحلة ٣ و الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة) بنسبة ٧٣,٦٥٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٦٩,٣٩٪) مقارنة بمبالغها التعاقدية الأصلية القائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٠ استثمارات في اوراق مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية		
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل – سندات مركبة		
في ١ يناير	-	١٤,٧٩٦
أرباح مستحقة	-	٣٧١
استرداد	-	(١٥,١١٨)
تغيرات القيمة العادلة	-	(٤٩)
	-	-
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أوراق مالية غير مسعرة *	١٧,٤٥٣	٢٠,٨٩٥
	١٧,٤٥٣	٢٠,٨٩٥

* خلال السنة، قام البنك ببيع أحد استثماراته الغير مسعرة ونتج عنه ربح بمبلغ ٢,٠٨٧ ألف دينار بحريني (إيضاح ٤٥).

١١. استثمارات في عقارات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
عقارات للتطوير*	٩,٢٢٣	٧,٧٧٤
استثمارات عقارية**	٣٦,٧١٠	٣٢,٠٦٤
	٤٥,٩٣٣	٣٩,٨٣٨

* تشمل حصة البنك في ممتلكات عقارية بقيمة دفترية تبلغ ١,٨٥٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣,٢٠٧ ألف دينار بحريني) حيث أن سندات الملكية الخاصة بها باسم طرف ثالث يحتفظ بها لمصلحة البنك.

** تشمل حصة البنك في ممتلكات عقارية بقيمة دفترية تبلغ ٢٦,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٦,٢٠١ ألف دينار بحريني) حيث أن سندات الملكية الخاصة بها باسم طرف ثالث يحتفظ بها لمصلحة البنك.

(١) *عقارات للتطوير*
تتكون العقارات للتطوير بشكل رئيسي من عقارات قيد الإنشاء في مملكة البحرين، ووحدات سكنية تمت إعادة حيازتها.

(٢) الاستثمارات في عقارات
تتكون الاستثمارات في عقارات من قطع أراضي في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة محتفظ بها بهدف تحقيق الزيادة في رأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١١. استثمارات في عقارات (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة العادلة للاستثمارات في عقارات ٣٨,٩٩٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣٤,٥٣٠ ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها من قبل مقيّم عقاري مستقل خارجي بناءً على نهج مقارنة المبيعات، وبالتالي تم تصنيفها على أنها من المستوى ٢ في تراتبية القيمة العادلة. بناءً على تقييم الإدارة، لا توجد مؤشرات على وجود انخفاض في القيمة في نهاية السنة، وبالتالي، لم يتم اعتبار أي مخصصات لانخفاض القيمة.

١٢. استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
في ١ يناير	٦,٥١٦	٢٤,٦٨٩
إضافات	-	٣,١٢٨
بيع	-	(٢٠,٧٩٧)
الحصة من نتائج السنة	٤٣٢	(٥٠٤)
في ٣١ ديسمبر	**٦,٩٤٨**	٦,٥١٦

الإسم	**دولة التأسيس**	**حصة الملكية الفعلية**		**نشاط العمل**
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
شركة المشاريع العقارية كبيتال	مملكة البحرين	٣٠.٠٠٪	٣٠,٠٠٪	عقارات قيد التطوير
أملاك II	جزر الكايمن	٣٧,٠٠٪	٣٧,٠٠٪	الإحتفاظ بعقارات
سيف أم الحصم العقارية ذ.م.م.**	مملكة البحرين	٣١,٢٨٪	٣١,٢٨٪	الإحتفاظ بعقارات

** في سنة ٢٠٢٤، استحوذت المجموعة على أسهم في شركة زميلة كسداد عيني لتعرضات تمويلية.

المعلومات المالية الملخصة للشركات الزميلة التي تم احتسابها وفقاً لطريقة حقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة، والتي لم يتم تعديلها لنسبة الملكية التي تمتلكها المجموعة:

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
إجمالي الموجودات	٢٦,٦١٦	٢٦,٦٦٥
إجمالي المطلوبات	٨٢٨	٤١٨
إجمالي الإيرادات	٢,٠٠٧	٣٧
إجمالي صافي الربح	٢,٠٢٠	١٠

١٣.موجودات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
موجودات مستردة	١,٧٩٤	٥,٤٦٥
ربح مستحق على صكوك	٦,٤٧٩	٦,٤٢٨
ذمم مدينة من عملاء *	١٠,٧٠٣	٧,٤١٢
حق استخدام الأصول	١,٢٨٠	١,٠٦٩
مصروفات مدفوعة مقدماً	٨٩٧	٨٠٣
مستحق من الاستثمارات	٤٠٩	٤٥٤
ذمم مدينة أخرى	١,٦٨١	٣,٩١٨
	٢٣,٢٤٣	٢٥,٥٤٩

* تتضمن ذمم مدينة بمبلغ ٤,٦٠٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر٢٠٢٤: ٤,٦٠٠ ألف دينار بحريني)، من تسوية عينية للتعرضات التمويلية من المرحلة ٣. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم تكتمل عملية نقل العقارات المرهونة. ومع ذلك، تم نقل حق الانتفاع إلى البنك. خلال سنة ٢٠٢٥، تم تسجيل مخصص لإنخفاض القيمة على هذه الذمم المدينة ب ١,٣١٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء الف دينار بحريني).

فيما يلي مزيد من التفاصيل المتعلقة بحق استخدام الأصل:

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
الرصيد كما في ١ يناير	١,٠٦٩	١,٣٧٨
أصول حق الاستخدام الإضافية للسنة، صافي	٦٢٧	٨١
رسوم الإطفاء خلال السنة	(٤١٦)	(٣٩٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**١,٢٨٠**	١,٠٦٩

١٤. عقارات ومعدات

	مقر البنك الرئيسي	أثاث و تجهيزات	أجهزة حاسوب	مركبات ومعدات أخرى	أعمال قيد التنفيذ	٢٠٢٥ الإجمالي	٢٠٢٤ الإجمالي
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
التكلفة							
في ١ يناير	-	٦,٢٤٦	٧,٥٣٩	٧٢٨	١,٣٣٦	١٥,٨٤٩	١٤,٨٥٩
إضافات	-	١٣	٣٢١	٢	١٩٧	٥٣٣	٩٩٠
إضافات نتيجة الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح ٤٥)	٢٤,٨٦٧	٢٢٨	-	-	-	٢٥,٠٩٥	-
تحويل	-	٣٩٢	٦٦	٢	(٤٦٠)	-	-
في ٣١ ديسمبر	**٢٤,٨٦٧**	**٦,٨٧٩**	**٧,٩٢٦**	**٧٣٢**	**١,٠٧٣**	٤١,٤٧٧	١٥,٨٤٩
الإستهلاك المتراكم							
في ١ يناير	-	٥,٠٥٩	٦,٦١٣	٦١٦	-	١٢,٢٨٨	١١,٣٧٠
إستهلاك السنة (إيضاح ٢٧)	-	٣٩٤	٥٣٨	٣٧	-	٩٦٩	٩١٧
في ٣١ ديسمبر	**-**	**٥,٤٥٣**	**٧,١٥١**	**٦٥٣**	**-**	**١٣,٢٥٧**	١٢,٢٨٧
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢٤,٨٦٧**	١,٤٢٦	٧٧٥	**٧٩**	**١,٠٧٣**	**٢٨,٢٢٠**	
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	-	١,١٨٧	٩٢٦	١١٣	١,٣٣٦		٣,٥٦٢

١٥. إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
أفراد	١٤٦,٣٧٦	١٦٠,٠٩٥
مؤسسات غير مالية	١٩٧,٦٠٧	١٦٩,٧٢٠
	٣٤٣,٩٨٣	٣٢٩,٨١٥

تمثل هذه المبالغ إيداعات في صيغة عقود مرابحة، وتظهر صافي أرباح مؤجلة بقيمة ٤,٥٠٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٦,١٥٠ ألف دينار بحريني).

١٦. تمويل لأجل من مؤسسات مالية

تمثل تسهيلات مرابحة لأجل بمبلغ ٢٢٢,٠٠٥ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٤٥,٥٢٦ ألف دينار بحريني) مضمونة بالرهن على صكوك بقيمة دفترية تبلغ ٢٨٦,١١٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٢٧٢,٠٢٨ ألف دينار بحريني) (راجع إيضاح ٨). يبلغ متوسط معدل التمويل لأجل ٥,٠٧% سنوياً (٢٠٢٤: ٥,٩٥% سنوياً) بمتوسط فترات استحقاق / إعادة تسعير تصل إلى ستة أشهر.

١٧. مطلوبات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
أرباح مضاربات مستحقة	٦,١٠٣	٥,٧٠٦
ذمم دائنة إلى المستثمرين	٥,٤٧٨	٥,٧٣٨
صافي مطلوبات الإجارة	٧٦٦	١,٠٤٢
مقدم مستلم من عملاء	٢٧٤	٢٧٦
زكاة وأعمال خيرية مستحقة الدفع*	١,١٥٥	٣٥٢
ذمم دائنة للموظفين (إيضاح ١٧,١)	٢,١٨٧	١,١٩٦
مستحقات عقود إستصناع	٢٧	٢٧
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة**	١٢,٦٨٤	٦,٢٦٥
	٢٨,٦٧٤	٢٠,٦٠٢

* خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم تحويل مبلغ ٨٣٦ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧٧٩ ألف دينار بحريني) إلى صندوق الزكاة والأعمال الخيرية، وتم استخدام مبلغ ٣٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٨١١ ألف دينار بحريني) من صندوق الزكاة والأعمال الخيرية (راجع إيضاح ٣٥).

** تشمل مخصصاً لانخفاض القيمة على الالتزامات والضمانات المالية بمبلغ ٢٩ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٧٥ الف دينار بحريني) (راجع إيضاح ٤١).

فيما يلي تفصيل صافي مطلوبات الإجارة حسب تحليل تاريخ الاستحقاق:

صافي مطلوبات الإجارة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
تحليل الاستحقاق	إجمالي مطلوبات الإجارة بآلاف الدنانير البحرينية	الإجارة المؤجلة بآلاف الدنانير البحرينية	صافي مطلوبات الإجارة بآلاف الدنانير البحرينية
اقل من سنة واحدة	٤٢٢	(٥)	٤١٧
من سنة إلى خمس سنوات	٣٧٢	(٢٣)	٣٤٩
المجموع	**٧٩٤**	**(٢٨)**	**٧٦٦**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
تحليل الاستحقاق	إجمالي مطلوبات الإجارة بآلاف الدنانير البحرينية	الإجارة المؤجلة بآلاف الدنانير البحرينية	صافي مطلوبات الإجارة بآلاف الدنانير البحرينية
اقل من سنة واحدة	٣٨٧	(٥)	٣٨٢
من سنة إلى خمس سنوات	٦٩٩	(٣٩)	٦٦٠
المجموع	١,٠٨٦	(٤٤)	١,٠٤٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٧. مطلوبات أخرى (يتبع)

١٧,١. مزايا نهاية خدمة الموظفين

المستحقات المتعلقة بالموظفين تشمل مزايا نهاية الخدمة، وكانت حركة المخصص على النحو التالي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
كما في بداية السنة	٣٥٩	٣٤٥
المصاريف خلال السنة	١٨٥	١١٣
المدفوع خلال السنة	(٦)	(٨٦)
المحول لهيئة التأمين الاجتماعي خلال السنة *	(٢١)	(١٣)
كما في ٣١ ديسمبر	**٥١٧**	٣٥٩

* وفقًا للتغييرات في نظام مزايا نهاية الخدمة للموظفين الأجانب التي قدمتها الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي السارية المفعول اعتبارًا من ١ مارس ٢٠٢٤، يتعين على جميع أصحاب العمل المقيمين في البحرين تقديم مساهمات شهرية من خلال البوابة الالكترونية للهيئة فيما يتعلق بتعويضات الموظفين الأجانب إلى هيئة التأمين الاجتماعي، والتي ستكون مسؤولة عن تسوية تعويضات نهاية الخدمة للموظفين الأجانب وقت انتهاء الخدمة. أي التزامات تعويضات قبل ١ مارس ٢٠٢٤ والتحويلات القائمة إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في الفترات اللاحقة، تظل من ضمن التزامات البنك.

إجمالي عدد الموظفين في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
البحرينيين	١٨١	١٧٤
ألأجانب	١٢	١١
	١٩٣	١٨٥

١٨. شبه حقوق الملكية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
قائمة على المشاركة		
مضاربة	٦٩٦,٤٧٥	٥١٩,٩٣٦
احتياطي القيمة العادلة العائد لشبه حقوق الملكية	(٦٢٤)	(٧٤٠)
	٦٩٥,٨٥١	٥١٩,١٩٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٨. شبه حقوق الملكية (يتبع)

تدمج المجموعة الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار وتقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
الحساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	٣٥,١٦٦	٣١,٩٥٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد *	٦٧,٣٧١	٦٧,٤٣٨
عقود التمويل **	٥٧٥,٠٤٢	٣٩١,٧١٢
استثمارات في الأوراق المالية	١١,١٦٩	١١,٦٣٠
استثمارات في عقارات	٧,١٠٣	١٦,٤٥٨
	٦٩٥,٨٥١	٥١٩,١٩٦

* كما في ٣١ ديسمبر٢٠٢٥ بلغ مخصص انخفاض القيمة ٤٤٤ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤٦١ ألف دينار بحريني).

** كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بلغ مخصص انخفاض القيمة ٤,٤٦٧ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٣,٠٢٤ ألف دينار بحريني).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ رصيد احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لا شيء (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء).

لا تقوم المجموعة بتخصيص الموجودات المتعثرة لوعاء شبه حقوق الملكية. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى شبه حقوق الملكية.

يتم توزيع الأرباح المكتسبة من وعاء الموجودات الممولة من قبل شبه حقوق الملكية فقط بين المساهمين وأصحاب شبه حقوق الملكية. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على شبه حقوق الملكية.

خلال السنة، حققت الأصول المخصصة لحسابات شبه حقوق الملكية عائداً بنسبة ٥,١٧٪، وتم توزيع ٣,٧١٪ منها على أصحاب حسابات الاستثمار، واحتفظت المجموعة بالرصيد المتبقي كرسوم مضارب.

خلال السنة، بلغ متوسط حصة المضارب كنسبة من إجمالي الدخل المخصص لشبه حقوق الملكية ٢٧,٩٦٪ (٢٠٢٤: ٢٤,٠٠٪) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع شبه حقوق الملكية. وبالتالي، فإن المجموعة تنازلت عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ٣٥,٦١٪ (٢٠٢٤: ٤٠,٤٤٪)، في شكل هبة أو تخفيض حصة المضارب.

لا تتشارك المجموعة في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من شبه حقوق الملكية يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنيب مبلغ نقدي محدد وإيداعات لدى البنوك لأغراض إدارة السيولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٨. شبه حقوق الملكية (يتبع)

توزيع الموجودات حسب الملكية كما يلي:

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية		٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية	
	ممولة ذاتياً	**شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلاً مشتركاً)**	ممولة ذاتياً	شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلاً مشتركاً)
أرصدة لدى البنوك	١٦,٣١٨	-	٧٣,٤٨٨	-
الحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي	-	٣٥,١٦٦	-	٣١,٩٥٨
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٥٣,٠٣٨	-	٧١,٠١٧	-
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٥٠١,٢٢٨	٦٧,٣٧١	٤٣٤,٧٠١	٦٧,٤٣٨
عقود التمويل	٢٥٥,١٦٤	٥٧٥,٠٤٢	٣٢٩,٤٥٥	٣٩١,٧١٢
استثمارات في أوراق مالية	٦,٢٨٤	١١,١٦٩	٩,٢٦٥	١١,٦٣٠
استثمارات في عقارات	٣٨,٨٣٠	٧,١٠٣	٢٣,٣٨٠	١٦,٤٥٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٩٤٨	-	٦,٥١٦	-
موجودات أخرى	٢٣,٢٤٣	-	٢٥,٥٤٩	-
عقارات ومعدات	٢٨,٢٢٠	-	٣,٥٦٢	-
المجموع	**١,٠٢٩,٢٧٣**	**٦٩٥,٨٥١**	٩٧٦,٩٣٣	٥١٩,١٩٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٨ . شبه حقوق الملكية (يتبع)

توزيع الدخل حسب الملكية كما يلي:

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية		٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية	
	ممولة ذاتياً	**شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلاً مشتركاً)**	ممولة ذاتياً	شبه حقوق الملكية (ممولة تمويلاً مشتركاً)
الدخل				
إيراد من عقود التمويل	٢٢,٠٨٩	٣٢,٨٠٣	٢٩,٠٣١	١٨,٨٠٣
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤,٤٨٢	-	٧,٧٣٣	-
إيراد من صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٢٨,٥١٠	٤٣٨	٢١,٢٠٣	٣,٧٩٠
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	(٢٠,٠٢٢)	-	(٢٩,٩٠٤)	-
مصروفات التمويل لأجل من مؤسسات مالية	(١٥,٠٩٥)	-	(١٥,٤٤٨)	-
صافي دخل التمويل	**١٩,٩٦٤**	**٣٣,٢٤١**	١٢,٦١٥	٢٢,٥٩٣
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	١٦٨	١,٩٥٨	٥,٨٠٦	٣٥٢
إيراد من استثمارات في عقارات، صافي	٥,٠٣٦	-	١,٠٧٠	٧٣٨
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية، صافي	٤٣٢	-	(٥٠٤)	-
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	٣,١٠٤	-	٧,٢٩٠	-
إجمالي الدخل	**٢٨,٧٠٤**	**٣٥,١٩٩**	٢٦,٢٧٧	٢٣,٦٨٣
تكلفة الموظفين	٩,٤٧٩	-	٧,١٢٧	-
مصروفات تشغيلية أخرى	١١,١٢٢	-	٩,٣٨٧	-
إجمالي المصروفات	**٢٠,٦٠١**	**-**	١٦,٥١٤	-
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة والعائد إلى شبه حقوق الملكية	**٨,١٠٣**	**٣٥,١٩٩**	٩,٧٦٣	٢٣,٦٨٣
مخصصات انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي	(٥,٢١٤)	(٨٠٩)	(٢,٦٥٦)	٧٣٢
صافي الربح قبل العائد إلى شبه حقوق الملكية	**٢,٨٨٩**	**٣٤,٣٩٠**	٧,١٠٧	٢٤,٤١٥
حصة المجموعة كمضارب ووكيل	٨,٦٩٢	(٨,٦٩٢)	٣,٣٩٦	(٣,٣٩٦)
ربح السنة	**١١,٥٨١**	**٢٥,٦٩٨**	١٠,٥٠٣	٢١,٠١٩

التالي توزيع شبه حقوق الملكية حسب فترات الاستحقاق التعاقدية الأصلية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
حسابات توفير	١٧٠,٥٤١	١٨٧,٢٩٤
حسابات الاستثمار من شهر إلى ستة أشهر	١٨٠,٤٥٥	٢١٠,٦٢٩
حسابات الاستثمار من ستة إلى اثني عشر شهرًا	٣٤٣,٣٦٥	١٠٦,١٧٦
حسابات الاستثمار من سنة إلى سنتين	١,٨٩٤	١٥,١٤٠
حسابات الاستثمار من سنتين إلى ثلاث سنوات	٢٢٠	٦٩٧
المجموع	**٦٩٦,٤٧٥**	٥١٩,٩٣٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٩. رأس المال

قرر المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٤ مارس ٢٠٢٤ تحويل ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة إسمية ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهم عادي بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل منها، ما يمثل ٢٥٪ من رأس المال الصادر والمدفوع للبنك. ونتيجة لذلك، زاد رأس المال الصادر والمدفوع إلى ١,١٣٠,٤٤١ ألف سهم بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم (باستثناء ٤٧,٥٨٨ ألف سهم خزينة).

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
المصرح به:		
٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
١,٣٤٠,٤٤٠,٧١٢ سهم عادي (٢٠٢٤: ١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢ سهم) بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد	١١٣,٠٤٤	١١٣,٠٤٤

يمثل الجدول التالي بياناً بتوزيع أسهم حقوق الملكية، موضحاً عدد المساهمين ونسبة حقوق الملكية حسب التصنيفات التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			
الفئات *	**عدد الأسهم**	**عدد المساهمين**	**النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)**
أقل من ١٪	٦٧,٢٩٦,٣٦٧	٣٣٨	٥,٩٥٪
١٪ إلى أقل من ٥٪ **	٥٦,٤٣٠,٧٧٥	٢	٤,٩٩٪
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	١	٦,١١٪
٥٠٪ وأكثر	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	١	٨٢,٩٥٪
	١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢	**٣٤٢**	**١٠٠%**

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.*
*** تشمل أسهم الخزينة.*

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
الفئات *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (٪)
أقل من ١٪	٧٦,١٣٩,٠٥٢	٣٢٢	٦,٧٣٪
١٪ إلى أقل من ٥٪ **	٤٧,٥٨٨,٠٩٠	١	٤,٢١٪
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	١	٦,١١٪
٥٠٪ وأكثر	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	١	٨٢,٩٥٪
	١,١٣٠,٤٤٠,٧١٢	٣٢٥	١٠٠%

** مبينة كنسبة من إجمالي عدد أسهم البنك المتداولة.*
*** تشمل أسهم الخزينة.*

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

١٩. رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥٪ أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	٨٢,٩٥٪
المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية	البحرين	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	٦,١١٪

* هذه الأسهم تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري وشركة سيكو ش.م.ب نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)
مجموعة جي إف إتش المالية *	البحرين	٩٣٧,٦٥٦,١٧١	٨٢,٩٥٪
المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية	البحرين	٦٩,٠٥٧,٣٩٩	٦,١١٪

* هذه الأسهم تم الإحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إتش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للبنك.

١٩,١. توزيعات مقترحة

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم نقدية بواقع ٦ فلس لكل سهم أو ٦٪ للسهم (٢٠٢٤: ٥٪) من القيمة الإسمية بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و٦٪ من رأس المال المدفوع، تدفع نقدا. بلغت هذه المبالغ ٦,٥١٢ ألف دينار بحريني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٥,٤٠٠ ألف دينار بحريني). توصيات مجلس الإدارة لتوزيع الأرباح المقترحة خاضعة لموافقة مصرف البحرين المركزي والجمعية العمومية.

٢٠. مضاربة دائمة (رأس المال الإضافي من الفئة الأولى)

في ٢٠٢٠، قام البنك بإصدار مضاربة دائمة (أوراق مالية من الفئة الأولى الإضافية المتوافقة مع إطار مع بازل ٣) بقيمة اسمية ١٥٩ مليون دولار أمريكي (٦٠ مليون دينار بحريني). خلال سنة ٢٠٢٤، قامت المجموعة باسترداد وتحويل أوراق مالية من رأس المال الإضافي من الفئة الأولى (راجع إيضاح رقم (١٩))، بعد الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة، وموافقة المساهمين والمستثمرين. خلال ٢٠٢٤، بلغت توزيعات أرباح على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى لحامليها بمبلغ لا شيء دينار بحريني.

٢١. إيراد من عقود التمويل

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
مرابحة	٣٢,٤٦٨	٣١,١٥٤
مضاربة	٢١٥	٤٨٣
موجودات إجارة	٢٢,٢٠٩	١٦,١٩٧
	٥٤,٨٩٢	٤٧,٨٣٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٢. إيراد من صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
إيراد	٢٤,٨٤٩	٢٣,٨٥٤
ربح من البيع*	٤,٠٩٩	١,١٣٩
	٢٨,٩٤٨	٢٤,٩٩٣

* أثناء العام، قام البنك ببيع بعض الصكوك المحتسبة بالتكلفة المطفأة كجزء من أنشطة الخزانة العادية وتحسين هيكل الميزانية لتعزيز كفاءة المحفظة والحفاظ على مخزون سيولة ومتنوع بما يتماشى مع سياسة البنك لتقبل المخاطر. تم شطب هذه الصكوك عند البيع، وتم احتساب الربح الناتج عن البيع (العائدات المحصلة مطروحًا منها القيمة الدفترية) في قائمة الربح أو الخسارة.

٢٣. إيراد من استثمارات في أوراق مالية

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
ربح من استبعاد شركات زميلة محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	٥,٧٩٢
الدخل من الأوراق المالية الاستثمارية	٢,٠٨٦	٣٧١
خسارة من استبعاد أوراق مالية استثمارية	-	(٤٩)
دخل أرباح الأسهم	٤٠	٤٤
	٢,١٢٦	٦,١٥٨

٢٤. إيراد من استثمارات في عقارات، صافي

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
ربح من استبعاد استثمارات في عقارات	٤,٤٤١	١,٨٢٠
إيرادات الإيجار، صافي	٥٩٥	(١٢)
	٥,٠٣٦	١,٨٠٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٥. رسوم وإيرادات أخرى، صافي

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
إيرادات الرسوم، صافي	١,١٦٤	١,٥٦٣
أرباح صرف العملات الأجنبية	١,٤١٢	١,٤٦٢
استردادات	٥١٤	٤,١٤٧
أخرى	١٤	١١٨
	٣,١٠٤	٧,٢٩٠

٢٦. تكلفة الموظفين

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	٨,٠٠٣	٥,٩١٤
مصروفات تأمينات إجتماعية	١,٢٤١	١,٠٤٥
مكافآت نهاية الخدمة	١٨٥	١١٣
مصروفات الموظفين الأخرى	٥٠	٥٥
	٩,٤٧٩	٧,١٢٧

٢٧. مصروفات تشغيلية أخرى

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
رسوم مهنية	١,٥٢٠	١,٤٠٨
مصروفات قنوات التوزيع	١,٨٢٣	٢,٢٢٣
مصروفات تقنية المعلومات	١,٤٦٩	١,١٣١
صافي تكلفة الإجارة	٤٤٢	٧٤١
مصروفات مجلس الإدارة	٥٠١	٣٩٧
مصروفات استهلاك (إيضاح ١٤)	٩٦٩	٩١٧
تكاليف إعلانات وتسويق	٨٣٦	٦٥٧
تكلفة المَباني	٣٥٥	١٧
مصروفات الإتصالات	٥١٠	٢٤٧
مصروفات تشغيلية أخرى	٢,٦٩٧	١,٦٤٩
	١١,١٢٢	٩,٣٨٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٢٨. مخصصات الإنخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية المتوقعة، صافي

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
عقود التمويل (إيضاح ٩)	**٤,٥٤٩**	**١,٤٣٢**
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد محتفظ بها بالتكلفة المطفأة (إيضاح ٨)	(٢٩٥)	٤٨٦
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد محتفظ بها بالدخل الشامل الآخر (إيضاح ٨)	(٤)	(٤)
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مالية (إيضاح ٦ و٧)	١٢	(٤)
إلتزامات وضمانات مالية (إيضاح ٤١)	(٤٥)	١٤
استثمار في عقارات	١٩	-
موجودات أخرى	١,٧٨٧	-
	٦,٠٢٣	١,٩٢٤

٢٩. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

في سنة ٢٠٢٤، أسست المجموعة صندوق ائتمان، تحت إسم صندوق ائتمان موظفي خليجي بنك ("صندوق الائتمان")، للاحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام.

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوي بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة إحتفاظ إضافية تمتد لستة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة البنك بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة. سيبدأ توزيع المنح على الموظفين بموجب شروط النظام ابتداءً من سنة ٢٠٢٥.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كان صندوق الائتمان يحتفظ بما مجموعه ٢,٣٢٨,٩٢٨ سهماً (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: لا شيء). خلال سنة ٢٠٢٥، تم منح ٢,٥٠٠,٩٢٧ سهماً (٢٠٢٤: لا شيء) إلى الموظفين كمنح أسهم مؤجلة وفقاً لشروط النظام. خلال السنة، قامت المجموعة بتحويل ١٧١,٩٩٩ سهماً للموظفين (٢٠٢٤: لا شيء).

٣٠. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

تقوم المجموعة بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءاً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن عملية وضع التقديرات والفرضيات المطلوبة شملت تحديات إضافية نتيجة للشكوك السائدة الناتجة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٠. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع

١. الأحكام

وضع المعايير التي تحدد ما إذا كانت مخاطر الائتمان على التعرضات الخاضعة لها قد ازدادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وتحديد منهجية دمج المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختيار واعتماد النماذج المستخدمة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مشروحة في إيضاح ٥(ط) وإيضاح (٤٠).

مخصص انخفاض القيمة على محفظة التمويل بالتكلفة المطفأة

عند تحديد المستوى المناسب للخسائر الائتمانية المتوقعة، أخذت المجموعة بالاعتبار تطلعات الاقتصاد الكلي، والجودة الائتمانية للعميل، ونوع الضمان المحتفظ به، والتعرض المتعثر، وأثر خيارات تأجيل دفع الأقساط كما في تاريخ بيان المركز المالي.

منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة، والزيادة الجوهرية في عتبات مخاطر الائتمان (SICR) ، وتعريف التعثر كلها تظل متسقة مع تلك المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تمت تعديل مُدخلات النموذج المُعاد تقييمها، بما في ذلك المعلومات التطلعية، والسيناريوهات والترجيحات المتعلقة بها، لتعكس التوقعات الحالية. مع ملاحظة المجموعة الواسعة للسيناريوهات وتوقعات الاقتصاد الكلي المحتملة، والشكوك المتعلقة بتحقق العواقب الاجتماعية والاقتصادية، فإن هذه السيناريوهات تمثل وجهات نظر تطلعية معقولة وقابلة للدعم كما في تاريخ بيان المركز المالي. تم معايرة نماذج المجموعة بشكل دوري لاعتبار الأداء السابق ومتغيرات الاقتصاد الكلي التطلعية كمُدخلات.

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات النوعية والكمية في تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تواصل المجموعة تقييم المقترضين لمؤشرات أخرى لعدم القدرة على السداد، مع الأخذ بالاعتبار للسبب الكامن وراء أي صعوبة مالية، واحتمالية كونها مؤقتة، أو على المدى الطويل.

أ. تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار ما إذا كان يجب تصنيفه : ١) كاستثمار في أدوات دين نقدية أوغير نقدية تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المطفأة، أو ٢) كاستثمار في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يستند تصنيف كل استثمار على تقييم نموذج العمل من قبل الإدارة، ويخضع لمعالجة محاسبية مختلفة بناءاً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٥ (جـ) (١)).

ب. انخفاض قيمة استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر –(راجع إيضاحات رقم ٥(ط) (٢)).

١. التقديرات

أ) الإنخفاض في قيمة عقود التمويل المحتسبة بالتكلفة المطفأة

- تحديد المدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك تضمين معلومات تطلعية، مشروحة في إيضاح رقم ٥(ي) وإيضاح (٤٠).
- الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التفقات النقدية القابلة للاسترداد.

ب) قياس القيمة العادلة لاستثمارات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة (المستوى الثالث) – راجع (إيضاح رقم ٥(ج)(٣)) و(إيضاح رقم ٣٩).

ج) تقييم انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم ٥(ز)، ٥(ي)) و(إيضاح ١١).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣١. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية، والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يتم احتساب أي إيرادات أو مصروفات من الموجودات تحت الإدارة خلال السنة. كما في تاريخ بيان المركز المالي، كانت المجموعة تحتفظ بموجودات تحت الإدارة بصافي قيمة أصول تبلغ ٦٧,١٨٧ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٥٨,٩٣٠ ألف دينار بحريني). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، قام البنك بنقل إدارة أصول بقيمة ٧٧,٣٨٨ ألف دينار بحريني إلى الشركة التابعة للشركة الأم بناءً على موافقات مستثمري الصندوق.

٣٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المَقدرة على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات تمارس المجموعة عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمجموعة. تمت المعاملات مع هذه الأطراف بشروط تجارية متفق عليها.

كانت تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم العادية للبنك كما في نهاية العام لا شيء (٢٠٢٤: لا شيء).

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المجموعة.

فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين خلال السنة:

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
رسوم ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة	**٤٨٣**	٣٥٣
رسوم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	**٥٣**	**٥٠**
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**٢,١١٥**	**١,٨٦٧**
منافع ما بعد التوظيف	**١٤٧**	**٨٨**

فيما يلي أرصدة أعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كما في نهاية السنة:

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
الأرصدة المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة الرئيسيين كمكافآت	**٦٣٩**	٥٦٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذوي علاقة المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات				
عقود التمويل	-	٤,٥٠٩	٨٦,٥٩١	٩١,١٠٠
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٩٤٨	-	-	٦,٩٤٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	-	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧
موجودات أخرى	-	-	١٥٣	١٥٣
المطلوبات وشبه حقوق الملكية				
إيداعات من مؤسسات مالية، وغير مالية وأفراد	-	٤,٠٩٦	١١٩,٦٢٩	١٢٣,٧٢٥
حسابات جارية للعملاء	٢٤٣	٨٧٩	٢١,٥٣٧	٢٢,٦٥٩
مطلوبات أخرى	-	٦٣٩	-	٦٣٩
شبه حقوق الملكية	٣١٣	١,٨٠٥	١٣٣,٩٧٤	١٣٦,٠٩٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	الإجمالي
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات				
عقود التمويل	-	٣,٩٩٥	٢٣,٠٩١	٢٧,٠٨٦
استثمارات في أوراق مالية	-	-	٢,٢٨٤	٢,٢٨٤
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٥١٦	-	-	٦,٥١٦
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	-	٥٨,٢٩٧	٥٨,٢٩٧
موجودات أخرى	-	-	٦٦	٦٦
المطلوبات وشبه حقوق الملكية				
إيداعات من مؤسسات مالية، وغير مالية وأفراد	-	٢,٤٣٩	٦١,٩٠٨	٦٤,٣٤٧
حسابات جارية للعملاء	٦٩٩	٣٥٠	١٣,٦٨٧	١٤,٧٣٦
مطلوبات أخرى	-	٥٦٠	-	٥٦٠
شبه حقوق الملكية	٣١٨	٢,١٤٧	٢٩,٨٥٥	٣٢,٣٢٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

٢٠٢٥	شركـات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	المجموع
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
الإيرادات				
إيراد من عقود التمويل	-	٢٦٦	٢,٥٠٠	٢,٧٦٦
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	-
حصة الخسارة من استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٤٣٢	-	-	٤٣٢
إيراد من صكوك واستثمارات أخرى ذات عائد	-	-	١,٧٤٩	١,٧٤٩
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	-	-	١٤	١٤
المصروفات				
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	٨٨	٩٢٥	١,٠١٣
صافي الدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية	١٥	٥٦	٢,٤٣٢	٢,٥٠٣
تكلفة الموظفين	-	٢,٢٦٢	-	**٢,٢٦٢**
مصروفات أخرى	-	٥٣٦	-	**٥٣٦**

٢٠٢٤	شركـات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	الشركه الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	المجموع
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
الإيرادات				
إيراد من عقود التمويل	-	٢٢٤	٢,٠٤٤	٢,٢٦٨
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٥,٧٩٢	-	-	٥,٧٩٢
حصة الخسارة من استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	(٥٠٤)	-	-	(٥٠٤)
إيراد من صكوك واستثمارات أخرى ذات عائد	-	-	٢,٣٩٤	٢,٣٩٤
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	-	-	-	-
المصروفات				
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	١٠٥	٥,٨٣٧	٥,٩٤٢
صافي الدخل العائد إلى شبه حقوق الملكية	١٨	٨٤	٣,٩٥٢	٤,٠٥٤
تكلفة الموظفين	-	١,٩٥٦	-	١,٩٥٦
مصروفات أخرى	-	٤٠٥	-	٤٠٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٢. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

خلال سنة ٢٠٢٤، تم تحويل ما نسبته ٤٧٪ من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة اسمية تبلغ ٢٨,٢٦١ ألف دينار بحريني إلى ٢٨٢,٦١٠ ألف سهماً عادياً بقيمة ٠,١٠٠ دينار بحريني لكل سهم، والتي تمثل ٢٥٪ من رأس مال البنك الصادر والمدفوع. بالإضافة لذلك، قرر المساهمون الموافقة على استرداد نسبة ٥٣٪ المتبقية من صكوك رأس المال الإضافي من الفئة الأولى بقيمة ٣١,٧٣٩ ألف دينار بحريني نقداً.

بالإضافة لذلك، قامت المجموعة خلال ٢٠٢٤ ببيع حصتها في شركة إتش إتش هوتيل بروبرتيز ذ.م.م. وشركة فنادق العرين ذ.م.م من خلال اتفاقية تمويل خلال السنة.

بالإضافة إلى ذلك، تم خلال سنة ٢٠٢٤ دفع مبلغ ٤٣٨ ألف دينار بحريني لأطراف ذوي علاقة، فيما يتعلق بالتبرعات.

٣٣. العائد لكل سهم

يتم إحتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الإعتبار تأثير الأسهم التى تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
العائد الأساسي لكل سهم		
الربح العائد لمساهمي الشركة الأم للسنة	١١,٥٨٢	١٠,٥٠٣
مطروحًا: الأرباح موزعة على رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	-	-
الربح العائد إلى حاملي أسهم الشركة الأم لإحتساب العائد الأساسي و المخفّض لكل سهم للسنة	**١١,٥٨٢**	**١٠,٥٠٣**
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة بعد طرح أسهم الخزينة (بالآلاف)	١,٠٥٨,٠٠٢	١,٠١٦,٤٤٧
العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (بالفلس)	**١٠,٦٧**	**١٠,٣٣**

لا تمتلك المجموعة أي أدوات مخفضَّة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٣٤. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى إلتزام أعمال المجموعة مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشتمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المجموعة لضمان إلتزام أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

٣٥. الزكـاة

يتحمل المساهمون مسؤولية أداء فريضة الزكاة عن الأرباح الموزعة وشبه حقوق الملكية بصورة مباشرة. حالياً، لا تقوم المجموعة بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. تقوم المجموعة بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجُها بالطريقة التي تُقِرها هيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة، وتقوم المجموعة بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. رصيد الزكاة البالغ **٧٢٧** ألف دينار بحريني أو **٦٧٠** فلس لكل سهم (٢٠٢٤: ٢١١ ألف دينار بحريني أو **١٨٦** فلس لكل سهم) مستحق ويجب إخراجه من قبل المساهمين. ستدفع المجموعة زكاة قدرها **٣٠** ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٩ آلاف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ على أساس **٦٧٠** فلس للسهم (٢٠٢٤: ١٨٦ فلس للسهم).

٣٥. الزكاة (يتبع)

كانت الحركة في صندوق الزكاة والأعمال الخيرية كما يلي:

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
مصادر صندوق الزكاة والصدقات		
في ١ يناير	٣٥٢	٣٨٤
مساهمات من قبل البنك	٨٢٨	٧٦٨
دخل غير متوافق مع الشريعة الإسلامية	٨	١١
مجموع المصادر	**١,١٨٨**	١,١٦٣
استخدامات صندوق الزكاة والصدقات		
مساهمات للجمعيات الخيرية	(٣٣)	(٨١١)
مجموع الاستخدامات	**(٣٣)**	(٨١١)
أموال صندوق الزكاة والصدقات غير الموزعة كما في ٣١ ديسمبر	**١,١٥٥**	٣٥٢

٣٦. بيان القطاعات

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات وتكبد مصروفات، ويقوم صانع القرار التشغيلي الرئيسي للمجموعة (مجلس الإدارة) بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءاً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. لأغراض إدارية، تم تقسيم المجموعة إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمرابحة، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاءة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع إدارة السيولة من خلال خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل ووكالات للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد، لإدارة محفظة التمويل الخاصة بقطاع الأعمال المصرفية للمجموعة.

استثمارات

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار صفقات استثمارية والقيام بدور المُرتِب للاستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكلة الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة، وإدارة أموال). كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام باستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قامت المجموعة بإنشائها وإدارتها، أو في صناديق أُنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءاً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاول أنشطتها في هذه القطاعات.

تقوم المجموعة ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. لا تستخدم المجموعة أي آلية لتحويل التسعير بين قطاعاتها. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانيتها التقديرية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦. بيان القطاعات (يتبع)

تزاول المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين، ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمركز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٨ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	٥١,٤٨٤	-	٥١,٤٨٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	(٣٢٦)	١٥٣,٣٦٤	-	١٥٣,٠٣٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	٥٦٨,٥٩٩	-	٥٦٨,٥٩٩
عقود التمويل	-	٨٣٠,٢٠٦	-	٨٣٠,٢٠٦
استثمارات في أوراق مالية	١٧,٤٥٣	-	-	١٧,٤٥٣
استثمارات في عقارات	٤٥,٩٣٣	-	-	٤٥,٩٣٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٩٤٨	-	-	٦,٩٤٨
موجودات أخرى	١,١٨٣	٦,٨١٦	١٥,٢٤٤	٢٣,٢٤٣
عقارات ومعدات	-	-	٢٨,٢٢٠	٢٨,٢٢٠
إجمالي موجودات القطاع	**٧١,١٩١**	**١,٦١٠,٤٦٩**	**٤٣,٤٦٤**	**١,٧٢٥,١٢٤**
إيداعات من مؤسسات مالية	-	١٩٦,٨٩٩	-	١٩٦,٨٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٣٤٣,٩٨٣	-	٣٤٣,٩٨٣
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	٢٢٢,٠٠٥	-	٢٢٢,٠٠٥
حسابات جارية للعملاء	(٣٢٦)	٩٦,١٦٨	-	٩٥,٨٤٢
مطلوبات أخرى	٦,٧٧٣	١٤,١٣١	٧,٧٧٠	٢٨,٦٧٤
إجمالي مطلوبات القطاع	**٦,٤٤٧**	**٨٧٣,١٨٦**	**٧,٧٧٠**	**٨٨٧,٤٠٣**
شبه حقوق الملكية	**-**	**٦٩٥,٨٥١**	**-**	**٦٩٥,٨٥١**
موجودات تحت الإدارة	**١,٥٣٣**	**-**	**-**	**١,٥٣٣**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦. بيان القطاعات (يتبع)

٢٠٢٥

	استثمارات	خدمات مصرفية	المجموع
	بآلاف الدنانير البحرينية	**بآلاف الدنانير البحرينية**	**بآلاف الدنانير البحرينية**
إيراد من عقود التمويل	-	٥٤,٨٩٢	٥٤,٨٩٢
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	(٩)	٤,٤٩١	٤,٤٨٢
إيراد من صكوك واستثمارات ذات عوائد أخرى	-	٢٨,٩٤٨	٢٨,٩٤٨
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٢,١٢٦	-	٢,١٢٦
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٤٣٢	-	٤٣٢
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	٦٠٨	٧,٥٣٢	٨,١٤٠
مطروحاً: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٢٠,٠٢٢)	(٢٠,٠٢٢)
مصروفات تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	(١٥,٠٩٥)	(١٥,٠٩٥)
إجمالي إيرادات القطاع	**٣,١٥٧**	**٦٠,٧٤٦**	**٦٣,٩٠٣**
تكلفة الموظفين	٤٣٣	٩,٠٤٦	٩,٤٧٩
مصروفات تشغيلية أخرى	٦٠٣	١٠,٥١٩	١١,١٢٢
إجمالي مصروفات القطاع	**١,٠٣٦**	**١٩,٥٦٥**	**٢٠,٦٠١**
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٢,١٢١	٤١,١٨١	٤٣,٣٠٢
مخصص الإنخفاض في القيمة، صافي	٢٨٠	(٦,٣٠٣)	(٦,٠٢٣)
مطروحاً: صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية	-	(٢٥,٦٩٨)	(٢٥,٦٩٨)
نتائج القطاع	**٢,٤٠١**	**٩,١٨٠**	**١١,٥٨١**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦. بيان القطاعات (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات، إن وجدت، بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	استثمارات	خدمات مصرفية	غير موزعة	المجموع
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	١٠٥,٤٤٦	-	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	(٤٣)	٧١,٠٦٠	-	٧١,٠١٧
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	٥٠٢,١٣٩	-	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	-	٧٢١,١٦٧	-	٧٢١,١٦٧
استثمارات في أوراق مالية	٢٠,٨٩٥	-	-	٢٠,٨٩٥
استثمارات في عقارات	٣٩,٨٣٨	-	-	٣٩,٨٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٥١٦	-	-	٦,٥١٦
موجودات أخرى	٥,٩٥٣	٦,٩٣٣	١٢,٦٦٣	٢٥,٥٤٩
عقارات ومعدات	-	-	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢
إجمالي موجودات القطاع	٧٣,١٥٩	١,٤٠٦,٧٤٥	١٦,٢٢٥	١,٤٩٦,١٢٩
إيداعات من مؤسسات مالية	-	١٣٤,٩٧١	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	٣٢٩,٨١٥	-	٣٢٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	٢٤٥,٥٢٦	-	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	(٤٣)	١١٧,٤١٥	-	١١٧,٣٧٢
مطلوبات أخرى	٥,٨٣١	٧,٥٣٧	٧,٢٣٤	٢٠,٦٠٢
إجمالي مطلوبات القطاع	٥,٧٨٨	٨٣٥,٢٦٤	٧,٢٣٤	٨٤٨,٢٨٦
شبه حقوق الملكية	-	٥١٩,١٩٦	-	٥١٩,١٩٦
موجودات تحت الإدارة	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٦. بيان القطاعات (يتبع)

٢٠٢٤	استثمارات	خدمات مصرفية	المجموع
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
إيراد من عقود التمويل	-	٤٧,٨٣٤	٤٧,٨٣٤
إيراد من إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	٧,٧٣٣	٧,٧٣٣
إيراد من صكوك واستثمارات ذات عوائد أخرى	-	٢٤,٩٩٣	٢٤,٩٩٣
إيراد من استثمارات في أوراق مالية	٦,٢٧٨	-	٦,٢٧٨
الحصة من الخسارة في استثمارات محتسبة، صافي بطريقة حقوق الملكية	(٥٠٤)	-	(٥٠٤)
رسوم وإيرادات أخرى، صافي	(١٢)	٨,٩٩٠	٨,٩٧٨
مطروحاً: مصروفات على إيداعات من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد	-	(٢٩,٩٠٤)	(٢٩,٩٠٤)
مصروفات تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	(١٥,٤٤٨)	(١٥,٤٤٨)
إجمالي إيرادات القطاع	٥,٧٦٢	٤٤,١٩٨	٤٩,٩٦٠
تكلفة الموظفين	٢٨١	٦,٨٤٦	٧,١٢٧
مصروفات تشغيلية أخرى	٣٥٦	٩,٠٣١	٩,٣٨٧
إجمالي مصروفات القطاع	٦٣٧	١٥,٨٧٧	١٦,٥١٤
نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة	٥,١٢٥	٢٨,٣٢١	٣٣,٤٤٦
مخصص الإنخفاض في القيمة، صافي	(٤٨٢)	(١,٤٤٢)	(١,٩٢٤)
مطروحاً: صافي الدخل العائد لشبه حقوق الملكية	-	(٢١,٠١٩)	(٢١,٠١٩)
نتائج القطاع	٤,٦٤٣	٥,٨٦٠	١٠,٥٠٣

خلال السنة، قامت المجموعة بتعديل سياساتها الخاصة بتخصيص التكاليف لمعاملات القطاعات التشغيلية، وذلك بعد إجراء دراسة تفصيلية لتسعير تحويل الأموال. وبناءً عليه، تمت إعادة عرض نتائج القطاعات التشغيلية المقارنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفقاً لسياسات تخصيص التكاليف المعدلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٧. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الإيداعات لدى ومن مؤسسات مالية، وعقود التمويل ، وتمويلات لأجل، وشبه حقوق الملكية بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءاً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	لغاية ٣ شهور بآلاف الدنانير البحرينية	٣ إلى ٦ شهور بآلاف الدنانير البحرينية	٦ شهور إلى سنة بآلاف الدنانير البحرينية	١ إلى ٣ سنوات بآلاف الدنانير البحرينية	أكثر من ٣ سنوات بآلاف الدنانير البحرينية	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٠,٣٧٥	٧,٧٥٧	١٠,٤٢٨	١٩٩	٢,٧٢٥	٥١,٤٨٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٥٣,٠٣٨	-	-	-	-	١٥٣,٠٣٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	٣٣٥,٢٨٠	٥١,٤٤١	-	١٨١,٨٧٨	٥٦٨,٥٩٩
عقود التمويل	١٦٠,٥٤٣	٢٩,٧١٨	١٦,٦٢٥	١٩١,٣٣٢	٤٣١,٩٨٨	٨٣٠,٢٠٦
استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	-	١٧,٤٥٣	١٧,٤٥٣
استثمارات عقارية	-	-	-	-	٤٥,٩٣٣	٤٥,٩٣٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	-	-	٦,٩٤٨	٦,٩٤٨
موجودات أخرى	٢,١٠٢	٥,٢٤٧	٣٣١	٩,٣٩٠	٦,١٧٣	٢٣,٢٤٣
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٢٨,٢٢٠	٢٨,٢٢٠
إجمالي الموجودات	**٣٤٦,٠٥٨**	**٣٧٨,٠٠٢**	**٧٨,٨٢٥**	**٢٠٠,٩٢١**	**٧٢١,٣١٨**	**١,٧٢٥,١٢٤**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٨٤,٨٩٩	-	-	-	١٢,٠٠٠	١٩٦,٨٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٧٠,٥٠١	٢٣,٣٠٤	٦,٥٧٣	٤٣	١٤٣,٥٦٢	٣٤٣,٩٨٣
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	-	-	٢٢٢,٠٠٥	-	٢٢٢,٠٠٥
حسابات جارية للعملاء	١١,٩٢٧	-	-	-	٨٣,٩١٥	٩٥,٨٤٢
مطلوبات أخرى	١٧,٨٨٣	٢,٠٨٧	١,٧٧٢	٤,١٨٧	٢,٧٤٥	٢٨,٦٧٤
إجمالي المطلوبات	**٣٨٥,٢١٠**	**٢٥,٣٩١**	**٨,٣٤٥**	**٢٢٦,٢٣٥**	**٢٤٢,٢٢٢**	**٨٨٧,٤٠٣**
شبه حقوق الملكية	**١١٤,٩٥٨**	**٢٥,٠٠٠**	**١١,٦٠٩**	**١٠٢,٠١٨**	**٤٤٢,٢٦٦**	**٦٩٥,٨٥١**
موجودات تحت الإدارة	**-**	**-**	**-**	**١,٥٣٣**	**-**	**١,٥٣٣**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٧. مواعيد الاستحقاق (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لغاية ٣ شهور	٣ إلى ٦ شهور	٦ شهور إلى سنة	١ إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٩٠,٣١٠	٦,٣٥٢	٨,٤٠٢	٣٨٢	-	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧١,٠١٧	-	-	-	-	٧١,٠١٧
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٢٧,١٢٤	٣١٤,١٧٨	٣٢,٨٧٧	٨٦,٤٤٠	٤١,٥٢٠	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	٦٥,٣٨٧	٧٦,٢٥٥	٣٨,٩٦٦	١٣٢,٩٢٤	٤٠٧,٦٣٥	٧٢١,١٦٧
استثمارات في أوراق مالية	-	-	-	-	٢٠,٨٩٥	٢٠,٨٩٥
استثمارات عقارية	-	-	-	-	٣٩,٨٣٨	٣٩,٨٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	-	-	٦,٥١٦	٦,٥١٦
موجودات أخرى	٥,١١٢	٢,٣٤٢	٢٩٥	١٢,١٣٤	٥,٦٦٦	٢٥,٥٤٩
عقارات ومعدات	-	-	-	-	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢
إجمالي الموجودات	٢٥٨,٩٥٠	٣٩٩,١٢٧	٨٠,٥٤٠	٢٣١,٨٨٠	٥٢٥,٦٣٢	١,٤٩٦,١٢٩

المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	٩٥,٠٩٥	٣٨,١٩١	١,٦٨٥	-	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١٠١,٧٣٦	٤٠,١٩٦	١٥,٩٨٥	١٥٠	١٧١,٧٤٨	٣٢٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	-	-	٢٤٥,٥٢٦	-	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	٥٦,٠٣٣	٩٧٤	١,٨٣١	٣,٦٦٣	٥٤,٨٧١	١١٧,٣٧٢
مطلوبات أخرى	١٣,٣٢٧	٢,٠٠٨	١,١٤٥	١,٧٦٦	٢,٣٥٦	٢٠,٦٠٢
إجمالي المطلوبات	٢٦٦,١٩١	٨١,٣٦٩	٢٠,٦٤٦	٢٥١,١٠٥	٢٢٨,٩٧٥	٨٤٨,٢٨٦
شبه حقوق الملكية	١٩٩,٨٢٩	٣٠,٦٤٣	٢٨,٠٦٤	٤٦,٢٨٧	٢١٤,٣٧٣	٥١٩,١٩٦
موجودات تحت الإدارة	-	-	-	١,٥٣٣	-	١,٥٣٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٨. التمركز

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	بنوك ومؤسسات مالية	عقارات	الحكومية / السيادية	أخرى	المجموع
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	٥١,٤٨٤	-	-	-	٥١,٤٨٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٥٣,٠٣٨	-	-	-	١٥٣,٠٣٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	٦٦,٣٣٩	٥٠٢,٢٦٠	-	٥٦٨,٥٩٩
عقود التمويل	٥٤,٥٠٥	٢٩٨,٧٩١	١١٦,٩٣٠	٣٥٩,٩٨٠	٨٣٠,٢٠٦
استثمارات في أوراق مالية	-	١٥,١٧٣	-	٢,٢٨٠	١٧,٤٥٣
استثمارات في عقارات	-	٤٥,٩٣٣	-	-	٤٥,٩٣٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	٦,٩٤٨	-	-	٦,٩٤٨
موجودات أخرى	٦,٥٢٥	١٤,٧٢١	٦٢	١,٩٣٥	٢٣,٢٤٣
عقارات ومعدات	-	-	-	٢٨,٢٢٠	٢٨,٢٢٠
إجمالي الموجودات	**٢٦٥,٥٥٢**	**٤٤٧,٩٠٥**	**٦١٩,٢٥٢**	**٣٩٢,٤١٥**	**١,٧٢٥,١٢٤**
المطلوبات					
إيداعات من مؤسسات مالية	١٩٦,٨٩٩	-	-	-	١٩٦,٨٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١,٨٤٩	٩٢,٧٠٣	٢٧,٨٧٤	٢٢١,٥٥٧	٣٤٣,٩٨٣
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	٢٢٢,٠٠٥	-	-	-	٢٢٢,٠٠٥
حسابات جارية للعملاء	٩٣٨	٤,٢٤١	-	٩٠,٦٦٣	٩٥,٨٤٢
مطلوبات أخرى	-	-	-	٢٨,٦٧٤	٢٨,٦٧٤
إجمالي المطلوبات	**٤٢١,٦٩١**	**٩٦,٩٤٤**	**٢٧,٨٧٤**	**٣٤٠,٨٩٤**	**٨٨٧,٤٠٣**
شبه حقوق الملكية	**١٢٢,٤١٥**	**٣١,٥١٣**	**١٢,٧٧٥**	**٥٢٩,١٤٨**	**٦٩٥,٨٥١**
موجودات تحت الإدارة	**-**	**١,٥٣٣**	**-**	**-**	**١,٥٣٣**
إلتزامات وضمانات مالية	**-**	**٢٥,٣٨٢**	**-**	**٧٩,٥٠٦**	**١٠٤,٨٨٨**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٨ . التمركز (يتبع)

(أ) . القطاع الصناعي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	بنوك ومؤسسات مالية بآلاف الدنانير البحرينية	عقارات بآلاف الدنانير البحرينية	الحكومية / السيادية بآلاف الدنانير البحرينية	أخرى بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠٥,٤٤٦	-	-	-	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٧١,٠١٧	-	-	-	٧١,٠١٧
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٥٣,٧٢٥	٧٨,٦٤٩	٣٤٩,٥٨٨	٢٠,١٧٧	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	٤٩,٦٧٧	٢٧١,٢٩٩	١١٣,١٥٩	٢٨٧,٠٣٢	٧٢١,١٦٧
استثمارات في أوراق مالية	-	١٥,٤٦٣	-	٥,٤٣٢	٢٠,٨٩٥
استثمارات عقارية	-	٣٩,٨٣٨	-	-	٣٩,٨٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	٦,٥١٦	-	-	٦,٥١٦
موجودات أخرى	٣,٣٣٨	٤,٩٢٩	١٧	١٧,٢٦٥	٢٥,٥٤٩
عقارات ومعدات	-	-	-	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢
إجمالي الموجودات	٢٨٣,٢٠٣	٤١٦,٦٩٤	٤٦٢,٧٦٤	٣٣٣,٤٦٨	١,٤٩٦,١٢٩
المطلوبات					
إيداعات من مؤسسات مالية	١٣٤,٩٧١	-	-	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	١,٥١٦	٦٠,٢٨٢	٦٧,٩٢٨	٢٠٠,٠٨٩	٣٢٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	١٩٦,٥٦٩		٤٨,٩٥٧	-	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	١٣٠	٤,٠١٧	٢,١٠٠	١١١,١٢٥	١١٧,٣٧٢
مطلوبات أخرى	-	-	-	٢٠,٦٠٢	٢٠,٦٠٢
إجمالي المطلوبات	٣٣٣,١٨٦	٦٤,٢٩٩	١١٨,٩٨٥	٣٣١,٨١٦	٨٤٨,٢٨٦
شبه حقوق الملكية	٦,٢٨٤	٤١,٩٣١	٤٣,٠٠١	٤٢٧,٩٨٠	٥١٩,١٩٦
موجودات تحت الإدارة	-	١,٥٣٣	-	-	١,٥٣٣
إلتزامات وضمانات مالية	-	١٢,٨٥٢	-	٦١,٠٩٨	٧٣,٩٥٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٨ . التمركز (يتبع)

(ب) التمركز الجغرافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	دول مجلس التعاون بآلاف الدنانير البحرينية	أوروبا بآلاف الدنانير البحرينية	أمريكا بآلاف الدنانير البحرينية	آسيا بآلاف الدنانير البحرينية	أستراليا بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	٣٩,١٧٥	٣٠٧	١١,٩٧١	٣١	-	٥١,٤٨٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٤٢,١٢٤	١٠,٩١٤	-	-	-	١٥٣,٠٣٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٥٦٨,٥٩٩	-	-	-	-	٥٦٨,٥٩٩
عقود التمويل	٨١٣,٧٣٦	١٦,٤٣٧	٣٣	-	-	٨٣٠,٢٠٦
استثمارات في أوراق مالية	١٧,٤٥٣	-	-	-	-	١٧,٤٥٣
استثمارات عقارية	٤٥,٩٣٣	-	-	-	-	٤٥,٩٣٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٩٤٨	-	-	-	-	٦,٩٤٨
موجودات أخرى	٢٣,٢٤٣	-	-	-	-	٢٣,٢٤٣
عقارات ومعدات	٢٨,٢٢٠	-	-	-	-	٢٨,٢٢٠
إجمالي الموجودات	**١,٦٨٥,٤٣١**	**٢٧,٦٥٨**	**١٢,٠٠٤**	**٣١**	**-**	**١,٧٢٥,١٢٤**
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٠٨,٧٣٠	٨٨,١٦٩	-	-	-	١٩٦,٨٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٣٢,٥١١	١١,٤٧٢	-	-	-	٣٤٣,٩٨٣
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	١٩٠,٦١١	٣١,٣٩٤	-	-	-	٢٢٢,٠٠٥
حسابات جارية للعملاء	٧٢,٦٠١	٢٣,٢٠٩	-	٣٢	-	٩٥,٨٤٢
مطلوبات أخرى	٢٨,٦٧٤	-	-	-	-	٢٨,٦٧٤
إجمالي المطلوبات	**٧٣٣,١٢٧**	**١٥٤,٢٤٤**	**-**	**٣٢**	**-**	**٨٨٧,٤٠٣**
شبه حقوق الملكية	**٦٥٢,٧٠٣**	**٤٣,٠٨٢**	**٤**	**٥٧**	**٥**	**٦٩٥,٨٥١**
موجودات تحت الإدارة	**١,٥٣٣**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١,٥٣٣**
إلتزامات وضمانات مالية	**٩١,٣٢١**	**٧,٥٤٠**	**٦,٠٢٧**	**-**	**-**	**١٠٤,٨٨٨**

يتم قياس التمركز حسب الموقع لعقود التمويل بناءاً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٨ . التمركز (يتبع)

(ب). التمركز الجغرافي (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	دول مجلس التعاون بآلاف الدنانير البحرينية	أوروبا بآلاف الدنانير البحرينية	أمريكا بآلاف الدنانير البحرينية	آسيا بآلاف الدنانير البحرينية	أستراليا بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٠١,٧٨١	٣,٦٢٣	-	٤٢	-	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	٤٣,٠٠٥	٢٨,٠١٢	-	-	-	٧١,٠١٧
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٤٤٧,٦٣٧	٥٤,٥٠٢	-	-	-	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	٧١٥,١٠٦	٦,٠٦١	-	-	-	٧٢١,١٦٧
استثمارات في أوراق مالية	١٧,٧٤٤	-	-	-	٣,١٥١	٢٠,٨٩٥
استثمارات عقارية	٣٩,٨٣٨	-	-	-	-	٣٩,٨٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	٦,٥١٦	-	-	-	-	٦,٥١٦
موجودات أخرى	٢٥,٣٠٤	٥٩	٣٠	١٥٥	١	٢٥,٥٤٩
عقارات ومعدات	٣,٥٦٢	-	-	-	-	٣,٥٦٢
إجمالي الموجودات	١,٤٠٠,٤٩٣	٩٢,٢٥٧	٣٠	١٩٧	٣,١٥٢	١,٤٩٦,١٢٩
المطلوبات						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٣٤,٩٧١	-	-	-	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	٣٢٦,٧٨٨	٣,٠٢٧	-	-	-	٣٢٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	٢١١,١٠٧	٣٤,٤١٩	-	-	-	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	٩٨,٠٠١	١٩,٣٠٧	-	٦٤	-	١١٧,٣٧٢
مطلوبات أخرى	٢٠,٦٠٢	-	-	-	-	٢٠,٦٠٢
إجمالي المطلوبات	٧٩١,٤٦٩	٥٦,٧٥٣	-	٦٤	-	٨٤٨,٢٨٦
شبه حقوق الملكية	٤٦٥,٦٥٤	٥٢,٠٠٦	-	١,٥٢٨	٨	٥١٩,١٩٦
موجودات تحت الإدارة	١,٥٣٣	-	-	-	-	١,٥٣٣
إلتزامات وضمانات مالية	٧٤,٥٤٤	-	-	-	-	٧٤,٥٤٤

٣٩. القيمة العادلة

أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة.

بلغت القيَم العادلة للصكوك المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ٣٧٨,٥٤٤ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٤١٩,٢٦٦ ألف دينار بحريني) ٣٨١,٥٩٣ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٤١١,٢٢٨ ألف دينار بحريني).

القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية المتداولة الأخرى للمجموعة (ما عدا الذمم المدينة، والتي تظهر بمبالغها التعاقدية) لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية، وذلك بسبب طبيعتها قصيرة الأجل.

ب) تراتبية القيمة العادلة

يحلل الجدول التالي الأدوات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة، حسب طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُدرجة (غير المعدّلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُدرجة المشمولة في المستوى الأول والقابلة للرصد على الموجودات أو المطلوبات، سواءاً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على بيانات السوق القابلة للرصد (مُدخلات غير قابلة للرصد).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المستوى الأول بآلاف الدنانير البحرينية	المستوى الثاني بآلاف الدنانير البحرينية	المستوى الثالث بآلاف الدنانير البحرينية	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية
أوراق مالية مُهيكلة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٧٠,٥٧٩	٥١,٤٤١	-	٢٢٢,٠٢٠
صكوك دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	٢٩,١٤٩	-	٢٩,١٤٩
صكوك حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	١٧,٤٥٣	١٧,٤٥٣
	١٧٠,٥٧٩	**٨٠,٥٩٠**	**١٧,٤٥٣**	**٢٦٨,٦٢٢**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٣٩. القيمة العادلة (يتبع)

ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المستوى الأول بآلاف الدنانير البحرينية	المستوى الثاني بآلاف الدنانير البحرينية	المستوى الثالث بآلاف الدنانير البحرينية	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية
صكوك دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	٥٤,٥٠٢	-	٥٤,٥٠٢
صكوك حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	٢٩,١٤٩	-	٢٩,١٤٩
أوراق حقوق ملكية تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	٢٠,٨٩٥	٢٠,٨٩٥
	-	٨٣,٦٥١	٢٠,٨٩٥	١٠٤,٥٤٦

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات المقاسة بإستخدام مُدخلات المستوى الثالث:

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
في ١ يناير	٢٢,٧٢٤	٢٣,٧٧٤
تغيرات القيمة العادلة في حقوق الملكية	٤٧٧	(٩٩٣)
بيع	(٦,٠٠٠)	-
تسويات	(٥٧)	(٥٧)
تغييرات اخرى	٣٠٩	-
في ٣١ ديسمبر	**١٧,٤٥٣**	٢٢,٧٢٤

يعرض الجدول التالي الأثر المحتمل لاستخدام فرضيات بديلة معقولة محتملة لتقييم الاستثمارات التي تم قياسها بإستخدام مُدخلات المستوى الثالث.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تقنية التقييم المستخدمة	**المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد**	**القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية**	**الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)**	**الزيادة/ (النقص) في التقييم**
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى القيمة الدفترية	٢,٥٠٦	+/- ١٠٪	(٣٦٨) / ٣٦٨
صافي قيمة الأصول المعدلة	التغير في صافي قيمة الأصول	١٤,٩٤٧	+/- ١٠٪	(١,٤٩٥) / ١,٤٩٥
		١٧,٤٥٣		

٣٩. القيمة العادلة (يتبع)

ب) تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية	الحركة الممكنة والمعقولة +/- (في المدخل المتوسط)	الزيادة/ (النقص) في التقييم
منهجية مضاعفات السوق	قيمة المؤسسة للأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء	٢,٨١٧	+/- ١٠٪	(٢٤٦) / ٢٤٦
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى القيمة الدفترية	٥,١٠١	+/- ١٠٪	(٧٢٦) / ٧٢٦
منهجية مضاعفات السوق	السعر إلى إجمالي الأصول	١,١٤٢	+/- ١٠٪	(٢٤) / ٢٤
التدفقات النقدية المخصومة	تكلفة حقوق الملكية ومعدل النمو النهائي	٧٣٥	+/- ١٠٪	(٧٠) / ٧٠
صافي قيمة الأصول المعدلة	التغير في صافي قيمة الأصول	١٣,٩٧٩	+/- ١٠٪	(١,٣٩٨) / ١,٣٩٨
		٢٣,٧٧٤		

٤٠. إدارة المخاطر المالية

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي تتخذها المجموعة لقياس وإدارة المخاطر، وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسئول بصورة عامة عن تأسيس إطار إدارة المخاطر للمجموعة والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجان مختلفة تتولى مسئولية إدارة المخاطر العامة المتعلقة بالمجموعة. تقوم هذه اللجان أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجان من رؤساء الشركات والأقسام المعنية الأخرى في المجموعة. تتكون اللجان مما يلي: اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية للائتمان والاستثمار (مخاطر الائتمان والاستثمار)، ولجنة الأصول والخصوم (مخاطر السوق ورأس المال). بالإضافة لهذه اللجان، أنشأ مجلس الإدارة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر، مسئوليتها العامة تشمل تحديد، وقياس، والسيطرة على المخاطر، والتوصية بالسياسات والإجراءات التصحيحية المناسبة. يرفع قسم إدارة المخاطر تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعة. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. تهدف المجموعة من خلال برامجها التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي تتّبعها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلِم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس إدارة المجموعة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المجموعة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

مخاطر الإئتمان
مخاطر الإئتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد تتعرض لها المجموعة إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بإلتزاماته التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المجموعة لإيداعات لدى مؤسسات مالية، ومن عقود التمويل، ومن استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد، ومن ذمم مدينة أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، تقوم المجموعة بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الإئتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمركز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ).

تدير المجموعة مخاطر الائتمان من خلال وحدات العمل المختلفة، وقسم منفصل لإدارة المخاطر، ولجنة التدقيق وإدارة المخاطر، واللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار. يتضمن إطار إدارة مخاطر الائتمان ما يلي:

- صياغة استراتيجيات وسياسات مخاطر الإئتمان والرغبة في المخاطرة، والتي يتم تطويرها بعد تقييم دقيق للسوق، ومتطلبات رأس المال، والقواعد التنظيمية، ورغبة مجلس الإدارة في تحمل المخاطر. يتم ترميز استراتيجيات المخاطر والرغبة في المخاطرة إلى سياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. يتضمن إطار سياسة ائتمان المجموعة، من جملة أمور أخرى، ما يلي: إطار إدارة مخاطر الائتمان، ومخففات مخاطر الائتمان، وتصنيف مخاطر الائتمان، وتسعير مخاطر الائتمان، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وسياسة الأعمال التجارية عبر الحدود، وبرامج منتجات التمويل الشخصي، ومصفوفات سلطات الاعتماد، والكثير غيرها.

- عملية منح الائتمان: يتم تحمل جميع تعرضات الائتمان بعد التقييم الدقيق للمخاطر. يتم بدء مقترحات الأعمال من قبل وحدات العمل من خلال طلبات الائتمان الرسمية. توفر هذه الطلبات الائتمانية معلومات كافية حول التعرض المقترح، بما في ذلك وصف للمخاطر المحتملة والعوامل المخففة. يتم مراجعة طلبات الائتمان بشكل مستقل من قبل وحدة مراجعة ائتمان، لتقييم مدى كفاية إجراءات العناية الواجبة التي تتم، وتقييم مستقل للمخاطر والمخففات، وضمان الالتزام بالحدود والسياسات. تقوم وحدة مراجعة الائتمان بإصدار رأياً رسمياً فيما يتعلق بالمقترحات، والذي قد يشمل توصيات لتعزيز موقف المجموعة. ثم يتم عرض المقترحات على السلطات المسئولة عن الموافقة والاعتماد لاتخاذ اللازم (أنظر النقطة القادمة أدناه). عند الحاجة والضرورة، يتم مراجعة طلبات الائتمان أيضاً من قبل مسئول الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لضمان الالتزام بها.

- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم توثيق سلطات الموافقة في سياسة سلطات الائتمان للمجموعة، والتي تصف سلطات الموافقة المختلفة، والشروط، وحدود اعتماد المعاملات التجارية الناتجة من أنشطة الاستثمار والائتمان ضمن المجموعة. توجد ٥ مستويات رئيسية لسلطات الائتمان والاستثمار في المجموعة هي: مجلس الإدارة، ولجنة الاستثمار والائتمان، واللجنة التنفيذية للاستثمار والائتمان، والرئيس التنفيذي، ورؤساء وحدات الأعمال. يتم تحديد سلطات الموافقة بناء على حجم المخاطر وحجم المعاملات، وفي نفس الوقت السماح بالقيام بعمليات تجارية سلسة.

- إدارة التمركزات. تركز المجموعة بشكل كبير على تنويع محفظتها من خلال تطبيق استراتيجية المحفظة التي تقوم من خلالها بنشر أعمال موجوداتها ومطلوباتها، بحيث تصبح نتائج التقلبات في هذه الأعمال خاضعة للتحكم والسيطرة، وتساهم في النمو في مصالح المساهمين طويل الأجل. من العناصر المهمة في استراتيجية المحفظة هذه هي وضع حدود تتمكّن الإدارة من خلالها من أن تدير أعمالها. من حيث المبدأ، يجب على المجموعة الالتزام بكل الحدود القصوى التي تحددها الجهات التنظيمية. في نفس الوقت، قامت المجموعة بتحديد ضوابطها الداخلية للسيطرة على ما يلي: تمركز مخاطر الائتمان، وحدود الأطراف المقابلة، وحدود القطاع، وحدود البلد، وحدود تمركز الضمانات، ومزيج المنتجات، وحدود الاستحقاق، وغيرها. يتم مراجعة هذه الضوابط والحدود الداخلية بشكل دوري، مع مراعاة العوامل التالية: شهية المجموعة لتحمل المخاطر، وخطط العمل والميزانية، تصنيف مخاطر الطرف المقابل، وتصنيف مخاطر بلد الطرف المقابل، والمراكز المالية للمجموعة، بما في ذلك السيولة وكفاية راس المال، وظروف السوق العامة، والعوامل الأخرى التي يحددها مجلس الإدارة، أو لجنة التدقيق وإدارة المخاطر. بشكل عام، تطبق المجموعة علاقة عكسية بين المخاطر والحدود، بحيث يتم تحديد حدود أدنى للمخاطر الأعلى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

- منهجيات قياس الائتمان. تحدد المجموعة مخاطر الائتمان باستخدام مقياسين رئيسيين: الخسارة المتوقعة، وراس المال الاقتصادي. الخسارة المتوقعة تعكس متوسط قيمة الخسائر المقدرة (أي تكلفة الأعمال) وترتبط بسياسة المجموعة بشأن المخصصات، بينما رأس المال الاقتصادي هو مبلغ رأس المال الضروري لتغطية الخسائر غير المتوقعة (أي إذا كانت الخسائر الفعلية أعلى من الخسائر المتوقعة). كجزء من تقنيات التقييم، تقوم المجموعة بإجراء اختبار ضغط مناسب على محفظتها.
- تصنيف مخاطر الائتمان. من الأدوات المهمة لمراقبة جودة الائتمان بصورة فردية، بالإضافة إلى إجمالي المحفظة، هو استخدام أنظمة تصنيف مخاطر الائتمان. تطبق المجموعة نظاماً داخلياً منظم جيداً لمراجعة المخاطر الذاتية، كوسيلة للتمييز بين درجات مخاطر الائتمان في تعرضات الائتمان المختلفة للمجموعة، لإتاحة المجال لتحديد أدق للخصائص العامة لمحفظة الأصول، والتمركزات، وحدود الإدارة، والأصول ذات المشاكل، والتسعير، وكفاية احتياطيات الخسارة (المخصصات). بالإضافة لتحديد المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل والتسهيلات الائتمانية، فإن مراجعة المخاطر الذاتية توفر مُدخلاً رئيسياً لتكاليف رأس المال وأوزان المخاطر. تم توثيق منهجية المجموعة لتصنيف مخاطر الائتمان في سياسة تصنيف مخاطر الائتمان، والذي يهدف لتحقيق مايلي: (أ) إنشاء معيار لتقييم الجدارة الائتمانية ذات العلاقة بالمنشأة المصنفة، وقياس مخاطر الائتمان ذات العلاقة بالسوق، (ب) الوصول لنظام يستند على المخاطر لتسعير التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المجموعة، (ج) مراقبة مخاطر الائتمان العامة المتضمنة في محفظة ائتمان المجموعة، (د) إنشاء معيار لاحتساب الدخل المستحق على موجودات الائتمان، (هـ) ربط وتيرة مراجعة الأصول ومستويات سلطات الموافقة من جهة، مع مخاطر الائتمان وتأكيد التركيز على الإدارة الفعالة للأصول الضعيفة، (و) توفير وسيلة للربط بين كفاية راس المال الداخلية مع مخاطر الائتمان للمحفظة.

- تصنيف وتحديد التعرضات المتعثرة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لتصنيف التعرضات ضمن ثلاث فئات. يتم نقل الحسابات إلى مراحل أعلى، اعتماداً على حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. التعرضات المستحقة ٩٠ يوماً أو أكثر يتم تصنيفها كتعرضات متعثرة.

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية
تقوم المجموعة بتخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية، بناء على معلومات مختلفة، والتي تم تحديدها على أنها تتنبأ بمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق احكام واجتهادات ائتمانية ذات خبرة. يتم تحديد درجات تصنيف المخاطر الائتمانية باستخدام عوامل نوعية وكمية، تشير وتدل على مخاطر التعثر عن السداد. تختلف هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض ونوع المُقترض.

يتم تحديد ومعايرة تصنيفات المخاطر الائتمانية بحيث تتصاعد احتمالات التعثر عن السداد مع تدهور المخاطر الائتمانية، وعلى سبيل المثال، فإن الفرق بين مخاطر التعثر عن السداد بين تصنيف المخاطر الائتماني ١ و ٢ أصغر من الفرق بين تصنيف المخاطر الائتماني ٢ و ٣.

يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف. يتم تصنيف التعرضات على الدرجات من ١ إلى ١٠، بحيث تكون الدرجة ١ جيدة، والدرجة ٧ على قائمة المراقبة، والدرجات ٨ و٩ و١٠ هي درجات التعثر. تتضمن المراقبة عادة البيانات التالية:

تعرضات الشركات

- المعلومات التي يتم الحصول عليها خلال المراجعة الدورية لملفات العميل، أي البيانات المالية المدققة، والحسابات الإدارية، والميزانيات والتوقعات. ومن الأمثلة على مجالات التركيز بوجه خاص: هوامش الربح الإجمالي، والنسب المالية، وتغطية خدمة الديون، والالتزام بشروط الائتمان، وجودة الإدارة، وتغييرات الإدارة العليا.
- معلومات من وكالات التصنيف الائتمانية، والمقالات الصحفية، والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

- أسعار السندات المدرجة ومقايضات التعثر الائتمانية للمُقترض، عند توفرها.
- التغييرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية، والتنظيمية، والتقنية للمُقترض، أو في أنشطته التجارية.

تعرضات التجزئة

- المعلومات التي يتم تجميعها داخلياً عن سلوك العملاء، على سبيل المثال الاستفادة من تسهيلات البطاقات الائتمانية.
- مقاييس القدرة على تحمل التكاليف.
- معلومات خارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، بما في ذلك درجات الائتمان للقطاع.

جميع التعرضات

- سجل الدفع، ويشمل وضع المتأخرات، بالإضافة لمجموعة من المتغيرات حول نِسب الدفع
- الاستفادة من الحد الأقصى الممنوح.
- طلبات ومَنح التسامح.
- التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

الإدارة التصحيحية

جميع التعرضات المتحملة من قبل المجموعة يتم اخذها بالاعتبار بعد تحليل دقيق للمخاطر والمكافآت، مناسب لحجم وطبيعة العمل الذي يتم النظر فيه. مع ذلك، وبالرغم من جميع إجراءات العناية الواجبة للحد من المخاطر، من المحتم أن تواجه بعض التعرضات انتكاسات لأسباب مختلفة، مثل تغييرات أساسية في ظروف السوق، تغييرات في القوانين والأحكام، وتغييرات في أحوال الأطراف المقابلة (مثل الوفاة، أو فقدان الوظيفة، أو فرض العقوبات، أو مصادرة العمل، أو الإفلاس)، والتأخر في تسليم المخرجات (مثل التأخير في إنجاز المشاريع) أو الأخطاء غير المقصودة في الافتراضات الرئيسية. من وجهة نظر التأثير على الأعمال، سيكون لهذه التعرضات تكاليف عالية نتيجة لتعليق الأرباح، أو تكاليف كل من التخصيص، أوالسيولة، أوالسمعة، أو تكاليف الفرص البديلة. لتجنب مثل هذا الأثر التجاري الضار، طورت المجموعة استراتيجية تصحيحية حكيمة، مناسبة للحجم والطبيعة وفترة التأخير. يتم توثيق هذه الاستراتيجية في سياسة الإدارة التصحيحية. من خلال قسم الإصلاح والتحصيل، تقوم المجموعة بمتابعة أساليب استرداد متنوعة، بما في ذلك: المطالبة بالسداد، وإعادة الجدولة، وإعادة الهيكلة، وإغلاق الرهن، والإجراءات القانونية، والتسوية النقدية، وغيرها.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لمكونات بيان المركز المالي الموحد. الحد الأقصى للتعرض يظهر إجمالي من المخصصات، وقبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية والضمانات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض بآلاف الدنانير البحرينية	إجمالي الحد الأقصى للتعرض بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات		
أرصدة لدى البنوك	٥١,٤٨٤	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	١٥٣,٠٥٠	٧١,٠١٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٥٧٠,٣٩٤	٥٠٤,٢٣٥
عقود تمويل	٨٤٦,٩٥٠	٧٤٢,١٥٨
موجودات أخرى *	٢٠,٨٤٠	٩,٣٧٦
الإجمالي	**١,٦٤٢,٧١٨**	١,٤٣٢,٢٣٣
التزامات وضمانات مالية	١٠٤,٨٨٨	٧٣,٩٥٠
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**١,٧٤٧,٦٠٦**	١,٥٠٦,١٨٣

*الأصول الأخرى لا تتحمل أي خسارة ائتمانية متوقعة ذات أثر جوهري لأغراض الاعتراف بسبب ضعف الجدارة الائتمانية، باستثناء ١,٦٧٩ ألف دينار بحريني المتعلقة بالذمم المدينة من العملاء.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت نسبة تغطية المخصصات على عقود التمويل المتعثرة ١١٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ٩٣٪) بعد أخذ القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للضمانات المحتفظ بها في الاعتبار.

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**المرحلة ١ بآلاف الدنانير البحرينية**	**المرحلة ٢ بآلاف الدنانير البحرينية**	**المرحلة ٣** بآلاف الدنانير البحرينية**	**المجموع بآلاف الدنانير البحرينية**
عقود التمويل				
درجة ٨ - ١٠ منخفضة القيمة	-	-	٤٧,٨٣٧	٤٧,٨٣٧
متأخرة السداد لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	٥٣,٤٨٥	١,٦٣٤	-	**٥٥,١١٩**
درجة ٤ – ٦ مرضية	٤٧,٥٠٤	٣٤,٢٥٦	-	**٨١,٧٦٠**
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٦,٤٠٧	-	**٦,٤٠٧**
تتكون متأخرة السداد من:				
حتى ٣٠ يوماً	١٠٠,٤١٩	٣٥,٥٩٦	-	**١٣٦,٠١٥**
٣٠ – ٦٠ يوماً	٥٦٥	٤,٩٤٧	-	**٥,٥١٢**
٦٠ – ٩٠ يوماً	٥	١,٧٥٤	-	**١,٧٥٩**
غير متأخرة السداد ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	٢٥٦,٦٦٧	٣٠٤	-	**٢٥٦,٩٧١**
درجة ٤ – ٦ مرضية	٣٨٢,١٥٩	١٣,٨٨٤	-	**٣٩٦,٠٤٣**
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	٢,٨١٣	-	**٢,٨١٣**
إجمالي القيمة الدفترية	**٧٣٩,٨١٥**	**٥٩,٢٩٨**	**٤٧,٨٣٧**	**٨٤٦,٩٥٠**
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢,١٨٦)	(٤,٠٥٤)	(١٠,٥٠٤)	(١٦,٧٤٤)
صافي القيمة الدفترية	**٧٣٧,٦٢٩**	**٥٥,٢٤٤**	**٣٧,٣٣٣**	**٨٣٠,٢٠٦**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	المرحلة ١ بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٢ بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٣ بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٧	١,٣١٧
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	٥٦٩,٠٧٧	-	-	٥٦٩,٠٧٧
إجمالي القيمة الدفترية	٥٦٩,٠٧٧	-	١,٣١٧	٥٧٠,٣٩٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤٧٨)	-	(١,٣١٧)	(١,٧٩٥)
صافي القيمة الدفترية	**٥٦٨,٥٩٩**	**-**	**-**	**٥٦٨,٥٩٩**
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	٢٠٤,٥٣٤	-	-	٢٠٤,٥٣٤
درجة ٤ – ٦ مرضية	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	٢٠٤,٥٣٤	-	-	٢٠٤,٥٣٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١٢)	-	-	(١٢)
صافي القيمة الدفترية	**٢٠٤,٥٢٢**	**-**	**-**	**٢٠٤,٥٢٢**
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	٦	٦
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	٤٥,٠٨٠	-	-	٤٥,٠٨٠
درجة ٤ – ٦ مرضية	٥٩,٨٠٢	-	-	٥٩,٨٠٢
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	١٠٤,٨٨٢	-	٦	١٠٤,٨٨٨
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢٣)	-	(٦)	(٢٩)
صافي القيمة الدفترية	**١٠٤,٨٥٩**	**-**	**-**	**١٠٤,٨٥٩**
مجموع صافي القيمة الدفترية	**١,٦١٥,٦٠٩**	**٥٥,٢٤٤**	**٣٧,٣٣٣**	**١,٧٠٨,١٨٦**

* تشمل تسهيلات خاضعة لفترة تسكين بمبلغ ١٠,٩١٠ الف دينار بحريني.

** يشمل ١,٥٠٦ ألف دينار بحريني للموجودات الضعيفة إئتمانياً المشتراة أو المنشأة.

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٢ بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٣* بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
عقود التمويل				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	٥٧,٧٠٢	٥٧,٧٠٢
متخلفة السداد لكن غير منخفضة القيمة				
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	٩,٩٥٢	٩٠٣	-	١٠,٨٥٥
درجة ٤ – ٦ مرضية	٥٧,٨٦٠	١٧,٨٢٦	-	٧٥,٦٨٦
درجة ٧ قائمة المراقبة	٦٤	٨,٧٧٦	-	٨,٨٤٠
تتكون متخلفة السداد من:				
حتى ٣٠ يوماً	٥٩,٢٧٩	١٠,١٦٩	-	٦٩,٤٤٨
٣٠ – ٦٠ يوماً	٨,٣٩٤	٨,١٣٧	-	١٦,٥٣١
٦٠ – ٩٠ يوماً	٢٠٣	٩,١٩٩	-	٩,٤٠٢
غير متخلفة السداد ولا منخفضة القيمة:				
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	١٩٦,٤١٨	٦,٢١٦	-	٢٠٢,٦٣٤
درجة ٤ – ٦ مرضية	٣٤٥,٦١٧	٣٧,٣٦٣	-	٣٨٢,٩٨٠
درجة ٧ قائمة المراقبة	٣,٤٦١	-	-	٣,٤٦١
إجمالي القيمة الدفترية	٦١٣,٣٧٢	٧١,٠٨٤	٥٧,٧٠٢	٧٤٢,١٥٨
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٩٣٣)	(٤,٣٦٤)	(١٥,٦٩٤)	(٢٠,٩٩١)
صافي القيمة الدفترية	٦١٢,٤٣٩	٦٦,٧٢٠	٤٢,٠٠٨	٧٢١,١٦٧

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات الخاضعة لمخاطر الإئتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المرحلة ١ بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٢ بآلاف الدنانير البحرينية	المرحلة ٣ بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	١,٣١٨	١,٣١٨
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	٥٠٢,٩١٧	-	-	٥٠٢,٩١٧
إجمالي القيمة الدفترية	٥٠٢,٩١٧	-	١,٣١٨	٥٠٤,٢٣٥
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧٧٨)	-	(١,٣١٨)	(٢,٠٩٦)
صافي القيمة الدفترية	٥٠٢,١٣٩	-	-	٥٠٢,١٣٩
أرصدة لدى البنوك وإيداعات				
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	١٧٦,٤٦٤	-	-	١٧٦,٤٦٤
درجة ٤ – ٦ مرضية	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	١٧٦,٤٦٤	-	-	١٧٦,٤٦٤
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١)	-	-	(١)
صافي القيمة الدفترية	١٧٦,٤٦٣	-	-	١٧٦,٤٦٣
التزامات وضمانات مالية				
درجة ٨ -١٠ منخفضة القيمة	-	-	٦	٦
درجة ١ – ٣ منخفضة المخاطر	٥٦,٠٤٢	٩٥	-	٥٦,١٣٧
درجة ٤ – ٦ مرضية	١٧,٧٢٥	٨٢	-	١٧,٨٠٧
درجة ٧ قائمة المراقبة	-	-	-	-
إجمالي القيمة الدفترية	٧٣,٧٦٧	١٧٧	٦	٧٣,٩٥٠
مطروحاً: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٦٧)	(٢)	(٥)	(٧٤)
صافي القيمة الدفترية	٧٣,٧٠٠	١٧٥	١	٧٣,٨٧٦
مجموع صافي القيمة الدفترية	١,٣٦٤,٧٤١	٦٦,٨٩٦	٤٢,٠٠٩	١,٤٧٣,٦٤٦

* تشمل تسهيلات خاضعة لفترة انتظار بمبلغ ١٠,٧٦٨ ألف دينار بحريني.

** يشمل ١,٥٠٦ ألف دينار بحريني للموجودات الضعيفة إئتمانياً المشتراة أو المنشأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للأداة المالية وموجودات الإجارة قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية بالاعتبار:

١. تخفيض تصنيف المخاطر وفقاً للسياسة المعتمدة للخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢. التسهيلات التي تم إعادة هيكلتها خلال الإثني عشر شهراً الماضية.

٣. مؤشرات نوعية.

٤. تسهيلات مستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً كما في تاريخ بيان المركز المالي، والتي تخضع للطعن في الظروف المناسبة.

إنشاء مصطلح احتمالية حدوث التعثر عن السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر عن السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر عن السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمُقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني.

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

هذا التحليل يتضمن تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر عن السداد، والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي، بالإضافة للتحليل المتعمق في أثر بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال الخبرة في منح التسامح) على مخاطر التعثر عن السداد. لمعظم التعرضات، عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفائدة وأسعار النفط القياسية. بالنسبة للتعرضات للصناعات و/أو المناطق المعينة، قد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/أو العقارات.

بناءً على توصية لجنة إدارة المخاطر بالمجموعة، والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (رجاء الرجوع للمناقشات أدناه حول دمج المعلومات التطلعية). ثم تستخدم المجموعة هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالات حدوث التعثر عن السداد.

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية

معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية تختلف حسب المحفظة، وتشمل تغييرات كمية في احتمالات حدوث التعثر عن السداد، وعوامل نوعية، بما في ذلك الدعم على أساس التعثر.

تحدد المجموعة باستخدام احكامها وتقديراتها الائتمانية، وكلما أمكن، الخبرات السابقة ذات الصلة، أن تعرضاً ما قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بناءً على مؤشرات نوعية معينة، والتي تعتبرها المجموعة مؤشراً على ذلك، والتي قد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل على التحليل الكمي في الوقت المناسب.

المؤشرات النوعية تشمل معايير مختلفة تستخدم لبطاقات الائتمان لمحافظ مختلفة، والعقارات التجارية، إلخ.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة جوهرية (يتبع)

على سبيل الدعم، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث موعد أقصاه لا يتجاوز عندما يكون الأصل مستحقاً من ٣٠ يوما أو أكثر. يتم تحديد أيام الاستحقاق من خلال حساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد مواعيد الاستحقاق بدون الأخذ بالاعتبار لأي فترة سماح قد تكون متاحة للمُقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال المراجعة الدورية للتأكد من:

- المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح التعرض متعثراً.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يكون الأصل مستحقاً لأكثر من ٣٠ يوماً.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في مخصص الخسائر من التحويلات بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد لأثني عشر شهراً (المرحلة ١) و احتمالات حدوث التعثر عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢).

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل استحقاق الأداة، (إذا كان يتم الاحتفاظ بها).
- كان على المُقترض التزامات مستحقة لفترة ٩٠ يوماً أو أكثر، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة.
- أصبح من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس، بسبب عدم قدرة المقترض على سداد التزاماته الائتمانية.

عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية وكمية. إن تعريف التعثر يتماشى مع التعريف المطبق من قبل المجموعة لأغراض رأس المال التنظيمي.

دمج معلومات تطلعية

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية لأداة ما قد زادت بصورة جوهرية منذ الاحتساب المبدئي، وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. بناء على توصية اللجنة التنفيذية لإدارة المخاطر بالمجموعة والخبراء الاقتصاديين، وبالنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، بالإضافة لمجموعة تمثيلية من السيناريوهات الأخرى المتوقعة. هذه العملية تشمل وضع سيناريوهات اقتصادية إضافية، والاخذ بالاعتبار للاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

المعلومات الخارجية تتضمن المعلومات الاقتصادية والتوقعات التي تنشرها الجهات الحكومية والسلطات النقدية التي تعمل فيها المجموعة، والمنظمات فوق الوطنية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، وبعض خبراء التنبؤات في القطاع الخاص والأكاديمي.

الحالة الأساسية تمثل النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى، مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانيات. السيناريوهات الأخرى تمثل نتائج أكثر تفاؤلاً، ونتائج أكثر تشاؤمية. تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط بشكل دوري للصدمات الأكثر تطرفاً، لمعايرة تحديدها لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

دمج معلومات تطلعية (يتبع)

قامت المجموعة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من الأدوات المالية، وقدرت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية، باستخدام تحليل المعلومات التاريخية. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ المؤشرات الرئيسية للبلدان المختارة مثل نمو الائتمان المحلي ، حجم الواردات من السلع والخدمات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

تدرج المجموعة معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييماتها لتحديد ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للتعرض بشكل جوهري منذ احتسابها المبدئي، وقياسها لمخاطر الائتمان المتوقعة. تقوم المجموعة سنويا بإصدار بيانات توقعات الاقتصاد الكلي من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي **(IMF)** و من قاعدة بيانات وحدة الخبراء الاقتاصدين **Economic) Intelligence Unit**) للبحرين.

تستند ترجيحات احتمالية السيناريو المطبقة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الترجيحات التالية: الأساسية ٧٠% ، المحسنة ١٥٪، والمجهدة ١٥%.

الجدول التالي يقارن الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة ١ و ٢) المستخدمة من قبل المجموعة مقابل السيناريوهات البديلة (الأفضل:الفعلي: الأسوء) التي تطبق ترجيحًا أكثر تحفظًا على الحالة الأساسية أو الحالة الأسوأ:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**المزيج الفعلي (١٥:٧٠:١٥) بآلاف الدنانير البحرينية**	**سيناريو ١ (٣٠:٦٠:١٠) بآلاف الدنانير البحرينية**	**سيناريو ٢ (٤٠:٥٠:١٠) بآلاف الدنانير البحرينية**
عقود التمويل	١٦,٧٤٤	١٩,٥١٣	١٩,٧٧٩
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	١,٧٩٥	١,٨٣٥	١,٨٥٤
أرصدة لدى البنوك وإيداعات	١٢	١٥	١٦
التزامات وضمانات مالية	٢٩	٣٢	٣٥
	١٨,٥٨٠	**٢١,٣٩٥**	**٢١,٦٨٤**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المزيج الفعلي (١٥:٧٠:١٥) بآلاف الدنانير البحرينية	سيناريو ١ (٣٠:٦٠:١٠) بآلاف الدنانير البحرينية	سيناريو ٢ (٤٠:٥٠:١٠) بآلاف الدنانير البحرينية
عقود التمويل	٢٠,٩٩٠	٢٦,٣٨٩	٢٦,٧٠٦
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	٢,٠٩٦	٢,١٦١	٢,١٩٥
أرصدة لدى البنوك وإيداعات	١	١	١
التزامات وضمانات مالية	٧٤	٨٤	٩٠
	٢٣,١٦١	٢٨,٦٣٥	٢٨,٩٩٢

تم فحص متغيرات الاقتصاد الكلي لأي علاقة مع احتمالية التخلف عن السداد للسنوات الخمس الماضية، ولم يتم استخدام سوى المتغيرات التي يمكن تفسير حركتها. يتم أخذ قرارات الإدارة في الاعتبار عند تقييم متغيرات الاقتصاد الكلي.

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

العقود المالية المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية لعقود التمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل.

عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين:

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة.

- احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول التمويل مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية (يشار إليها "بأنشطة منح التسامح") لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر عن السداد. بموجب سياسة المجموعة لمنح التسامح، يتم منح التسامح على أساس انتقائي إذا كان المدين متخلفاً عن السداد حالياً ، أو إذا كان هناك مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد، أو إذا كان هناك دليل على أن المدين قد بذل جميع الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق، وتغيير توقيت دفعات الفوائد، وتغيير شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة منح التسامح.

بشكل عام، يعد التسامح مؤشرًا نوعيًا على زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان وقد يشكل توقع التسامح دليلاً على أن التعرض ضعيف ائتمانيًا/متعثر في السداد (راجع إيضاح ٥). يحتاج العميل إلى إثبات سلوك جيد في الدفع بشكل مستمر على مدى فترة من الزمن (٣ أشهر لعملاء التجزئة و٦ أشهر للشركات بما يتماشى مع وحدة إدارة المخاطر بموجب المجلد ٢ الصادر عن مصرف البحرين المركزي) قبل أن لا يعد التعرض منخفض القيمة ائتمانيًا/ في حالة التخلف عن السداد أو يعتبر احتمال التعثر قد انخفض بحيث يتم قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل المالي.

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر عن السداد؛ (probability of default)

- الخسارة في حالة التعثر عن السداد؛ (loss given default)

- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

تقديرات احتمالية حدوث التعثر عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. عند توفر معلومات السوق، من الممكن استخدامها لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر عن السداد للأطراف الأخرى من الشركات الكبيرة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر عن السداد.

الخسارة في حالة التعثر عن السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر عن السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر عن السداد باستخدام مناهج مختلفة تشمل واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد و التخفيضات التنظيمية على الضمانات لحساب مقدار الخسارة في حال التعثر عن السداد. نماذج الخسارة في حالة التعثر عن السداد تأخذ بالاعتبار هيكل، وضمانات، وأقدمية المطالبة، والقطاع التشغيلي للطرف الآخر، وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة لعقود التمويل المضمونة بعقارات للتجزئة، فإن معدلات قيمة القرض إلى قيمة العقار هي معامل أساسي في تحديد الخسارة في حالة التعثر عن السداد. وتحتسب على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي كمعامل الخصم.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة، والتغييرات المحتملة على المبلغ الحالي، والمسموح بها بموجب العقد، بما في ذلك الإطفاء. قيمة التعرض عند حدوث التعثر عن السداد للأصل المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الملاحظات التاريخية.

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١) بآلاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢) بآلاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣) بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥	١,٧٧٩	٤,٣٦٦	١٧,٠١٦	٢٣,١٦١
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	٤٦٦	(٢٣٥)	(٢٣١)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست ضعيفة ائتمانية	(٣٩٤)	٤٩٢	(٩٨)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانية	(٦٧٨)	(١٧٣)	٨٥١	-
صافي التحويلات	(٦٠٦)	٨٤	٥٢٢	-
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	١,٥٢٦	(٣٩٦)	٤,٧٦٥	٥,٨٩٥
شطب	-	-	(٥,٢٩١)	(٥,٢٩١)
تسديدات	-	-	(٣,٥٠٥)	(٣,٥٠٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٢,٦٩٩**	**٤,٠٥٤**	**١٣,٥٠٧**	**٢٠,٢٦٠**

٤٠ . إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي والالتزامات خارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١) بآلاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢) بآلاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣) بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية
ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	١٢	-	-	١٢
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد (إيضاح ٨)	٤٧٨	-	١,٣١٨	١,٧٩٦
عقود التمويل (إيضاح ٩)	٢,١٨٦	٤,٠٥٤	١٠,٥٠٤	١٦,٧٤٤
التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ٤١)	٢٣	-	٦	٢٩
موجودات أخرى			١,٦٧٩	١,٦٧٩
	٢,٦٩٩	**٤,٠٥٤**	**١٣,٥٠٧**	**٢٠,٢٦٠**

الجدول التالي يوضح التسويات من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية لمخصص الخسائر: الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً، والخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، والضعيفة ائتمانياً.

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١) بآلاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢) بآلاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣) بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,٠٣٢	٥,٤٤٠	١٧,١٦٢	٢٤,٦٣٤
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لأثني عشر شهراً	٤,٠٢٦	(٣,٦٧٤)	(٣٥٢)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست ضعيفة ائتمانية	(١١٢)	٣٨٢	(٢٧٠)	-
المحول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ضعيفة ائتمانية	(٤٤١)	(١,٤٧٤)	١,٩١٥	-
صافي التحويلات	٣,٤٧٣	(٤,٧٦٦)	١,٢٩٣	-
صافي اعادة قياس مخصص الخسائر	(٣,٧٢٦)	٣,٦٩٢	١,٩٥٥	١,٩٢١
شطب	-	-	(٣,٣٩٥)	(٣,٣٩٥)
تسديدات	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٧٧٩	٤,٣٦٦	١٧,٠١٥	٢٣,١٦٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

ما يلي تفصيل الخسائر الائتمانية المتوقعة بحسب فئة الأصول في بيان المركز المالي وخارج الميزانية العمومية:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة١) بآلاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ليست ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٢) بآلاف الدنانير البحرينية	الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة- ضعيفة ائتمانياً (المرحلة٣) بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
ارصدة وإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	١	-	-	١
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد (إيضاح ٨)	٧٧٨	-	١,٣١٨	٢,٠٩٦
عقود التمويل (إيضاح ٩)	٩٣٣	٤,٣٦٤	١٥,٦٩٣	٢٠,٩٩٠
التزامات وعقود ضمانات مالية (إيضاح ٤١)	٦٧	٢	٥	٧٤
	١,٧٧٩	٤,٣٦٦	١٧,٠١٦	٢٣,١٦١

موجودات مالية منخفضة القيمة
إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي تحددها المجموعة على إفتراض عدم مقدرتها على التحصيل الكلي أو الجزئي لمبلغ الأصل والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و٩ و١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بالنظر لعوامل مختلفة.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
تتعلق هذه التعرضات بعقود التمويل التي إنقضى موعد إستحقاق أرباحها أو دفعات المبالغ الأصلية التعاقدية ولكن تعتقد المجموعة بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءاً على توقعاتها بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر و/ أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للمجموعة.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها
خلال السنة، بلغ مجموع التسهيلات التي تم أعادة التفاوض بشأنها ١٣,٠٢٦ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٤٠,٧٧٣ ألف دينار بحريني) منها ٩,٩٧٨ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ٢٩,٧٨٥ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير متأخرة وغير منخفضة القيمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. تتطلب الشروط المعاد التفاوض بشأنها عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه و/ أو سداد جزء من مبلغ التمويل و/ أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الإئتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

مخصصات الإنخفاض في القيمة
تقوم المجموعة بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و٩ و١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءاً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قامت المجموعة بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءاً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم تحديدها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب اجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي عندما يكون للمجموعة توقعات معقولة بأن الاصل المالي غير قابل للتحصيل كلياً أو جزئياً. لا تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. مع ذلك، يمكن أن تخضع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات التنفيذ بغرض الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المتخلفة السداد. خلال السنة، قامت المجموعة بشطب تسهيلات مالية بمبلغ **٥,٢٩١** ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: **٣,٣٩٢** ألف دينار بحريني) والتي كانت منخفضة القيمة بالكامل. قامت المجموعة باسترداد ٢١٤ ألف دينار بحريني مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة (٢٠٢٤: ٤,١٤٧ ألف دينار بحريني).

الضمانات

تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بعقود التمويل على هيئة رهن/ رهن على الممتلكات، أو أوراق مالية مدرجة ، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها عندما يوضع القرض في قائمة المراقبة، ويتم مراقبة القرض عن كثب. غالباً لايتم الإحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. تقدير القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولايتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات القائمة.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
	موجودات التمويل	**موجودات الإجارة**	**الإجمالي**	موجودات التمويل	موجودات الإجارة	الإجمالي
	بآلاف الدنانير البحرينية	**بآلاف الدنانير البحرينية**	**بآلاف الدنانير البحرينية**	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
مقابل موجودات منخفضة القيمة						
عقارات	٧,٧١٧	٩,٣٥١	**١٧,٠٦٨**	٢٢,٨١٩	٦,٦٠٥	٢٩,٤٢٤
أخرى	١,٤٩٩	٩١	**١,٥٩٠**	٤٨٨	-	٤٨٨
مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة						
عقارات	٤٥,٦٥٢	١٣,٣٣٦	**٥٨,٩٨٨**	٢٤,٣٣١	٢٤,٩٨٢	٤٩,٣١٣
أخرى	٤,٢٢٦	-	**٤,٢٢٦**	٥,٨٣٥	-	٥,٨٣٥
مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة						
عقارات	١٢٧,٢٩٩	١٧٧,١٢٥	**٣٠٤,٤٢٤**	١٥٧,٢٣٤	١١٦,٨٩٨	٢٧٤,١٣٢
أخرى	٢٠,١٦٣	٣٧٦	**٢٠,٥٣٩**	٢٢,١٣٠	-	٢٢,١٣٠
الإجمالي	**٢٠٦,٥٥٦**	**٢٠٠,٢٧٩**	**٤٠٦,٨٣٥**	٢٣٢,٨٣٧	١٤٨,٤٨٥	٣٨١,٣٢٢

لتحليل تمركز الموجودات والمطلوبات، (راجع إيضاح رقم ٣٨)

تقوم المجموعة بمراقبة تمركز مخاطر الإئتمان لعقود التمويل حسب القطاع والموقع الجغرافي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الإئتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

التمركز القطاعي	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥			كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
	موجودات التمويل بآلاف الدنانير البحرينية	**موجودات الإجارة بآلاف الدنانير البحرينية**	**الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية**	موجودات التمويل بآلاف الدنانير البحرينية	موجودات الإجارة بآلاف الدنانير البحرينية	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية
القطاع المصرفي والمالي	٥٤,٥٠٥	-	**٥٤,٥٠٥**	٤٩,٦٧٧	-	٤٩,٦٧٧
عقارات	٤٦,٣٢٧	٢١٥,٥٤٣	**٢٦١,٨٧٠**	٤٤,٦٨٣	١٩٨,٠٠٠	٢٤٢,٦٨٣
إنشاءات	٤٠,٦١٧	-	**٤٠,٦١٧**	٢٨,٦١٦	-	٢٨,٦١٦
تجارة	٥٩,٠٠١	-	**٥٩,٠٠١**	٦٤,٦٨٨	-	٦٤,٦٨٨
تصنيع	٩,٥١٨	-	**٩,٥١٨**	١٢,٣٥٨	-	١٢,٣٥٨
مستهلكين	٧٩,٢٩٦	-	**٧٩,٢٩٦**	٣٥,١٨٥		٣٥,١٨٥
أخرى	٢١٩,٤٠٣	١٠٥,٩٩٦	**٣٢٥,٣٩٩**	٢٤٦,١١٣	٤١,٨٤٧	٢٨٧,٩٦٠
إجمالي القيمة الدفترية	**٥٠٨,٦٦٧**	**٣٢١,٥٣٩**	**٨٣٠,٢٠٦**	٤٨١,٣٢٠	٢٣٩,٨٤٧	٧٢١,١٦٧

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المجموعة مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في الوفاء بإلتزاماتها كتسديدات نقدية، أوأدوات مالية أو موجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

ان مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بلتزاماتها المالية والتي يتم تسديدها نقداً أو باستخدام أصل مالي آخر.

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة

تهدف المجموعة من خلال إدارتها للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد إلتزاماتها عند حلول أجلها، سواء في الظروف الإعتيادية أو الصعبة، دون تكبّد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمجموعة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ أدناه.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المجموعة بجمع البيانات من كلٍ من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها وإلتزاماتها المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمجموعة، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان إحتفاظ المجموعة بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة وضع السيولة على نحو يومي. تمتلك المجموعة خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم إختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ إختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمُراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية إستثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً تستخدمه المجموعة لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الإيداعات لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويل لأجل من مؤسسات مالية وبعد خصم الإيداعات من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد، وعلى شبه حقوق الملكية.

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع (الإيضاح رقم ٣٧).

وضع مصرف البحرين المركزي نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر قيد الاستخدام خلال ٢٠١٩.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من موجودات التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة ٣٠ يوماً تقويمياً. إن مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء ٣٠ يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة.

تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج على مدار ٣٠ يوماً تقويمياً. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يتعين على البنك الاحتفاظ بنسبة تغطية سيولة أكبرمن ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت نسبة تغطية السيولة للبنك ٤٢٩,٦٢٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٨٢,٠٢٪).

نسبة صافي التمويل المستقر تهدف لتعزيز مرونة محافظ مخاطر سيولة البنك، وتحفيز القطاع المصرفي على مدى فترة زمنية أطول. ستتطلب نسبة صافي التمويل من البنوك الاحتفاظ محفظة تمويل مستقرة فيما يتعلق بتكوين موجوداتها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. إن هيكل التمويل المستقر يهدف للتقليل من احتمالية أن تؤدي أي اضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للبنك، إلى تدهور وضع السيولة بطريقة ستؤدي لزيادة مخاطر فشله، وربما تؤدي لضغوط نظامية بشكل أوسع. إن حدود نسبة صافي التمويل المستقر تحد من مخاطر المبالغة في التمويلات بالجملة قصيرة الأجل، ويشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة والبنود خارج الميزانية العمومية، ويدعم استقرار التمويل.

إن نسبة صافي التمويل المستقر هي نسبة مئوية محتسبة "كالتمويل المستقر المتاح" مقسوماً بـ "التمويل المستقر المطلوب". حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يتطلب من البنك الاحتفاظ بصافي نسبة التمويل المستقر أكبر من ١٠٠٪. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت صافي نسبة التمويل المستقر للبنك ١٠٢,٦٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢٤: ١٠٥,٣٤٪).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، كانت نسبة صافي التمويل المستقر الموحدة حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما يلي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				مجموع القيمة الموزونة
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	١٣٤,٠٦٨	-	-	٦,٤٩٧	١٤٠,٥٦٥
أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	٤٢,٥٦٣	٣,٢٦٤	٢٣٤	٤٣,٧٧٠
ودائع أقل استقراراً	-	٣٢٤,٠٥٣	١٤٠,١٢٠	٨,٣٤٠	٤٢٦,٠٩٥
تمويلات بالجملة:					
ودائع تشغيلية	-	-	-	-	-
تمويلات أخرى بالجملة	-	٩٥٠,٧٥٢	٤٨,٩٨٠	٣٧,٦٩٣	٢٥٥,٨٥٢
مطلوبات أخرى:					
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	-	-	-	-	-
	-	٢٧,٥٨٦	-	٧٦٦	٧٦٦
مجموع التمويل المستقر المتاح	**١٣٤,٠٦٨**	**١,٣٤٤,٩٥٤**	**١٩٢,٣٦٤**	**٥٣,٥٣٠**	**٨٦٧,٠٤٨**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				مجموع القيمة الموزونة
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	٥٨٨,٨٥٤	-	-	-	٢٦,٢٤٧
تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:					
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-	-
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	١١٣,٠٣٦	-	-	١٦,٩٥٥
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	٧٢,٤١٩	٧٤,٥٨٥	٤٦١,٤٣٧	٤٦٥,٧٢٣
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	١١٧,٨٦٦	٧٦,٦١٣
رهونات سكنية غير متعثرة، منها:					
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٧٢,٨٠٦	٤٧,٣٢٤
أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	٤٤,١٨١	١٨,١٣٥	-	٥٨,٥٢٢	١٠٢,٩٩٢
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	١٠٣,٣٠٥	-	-	-	١٠٣,٣٠٥
بنود خارج الميزانية العمومية	١٠٦,٤٢١	-	-	-	٥,٣٢١
مجموع التمويل المستقر المطلوب	٨٤٢,٧٦١	٢٠٣,٥٩٠	٧٤,٥٨٥	٧١٠,٦٣١	٨٤٤,٤٨٠
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					١٠٢,٦٧٪

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

تحتسب نسبة صافي التمويل المستقر حسب متطلبات الكتيب الإرشادي لمصرف البحرين المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ كما يلي:

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				مجموع القيمة الموزونة
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	١٣١,٢١٤	-	-	٦,٥٨١	١٣٧,٧٩٥
أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع من العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	٢٤,٨٧٠	١١,١٢٤	٣٢٧	٣٤,٥٢١
ودائع أقل استقراراً	-	٣١١,٩٦٧	١٠١,٩٥٨	٨,٢٥٢	٣٨٠,٧٨٥
تمويلات بالجملة:					
ودائع تشغيلية	-	-	-	-	-
تمويلات أخرى بالجملة	-	٧٦٣,٤٥٩	٧٥,٠٠٠	٥١,٠١٩	٢٨٤,٣٤٦
مطلوبات أخرى:					
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات	-	-	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المشمولة في الفئات المذكورة أعلاه	-	٢٢,١٦١	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	١٣١,٢١٤	١,١٢٢,٤٥٧	١٨٨,٠٨٢	٦٦,١٧٩	٨٣٧,٤٤٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

البند	قيم غير موزونة (قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				مجموع القيمة الموزونة
	بدون تاريخ استحقاق محدد	أقل من ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية
التمويل المستقر المطلوب:					
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة	٤٠٩,٤٢٢	-	-	-	١٩,٦١٢
تمويلات وصكوك/أوراق مالية منتجة:					
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-	-
تمويلات منتجة لمؤسسات مالية مضمونة بموجودات سائلة عالية الجودة من عدا المستوى الأول وتمويلات منتجة غير مضمونة لمؤسسات مالية	-	١٣٥,٢١٢	-	-	٢٠,٢٨٢
تمويلات منتجة لمؤسسات لعملاء الشركات عدا المؤسسات المالية وتمويلات للعملاء من الأفراد الشركات الصغيرة، وتمويلات لجهات سيادية ومصارف مركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	٨٦,٤٢٤	٣٦,٨٦١	٤٥٢,٨٧٠	٤٣٣,٧٩٤
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٦٣,٩٤٠	٤١,٥٦١
رهونات سكنية غير متعثرة، منها:					
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	١٠٨,٣٠٢	٧٠,٣٩٦
أوراق مالية/صكوك غير متعثرة وغير مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	٢٩,٢٤١	**٢٣,٧٣٥**	-	**١١١,٠١٢**	١٣٦,١٦٩
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	**١١٠,٩٨٦**	-	-	-	**١١٠,٩٨٦**
بنود خارج الميزانية العمومية	**٧٦,٤٢٣**	-	-	-	**٣,٨٢١**
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**٦٢٦,٠٧١**	٢٤٥,٣٧٢	**٣٦,٨٦١**	٦٧٢,١٨٣	**٧٩٥,٠٦٠**
نسبة صافي التمويل المستقر (%)					١٠٥,٣٤٪

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المجموعة، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات البنك لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغيّر في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	لغاية ٣ شهور بآلاف الدنانير البحرينية	٣ إلى ٦ شهور بآلاف الدنانير البحرينية	٦ شهور إلى سنة بآلاف الدنانير البحرينية	١ إلى ٣ سنوات بآلاف الدنانير البحرينية	أكثر من ٣ سنوات بآلاف الدنانير البحرينية	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات						
أرصدة لدى البنوك	١٥٢,٢٥٦	-	-			١٥٢,٢٥٦
وإيداعات لدى مؤسسات مالية						
استثمارات في صكوك	٢٦٣,٥١٣	-	-	١١٥,٣٢٤	١٩٠,٠٦٧	٥٦٨,٩٠٤
واستثمارات أخرى ذات عوائد	٨٦,١٢١	٢٩,١١٢	٧١,٢١٣	٩٩,٦١٣	٥٤٧,٨٥٩	٨٣٣,٩١٨
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	**٥٠١,٨٩٠**	**٢٩,١١٢**	**٧١,٢١٣**	**٢١٤,٩٣٧**	**٧٣٧,٩٢٦**	**١,٥٥٥,٠٧٨**
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	١٧٩,٨١٤	٥,٠٨٥	-	-	-	١٨٤,٨٩٩
إيداعات من مؤسسات غير						
مالية وأفراد	٢١٢,١٩٢	٥٦,٢١٦	٧٥,٤٢٢	١٥٤	-	٣٤٣,٩٨٤
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	-	-	٢٢٢,٠٠٥	-	٢٢٢,٠٠٥
حسابات جارية للعملاء	١,٠٩٣	-	-	-	-	١,٠٩٣
شبه حقوق الملكية	٣٩٦,٧٨٠	١٢٤,٥٦٤	١٥٢,٢٣٣	٢٢,٢٧٣	-	٦٩٥,٨٥١
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	**٧٨٩,٨٧٩**	**١٨٥,٨٦٥**	**٢٢٧,٦٥٥**	**٢٤٤,٤٣٢**	**-**	**١,٤٤٧,٨٣٢**
فجوة معدل هامش الربح	**(٢٨٧,٩٨٩)**	**(١٥٦,٧٥٣)**	**(١٥٦,٤٤٢)**	**(٢٩,٤٩٦)**	**٧٣٧,٩٢٦**	**١٠٧,٢٤٦**
فجوة معدل الربح التراكمي	**(٢٨٧,٩٨٩)**	**(٤٤٤,٧٤٢)**	**(٦٠١,١٨٤)**	**(٦٣٠,٦٨٠)**	**١٠٧,٢٤٦**	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	لغاية ٣ شهور بآلاف الدنانير البحرينية	٣ إلى ٦ شهور بآلاف الدنانير البحرينية	٦ شهور إلى سنة بآلاف الدنانير البحرينية	١ إلى ٣ سنوات بآلاف الدنانير البحرينية	أكثر من ٣ سنوات بآلاف الدنانير البحرينية	الإجمالي بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات						
أرصدة لدى البنوك	١٣٤,٣٩٣	-	-	-	-	١٣٤,٣٩٣
وإيداعات لدى مؤسسات مالية						٥٠٢,١٣٩
استثمارات في صكوك	٦٤,٧٨٢	-	٨٦,٨٧٨	١١٠,٩٠٤	٢٣٩,٥٧٥	
واستثمارات أخرى ذات عوائد	٤١,٢٣٣	١٣,٧٦٤	٩,٤٢٠	٦٦,٧٦٤	٥٨٩,٩٨٦	٧٢١,١٦٧
عقود التمويل						
مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح	٢٤٠,٤٠٨	١٣,٧٦٤	٩٦,٢٩٨	١٧٧,٦٦٨	٨٢٩,٥٦١	١,٣٥٧,٦٩٩
المطلوبات و حسابات الاستثمار						
إيداعات من مؤسسات مالية	٩٥,٠٩٥	٣٨,١٩١	١,٦٨٥	-	-	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير						
مالية وأفراد	١٨٤,٠٠٢	٥٤,٠٩١	٨٢,٣٨٠	٩,٣٤٢	-	٣٢٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	-	-	٢٤٥,٥٢٦	-	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	١,٠٤٣	-	-	-	-	١,٠٤٣
شبه حقوق الملكية	٣٣٤,٨٢٦	٦١,٥١٢	١٠٦,٩٥٤	١٥,٩٠٤	-	٥١٩,١٩٦
مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح	٦١٤,٩٦٦	١٥٣,٧٩٤	١٩١,٠١٩	٢٧٠,٧٧٢	-	١,٢٣٠,٥٥١
فجوة معدل هامش الربح	(٣٧٤,٥٥٨)	(١٤٠,٠٣٠)	(٩٤,٧٢١)	(٩٣,١٠٤)	٨٢٩,٥٦١	١٢٧,١٤٨
فجوة معدل الربح التراكمي	(٣٧٤,٥٥٨)	(٥١٤,٥٨٨)	(٣٠٩,٦٠٩)	(٧٠٢,٤١٣)	١٢٧,١٤٨	

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المجموعة المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة أساس من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

	١٠٠ نقطة أساس إرتفاع أو إنخفاض بآلاف الدنانير البحرينية	**٥٠ نقطة أساس إرتفاع أو إنخفاض بآلاف الدنانير البحرينية**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	±١,٠٨٢	±٥٤١
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	±٦٣٧	±٣١٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية (يتبع)

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمَحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، و إيداعات لدى البنوك و إيداعات من البنوك لإدارة المركز الناشيء من أنشطة المجموعة غير التجارية.

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية
مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغيّر قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيّمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

	٢٠٢٥ بما يعادلها بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بما يعادلها بآلاف الدنانير البحرينية
دولار أمريكي*	٣٠٧,٧٨٧	١,٠٩٥,٢٤٩
عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*	(١١٨,٤٧٩)	(١٤٠,٥٦٩)
يورو	(٥٣)	٥٢
دولار أسترالي	-	٥,٠١٩
دينار كويتي	٣,١٢٣	٣,٦٠٢
جنيه إسترليني	١,٢٤٦	(٥٥٥)
روبية هندية	٣٤	٤٦

(*) لا توجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشتمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥٪ إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المجموعة إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
يورو	±٣	±٣
دولار أسترالي	-	±٢٥١
دينار كويتي	±١٥٦	±١٨٠
جنيه إسترليني	±٦٢	±٢٨
روبية هندية	±٢	±٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية
يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان على أدوات الدين بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمجموعة.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسعّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. (راجع الإيضاح رقم ٣٠) والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

مخاطر التشغيل
مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مُساءلات قانونية ورقابية. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأصيل مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة على قسم إدارة المخاطر. لدى المجموعة سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكملت المجموعة تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في أقسام المجموعة لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. ستقوم المجموعة بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. تستخدم المجموعة برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. تهدف المجموعة على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال
يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المجموعة بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مع مستوى متفق عليه للتطبيق على كل بنك.

ينقسم رأس مال المجموعة التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١).

تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) صكوك المضاربة الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، وهي دائمة وذات خاصية امتصاص / تحويل الخسارة.

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للبنك والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل، وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٠. إدارة المخاطر (يتبع)

تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، واحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم البنك الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في اسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك البنك أكثر من ١٠٪ من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

يتم تصنيف عمليات البنك على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر البنك، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءاً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمنّة و الغير مضمنّة في البيانات المالية.

ولمواجهة تأثير جائحة الكورونا (كوفيد ١٩)، سمح مصرف البحرين المركزي بإضافة إجمالي خسارة التعديل والخسارة الائتمانية المتوقعة الإضافية البالغة ١٠,٠٨٣ ألف دينار بحريني للفترة من مارس إلى ديسمبر ٢٠٢٠ إلى رأس المال الإضافي من الفئة الأولى للسنوات الثلاث التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣.

فيما يلي بيان لرأس مال المجموعة التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
إجمالي التعرضات الموزونة بالمخاطر	**٦١٨,٤٦٦**	٦٠٤,٩٦٤
الفئة الأولى لرأس المال		
- فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية	١٣٤,٠٦٨	١٣١,٢١٤
- يطرح: التعديلات التنظيمية	-	-
فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية	١٣٤,٠٦٨	١٣١,٢١٤
فئة الإضافية (١)	-	-
الفئة الثانية لرأس المال	٦,٤٦٧	٦,١٤٥
إجمالي رأس المال التنظيمي	**١٤٠,٥٣٥**	١٣٧,٣٥٩
إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر	**%٢٢,٧٢**	٪٢٢,٧١
معدل تغطية السيولة	**%٤٢٩,٦٢**	٪١٨٢,٠٢
معدل صافي التمويل المستقر	٪١٠٢,٦٧	٪١٠٥,٣٤
معدل الرفع المالي	٪١٠,٤٤	٪١١,١١

قامت المجموعة بالإلتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فُرضت عليها من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تُعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. تسعى المجموعة من خلال سياستها في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدّل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المجموعة في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤١. الإلتزامات والمطلوبات الطارئة

فيما يلي بيان بإلتزامات المجموعة التي تم التعاقد عليها ضمن سياق الأعمال الإعتيادية:

	٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية	٢٠٢٤ بآلاف الدنانير البحرينية
إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات *	٦٤,٨٦٢	٣٥,١٨٨
ضمانات مالية	٤٠,٠٢٦	٣٨,٧٦٢
	١٠٤,٨٨٨	**٧٣,٩٥٠**

* تملك المجموعة الحق في إلغاء الالتزام غير المسحوب لتمديد التمويل قبل انتهاء مدته.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، تم تسجيل مخصص لانخفاض القيمة بمبلغ ٢٩ ألف دينار بحريني (٢٠٢٤: ١٤ ألف دينار بحريني) على حساب مخاطر الائتمان على هذه الالتزامات والمطلوبات المحتملة.

إلتزامات بالأداء
قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمجموعة. من عادة المجموعة نقل إلتزامات الأداء هذه إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

قضايا ومطالبات
في سياق العمل الاعتيادي، يقوم البنك برفع قضايا ضد عملاءه ويقوم عملاء البنك والمستثمرين برفع قضايا ضد البنك. الإدارة القانونية للمجموعة تعمل مع مستشار قانوني داخلي ومستشار قانوني خارجي اعتماداً على طبيعة القضايا. يتم إجراء تقييم دوري للنتائج المحتملة لهذه القضايا، ويتم إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بهذه النتائج.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٢. تصنيف الموجودات والمطلوبات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بآلاف الدنانير البحرينية	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بآلاف الدنانير البحرينية	بالتكلفة المطفأة / أخرى بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	-	٥١,٤٨٤	٥١,٤٨٤
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	١٥٣,٠٣٨	١٥٣,٠٣٨
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	٢٥١,١٦٩	٣١٧,٤٣٠	٥٦٨,٥٩٩
عقود التمويل	-	-	٨٣٠,٢٠٦	٨٣٠,٢٠٦
استثمارات في أوراق مالية	-	١٧,٤٥٣	-	١٧,٤٥٣
استثمارات عقارية	-	-	٤٥,٩٣٣	٤٥,٩٣٣
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	٦,٩٤٨	٦,٩٤٨
موجودات أخرى	-	-	٢٣,٢٤٣	٢٣,٢٤٣
عقارات ومعدات	-	-	٢٨,٢٢٠	٢٨,٢٢٠
إجمالي الموجودات	**-**	**٢٦٨,٦٢٢**	**١,٤٥٦,٥٠٢**	**١,٧٢٥,١٢٤**
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	١٩٦,٨٩٩	١٩٦,٨٩٩
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	٣٤٣,٩٨٣	٣٤٣,٩٨٣
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	-	٢٢٢,٠٠٥	٢٢٢,٠٠٥
حسابات جارية للعملاء	-	-	٩٥,٨٤٢	٩٥,٨٤٢
مطلوبات أخرى	-	-	٢٨,٦٧٤	٢٨,٦٧٤
إجمالي المطلوبات	**-**	**-**	**٨٨٧,٤٠٣**	**٨٨٧,٤٠٣**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٢. تصنيف الموجودات والمطلوبات (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بآلاف الدنانير البحرينية	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بآلاف الدنانير البحرينية	بالتكلفة المطفأة / أخرى بآلاف الدنانير البحرينية	المجموع بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	-	١٠٥,٤٤٦	١٠٥,٤٤٦
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	٧١,٠١٧	٧١,٠١٧
استثمارات في صكوك واستثمارات أخرى ذات عوائد	-	٨٣,٦٥١	٤١٨,٤٨٨	٥٠٢,١٣٩
عقود التمويل	-	-	٧٢١,١٦٧	٧٢١,١٦٧
استثمارات في أوراق مالية	-	٢٠,٨٩٥	-	٢٠,٨٩٥
استثمارات عقارية	-	-	٣٩,٨٣٨	٣٩,٨٣٨
استثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية	-	-	٦,٥١٦	٦,٥١٦
موجودات أخرى	-	-	٢٥,٥٤٩	٢٥,٥٤٩
عقارات ومعدات	-	-	٣,٥٦٢	٣,٥٦٢
إجمالي الموجودات	-	١٠٤,٥٤٦	١,٣٩١,٥٨٣	١,٤٩٦,١٢٩
المطلوبات				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	١٣٤,٩٧١	١٣٤,٩٧١
إيداعات من مؤسسات غير مالية وأفراد	-	-	٣٢٩,٨١٥	٣٢٩,٨١٥
تمويل لأجل من مؤسسات مالية	-	-	٢٤٥,٥٢٦	٢٤٥,٥٢٦
حسابات جارية للعملاء	-	-	١١٧,٣٧٢	١١٧,٣٧٢
مطلوبات أخرى	-	-	٢٠,٦٠٢	٢٠,٦٠٢
إجمالي المطلوبات	-	-	٨٤٨,٢٨٦	٨٤٨,٢٨٦

٤٣. المسؤولية الإجتماعية

تقوم المجموعة بالوفاء بمسؤولياتها الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية من صندوق الزكاة والجمعيات الخيرية.

٤٤. الحد الأدنى للضريبة العالمي

خليجي بنك ش.م.ب. (المصرف) هو جزء من مجموعة شركات متعددة الجنسيات ("MNE")، والتي يقع مقر شركتها الأم وتعمل في مملكة البحرين. قامت السلطات الضريبية في مملكة البحرين بإصدار وسن المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ ("قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية") في ١ سبتمبر ٢٠٢٤ فرض الحد الأدنى للضريبة الإضافية المحلي بواقع ١٥٪ على الدخل الخاضع للضريبة على المنشآت المقيمة في البحرين التابعة للمجموعة للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥. ووفقًا لتقييم المجموعة لقابلية تطبيق قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية، فقد قدرت المجموعة وخلُصت إلى أنها لا تنطبق عليها أحكام قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية في البحرين أو لقواعد النموذجية العالمية لمكافحة تآكل قواعد الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ("القواعد العالمية") في ٢٠٢٥. السبب وراء هذا الاستنتاج هو أنه ليس لديها إجمالي إيرادات سنوية موحدة تتجاوز ٧٥٠ مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

٤٥. الاستحواذ على شركة تابعة

في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، استحوذت المجموعة على حصة ملكية بنسبة ٧١,٩٥٪ في شركة GFH Tower Group Limited من الشركة الأم، وذلك من خلال معاملة مبادلة وبمقابل إجمالي قدره ١٨ مليون دينار بحريني .وقد تمت تسوية هذا المقابل من خلال مبلغ نقدي قدره ١٢ مليون دينار بحريني وتحويل استثمار في حقوق الملكية بقيمة ٦ مليون دينار بحريني. كان الهدف من عملية الإستحواذ ان يتملك البنك مقر رئيسي.

تمت المحاسبة عن هذه المعاملة على أنها استحواذ على أصول وليس اندماج أعمال.

ونظراً لأن الاستحواذ تم في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥، فقد تم توحيد الأصول والالتزامات ضمن بيان المركز المالي الموحدة للمجموعة كما في نهاية السنة. ولم يكن هناك أي أثر على بيان الدخل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية
الموجودات	
إيداعات مع مؤسسات مالية	٧٨١
موجودات أخرى	٧٦٢
عقارات ومعدات	٢٥,٠٩٥
مجموع الموجودات	**٢٦,٥٠٣**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ بآلاف الدنانير البحرينية
المطلوبات	
مطلوبات أخرى	١,٤٨٩
مجموع الموجودات	**١,٤٨٩**

ونتيجة لعملية الاستحواذ على الشركة التابعة، بلغ إجمالي الحصة الغير مسيطرة المسجلة على الشركة التابعة ٧,٠١٤ ألف دينار بحريني.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، فإن حصة البنك في الشركة التابعة مسجلة باسم البنك الأم لصالح البنك، في انتظار النقل القانوني.

٤٦. الأرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.